المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

دور جامعة الدول العربية في حل أزمات الوطن العربي

(دراسة حالة : الحراك العربي)

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

التخصص: **دراسات دبلوماسية.**

- **إعداد الطالبة:**

كبّاب صراح

- **إشراف الأستاذ:**

د. لخضاري منصور

- **لجنة المناقشة** :

أ. لراري علي	رئيسا
أ. لخضاري منصور	مشرفا و مقررا
أ. العاقل رقية	مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون
وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون" .

الآية : 105 سورة التوبة .

- شكر و تقدير -

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمّد و على اله و صحبه اجمعين .

و عملا بقول الله تعالى : " وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . . . . "

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث ، أحمد الله عز وجل على نعمه التي لا تعد و لا تحصى و منها توفيقه تعالى على إتمام هذا العمل ، كما لا يسعني إلا أن أخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير للأستاذ الدكتور " منصور لخضاري " و الأستاذ الدكتور " لقمان مغراوي " لما قدماه لي من جهد و نصح و معرفة طيلة إنجاز هذا البحث .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث ، و أخص بالذكر أساتذتي الكرام الذين أشرفوا على تكوين طلبة الدفعة السابعة ، الذين كانوا عونا لنا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا. إلى من زرعوا في دربنا التفاؤل ، و لا ننسى أن نشكر موظفي المكتبة و الموظفين الإداريين لدى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية لما قدموا لنا من مساعدة و تسهيلات .

- الإهداء -

إلى من وكله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار ..

* والدي العزيز *

إلى من علمتني معنى الحياة .. إلى من كان دعاؤها سر نجاحي .. إلى من أرى التفاؤل والسعادة في وضحكتها ..

* أمي الحبيبة *

إلى رفيق دربي في هذه الحياة .. معك أكون أنا و بدونك أكون مثل أي شيء

* أخي *

إلى كل عائلتي

و إلى كل الإخوة و الأخوات الذين تحلوا بالإخاء .. و تميزوا بالوفاء .. إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

* أصدقائي *

- **الملخص** :

إن تأسيس جامعة الدول العربية كان حصيلة تفاعل جملة من العوامل الإقليمية و الدولية ، و نحاول من خلال دراستنا هذه ، تسليط الضوء على منظومة الجامعة العربية من خلال تحديد ظروف نشأتها و ما يحمله ميثاقها من مبادئ و أهداف ترمي إلى تحقيق الصالح العام ، و تجسيد الوحدة و القومية العربية . فبالحديث عن هذه المنظمة الإقليمية العربية التي تتمتع بالشخصية القانونية ، سنتعرف على الآليات التي تستخدمها المنظمة في سبيل التسوية السلمية للنزاعات ، خاصة و أن الوضع العام الذي ساد في الوطن العربي انطلاقا من 2010 استدعى تدخل منظمات و فواعل دولية لمحاولة فض الأزمات .

و تعتبر الجامعة العربية أبرزها بحكم ما يمليه مهامها من تسوية سلمية للمنازعات العربية و حفظ السلم و الأمن العربيين ، فبالنظر لما كان للحراك العربي من انعكاسات أزموية و تداعيات ، حاولت الجامعة العربية التعامل مع هذه الانعكاسات ، إلا أن جملة العراقيل التي واجهتها هذه الأخيرة في محاولتها لحل الأزمات لم تمكنها من أن يكون لها دور فعال و ناجع ، في ظل عدم الاستقرار و التوتر الذي طغى على مواقفها و الذي عبر عن فشلها و تعثرها في تكون آلية لحل المنازعات العربية ، هذا ما يجعل من مستقبل جامعة الدول العربية مهددا في حالة عدم إحداث إصلاحات جوهرية في المنظومة أولا، و في علاقتها بالدول الأعضاء .

- **Résumé :**

La création de la ligue des états Arabes a été le résultats de l 'interaction de plusieurs facteurs régionaux et internationaux ,nous essayons à travers cette étude de mettre en évidence les conditions de son lancement et ce , à travers sa chartre : les principes et les objectifs visant à réaliser l'unité , les intérêts et le nationalisme arabe .

En parlant de cette organisation qui jouit d'une personnalité juridique, nous allons en apprendre davantage sur les mécanismes utilisés par la ligue pour le règlement pacifique des différends, surtout que la situation générale qui prévalait dans le monde Arabe à partir de 2010. Cela a engendré l'intervention d'organisations et d'acteurs influents sur la scène internationale pour tenter de mettre fin au mouvement arabe.

La ligue est considérée comme la plus importante en vertu de son rôle pour le règlement pacifique des différends arabes, et le maintien de la paix et la sécurité compte tenu de la répercussion du mouvement arabe. La ligue arabe a essayé de faire face à cette crise , mais l'instabilité de ses positions ne lui permettait pas d'avoir un rôle efficace. Cette instabilité a voué à l'échec des mécanismes pour régler les différends.

C'est ce qui menace l'avenir de la ligue des Etats Arabes, si on ne réalise pas d'importantes réformes dans le système d'abord, et dans ses relations avec les Etats membres.

مقدمة

في ظل ظهور عصر جيو- سياسي و أمني جديد فرضه الحراك العربي ، مكرسا لواقع سياسي كان التغيير السمة البارزة التي نادت به البنى السوسيولوجية داخل الدول العربية ، هذه الأخيرة التي ثارت ضد كل ما هو معمول به داخل الأنظمة العربية المستبدة – حسب وصفها – هذا ما أدى إلى قيام حراك مجتمعي مس بنية الحكومات العربية خاصة في مصر وتونس كأكثر تجربة يمكن وصفها بالديمقراطية .

إن هذا الحراك قد تجاوز الحيز الوطني ، مخلفا عديد الخسائر الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في ظل غياب السلطة والتي كانت رادعا لها ليس أكثر.

مما كان لزاما على منظمات المجتمع الدولي التحرك للتعامل مع الوضع العربي الراهن ، ولعل جامعة الدول العربية هي أقرب نموذج يمكن دراسته بحكم مهامها الأساسية فيما يخص حفظ أمن و استقرار الدول العربية ، خاصة و أنه ما عرفته بعض الدول العربية ابتدءا من 2010 كان له محركات أزموية قامت جامعة الدول العربية في ظلها بصياغة أطر قانونية لمحاولة حلها ، أو مقاربة لمعالجة الوضع الأمني الراهن داخل الدول العربية بما يحفظ إستقرار الداخل العربي .

تعتبر جامعة الدول العربية من بين المنظمات الإقليمية التي لا تملك الصلاحيات و السلطات التي تمكنها من أن تلزم الدول الأعضاء بها بتطبيق قراراتها ، لذلك فإن جل الإجراءات التي اتخذتها هذه الأخيرة في مسألة الحراك في الوطن العربي ، كان لها العديد من المعوقات التي تتعارض والمطالب المجتمعية للدول التي قام فيها الحراك ، أو أنها تعارضت و رغبة الحكام مثلما هو الحال في سورية ، أو تأييدها للقرارات الأممية في الحالة الليبية في قرار 1973 ، موازاتا مع هذا كان يطرح تساؤل حول مدى جدوى الإقتراب السياسي و الأمني وكذا الاقتصادي الذي كرسته مخرجات الجامعة العربية ، وأثرها في حل قضايا الشأن العربي .

➢ **الإشكالية:**

إنطلاقا مما كان للحراك العربي من إنعكاسات أزموية في الوطن العربي ، نتساءل عن تعامل الجامعة العربية مع هذه المحركات الأزموية ، فإلى أي مدى إستطاعت جامعة الدول العربية أن تكون آلية لحل تلك الأزمات ؟

➢ **الأسئلة الفرعية:**

و يتفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هي المعيقات التي تعرقل نشاط الجامعة العربية في مجال تسوية المنازعات العربية ؟
- ✓ لماذا كان هنالك اختلاف في تقييم الجامعة العربية للمواقف اتجاه الحراك في الحالتين التونسية و المصرية و الحالتين السورية و الليبية ؟
- ✓ ما مستقبل الجامعة العربية في ظل التغيرات السياسية القائمة في الوطن العربي ؟

➢ **الفرضيات :**

- **الفرضية الرئيسية:**

- إن جامعة الدول العربية عجزت في أن تكون آلية فعالة لحل الأزمات المترتبة عن الحراك العربي.

- الفرضيات الفرعية:

- من بين المعيقات التي تعرقل نشاط الجامعة العربية في نشاطها المتعلق بتسوية المنازعات العربية ، هو ما نص عليه ميثاق الجامعة العربية من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية .
- من بين أحد الأسباب المبررة لاختلاف تقييم الجامعة العربية للمواقف اتجاه الحراك العربي في كل من تونس و مصر، سورية و ليبيا، هي عنصر المفاجئة الذي جاء به الحراك في تونس و الذي لم تواجهه الجامعة في الحالة السورية مثلا.
- إن جامعة الدول العربية في حاجة إلى مشاريع إصلاحية تتماشى و التغيرات السياسية الراهنة في الوطن العربي .

- **تقسيم الدراسة :**

جاءت هذه الدراسة في فصول متناسقة و مكملة لبعضها البعض ، إذ يتناول الفصل الأول و المعنون ب الإطار النظري و التنظيمي لجامعة الدول العربية ، الظروف العامة لنشأة الجامعة العربية مبادئها ، أهدافها و كيفية اكتساب العضوية فيها هذا في المبحث الأول منه ، أما المبحث الثاني فيشير إلى الإطار القانوني و التنظيمي للجامعة العربية ، و يبرز الآليات التي تستخدمها الجامعة العربية لتسوية المنازعات العربية .

ثم الفصل الثاني من المذكرة ، و المعنون ب الحراك العربي : المفهوم و بعض التجارب ، ففي المبحث الأول منه ، يدرج الوضع العام في بلدان الحراك العربي قبل قيامه أين تم التطرق إلى الوضع السياسي ، الإقتصادي ، الإجتماعي و ما إنجر عنه من قيام للحراك في بعض بلدان الوطن العربي ، ليبرز المبحث الثاني المعنون ب الحراك العربي دراسة لحالتي تونس و مصر و الذي يوضح مفهوم الحراك مع الإشارة الى خصوصياته في كل دولة ، ثم السياق العام له في كل من تونس و مصر (تم إختيار نموذج البلدين للحديث عن سياقات الحراك و التسلسل الزمني له، ثم الآثار المترتبة عنه بالتفصيل في كل منهما) .

و أخيرا الفصل الثالث و الذي جاء تحت عنوان الجامعة العربية و الحراك العربي ، و لقد تناولنا في المبحث الأول أهم المعوقات التي تعرقل نشاط الجامعة العربية في مهامها المتعلق بتسوية النزاعات، ثم تطرقنا الى مواقف الجامعة العربية من الحراك العربي و تدخلها العملي في كل من تونس ، مصر، ليبيا و سورية . أما المبحث الثاني من الفصل الثالث ، فقدمنا من خلاله دراسة عن مستقبل جامعة الدول العربية في ظل التغيرات السياسية العربية ، وذلك بطرح ثلاث سيناريوهات عن مستقبلها ، الأول يتجه إلى بقاء الجامعة العربية على وضعها الحالي بالإستناد على جملة من المعطيات الموضوعية، والثاني يدعو على ضرورة إقامة إصلاحات جوهرية على مستوى المنظومة العربية أولا و في العلاقات العربية – العربية ، أما السيناريو الثالث و الأخير فيذهب إلى الإتجاه نحو العمل الثنائي عن طريق إستحداث لأقطاب و محاور عربية .

➢ **أسباب اختيار الموضوع :**

إن الدافع من معالجة هذا الموضوع ، كان لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية .

- **الأسباب الموضوعية** : إن الأسباب الموضوعية لإختيار الموضوع ، تعود إلى كون الدراسة تعالج موضوعا حيويا و من صميم قضايا الساعة ، خاصة بالنظر إلى ما أحدثه الحراك العربي من تغييرات جذرية في بعض الأنظمة العربية و تداعياته في مختلف الأصعدة .
- **الأسباب الذاتية** : و هي نابعة عن الميل و حب الإطلاع و الإهتمام بالقضايا العربية ، و ما شكله الموضوع المتعلق بدور الجامعة العربية في حل الأزمات العربية ، و بالتحديد أزمات الحراك العربي من قلقا بحثيا ملحا بالنسبة لي .

➢ **أهداف الدراسة :**

نظرا لأهمية موضوع الدراسة الذي نحن بصدد دراسته ، فلقد إختلفت الأهداف لإنجاز هذه الدراسة من بينها :

- ✓ الإجابة على الإشكالية المطروحة .
- ✓ التعرف على ظروف نشأة منظومة جامعة الدول العربية و طريقة سير عملها .
- ✓ التعرف على الأسباب و الدوافع التي أدت على قيام الحراك العربي .
- ✓ التعرف على الآثار المترتبة على الحراك العربي في إحداث التغيير في الأنظمة السياسية العربية.
- ✓ التعرف على آليات الجامعة العربية في التسوية السلمية للمنازعات العربية .
- ✓ التعرف على دور الجامعة العربية في أحداث الحراك العربي .
- ✓ التعرف على موقف الجامعة العربية من أحداث الحراك العربي .

➢ **أهمية الدراسة :**

- **الأهمية العلمية** : و تحدد أهمية الدراسة ، في كون أن هذه الأخيرة مواكبة للتغيرات السياسية العربية التي بدأت منذ 2010 و إلى غاية يومنا هذا ، و تقدم نظرة عامة على حال الأمة العربية و ما دفع بها إلى التحرك و الإحتجاج . كما أنها تمكن القارئ من الإطلاع على موقف الجامعة العربية من أزمات الوطن العربي و أزمة الحراك بالتحديد ، تحليل مواقفها و محاولة التنبؤ عن مستقبلها في ظل هذه التغيرات السياسية .

- **الأهمية العملية** : تظهر الأهمية العلمية لموضوع الدراسة ، في كونها تساهم في إثراء المنظومة البحثية ببحث جديد ، في دراسة موضوع مهم على المستوى الإقليمي و الدولي .

➢ **مجالات الدراسة :**

- **المجال الزماني** : سنحاول دراسة الإشكالية المختارة في الإطار الزماني الممتد بين 2010 و2012.
- **المجال المكاني** : تتناول الدراسة دور الجامعة العربية في حل الأزمات في المنطقة العربية وعلى وجه الخصوص تونس ، مصر ، سورية ، ليبيا.

➢ **المناهج المستعملة :**

بغية الوصول الى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة ، و الإلمام بها من شتى النواحي نستعين بمجموعة من المناهج .

- الإقتراب التاريخي :

يظهر المنهج التاريخي من خلال العودة إلى الماضي بواسطة جمع الأدلة و تقويمها و من ثم تمحيصها و أخيرا تأليفها ، بغية التوصل إلى مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة. فالرجوع للأحداث التاريخية في فهم الحاضر و المستقبل ، اذ لا يمكن إدراك أية ظاهرة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية و تطورها سواء كانت حالات سلبية أو إيجابية ، و من ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات و الوصول لتعميمات للتنبؤ بالمستقبل [1].

و في موضوع دراستنا ، سنعود إلى بدايات الجامعة العربية من خلال التطرق إلى نشأة الجامعة العربية و الظروف التي مهدت لهذه النشأة ، إضافة الى العودة الى التواريخ الفارقة المؤدية إلى قيام الحراك العربي و التي شكلت نقطة التحول في العديد من الدول العربية .

- المنهج الوصفي :

يعمل المنهج الوصفي على معرفة كل حيثيات و جوانب الظاهرة موضوع الدراسة ، و التحليل بواسطة الإعتماد على الدراسات استطلاعية سابقة و دراسات شاملة حول هذه الظاهرة ما ، من أجل الوصول إلى معرفة دقيقة بنوع من التفصيل عن مختلف مكونات الظاهرة.[2]

---

[1] عمار بوحوش و محمد الذنيبات ، ***مناهج البحث العلمي*** ، (الأردن : مكتبة الناشر 1989) ، ص 93 .

[2] عبد الناصر جندلي، ***تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية*** ، (*بن عكنون* : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005) ، ص 200 .

و بالعودة الى موضوع دراستنا ، فيتم التطرق الى ظاهرة اكتسحت الوطن العربي إبتدءا من أواخر 2010 و هي الحراك في الوطن العربي ، و ذلك من خلال التعريف بالظاهرة ، ذكر أسبابها ، سياقاتها و الأثار المترتبة عنها ، و التطرق إلى أهم قرارات جامعة الدول العربية في محاولتها لحل هذه الظاهرة .

- منهج دراسة الحالة :

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعا عاما ، و هو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها ، و ذلك بقصد الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المتشابهة [1].

و ذلك بالوقوف عند تجربة الجامعة العربية في تعاطيها مع الحراك العربي في بعض من الدول العربية ، و كذا تعطيها مع تداعيات الحراك و ما طرأ عنه من تغيرات في الأنظمة السياسية ، بالإضافة إلى التطرق الى مدى فعالية الجامعة من خلال مواقفها من الحراك و قراراتها المتعلقة به ، و بالتالي التعميم على تقييم مدى فعالية و نجاح الجامعة العربية في مجال تسوية المنازعات العربية.

- منهج تحليل النظم :

هو منهج يصلح لتحليل الظاهرة السياسية الخارجية لفهم مختلف أوجه المشاكل التي تواجه الباحثين في الدراسة و تحليل الظاهرة . و إستعمل هذا المنهج ، خلال دراسة طبيعة عمل المنظومة أو المؤسسة العربية ، أي جامعة الدول العربية ، و كيفية اتحاذ القرارات فيها . بإعتبار أن كل نظام له خصوصياته التي ينفرد بها في هذا الشأن .

- **صعوبات الدراسة:**

– نقص الجانب الموضوعي في مراجع الدراسة : فبإعتبار أن ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية غالبا ما تصعب فيه الدراسة الموضوعية ، فإن النتائج الفكرية المتعلقة بهذا الميدان غالبا ما تتأثر بذاتية صاحبيها و بتوجهاتهم الشخصية .

[1] محمد شلبي ، ***المنهجية في التحليل السياسي*** ، (الجزائر: دار هومة 2002) ، ص 87 .

- **ضبط المفاهيم و المصطلحات :**

- **المشاركة السياسية : Political Participation**

هي درجة إهتمام المواطن بأمور السياسة و صنع القرار ، فكلما زادت المشاركة السياسية من جانب المواطنين كلما زادت قوة القرار السياسي و أبسط صور المشاركة ، هو التصويت كما أن المشاركة واتساعها تقلل صورة العنف في هذه المجتمعات التي تتوسع فيها المشاركة [1].

- **المنظمة الإقليمية : Regional Organization**

هيئة تتمتع بالإرادة الذاتية ، و الشخصية القانونية الدولية ، و تنشأ بالإتفاق بين مجموعة من الدول يربط بينهما رباط جغرافي ، أو مذهبي أو حضاري كوسيلة من وسائل التعاون الإختياري بينهما في مجالات معينة يحددها الإتفاق المنشئ للمنظمة في إطار مقاصد الأمم المتحدة و مبادئها[2].

- **إرادة الشعب : Peoples will**

مصطلح يطلق على الديمقراطية الحقيقية ، أي أن تأتي الحكومة عبر إنتخابات حرة يعطيها الشعب صوته ، و ذلك عن طريق التصويت الحر من جانب افراد الشعب في الإنتخابات لإختيار ممثليهم و حكومتهم[3] .

- **أدبيات الدراسة :**

بما أنه من بين مميزات المعرفة العلمية هي الطابع التراكمي لها ، فإن الباحث يلجا دائما للأدبيات و الدراسات السابقة لدراسة و تحليل الموضوع الذي هو بصدد تناوله .

في هذا الصدد حاولنا الاطلاع على مختلف المراجع المتعلقة بموضوع بحثنا و المتنوعة كتب مقالات أطروحات .

- ✓ **كتاب عزمي بشارة : الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها:**

وتناولت هذه الدراسة نظرة عامة عن الأوضاع و البيئة التونسية قبل قيام الحراك العربي، مبرزة أهم المشاكل و التي كان يعيشها المواطن التونسي يوميا في ظل نظام بن علي. و كذا نظرة عن العمل الحزبي والعمل السياسي إبان حراك 14 جانفي ، إضافة إلى تطرق هذه الدراسة إلى يوميات

---

[1] ***الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية*** ، إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، ص 398 .

معمر وبزنادة ، ***المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي***، (بن عكنون ديوان المطبوعات الجامعية [2]، 1992)، ص49

[3] عبد الكافي ، **مرجع سابق الذكر**، ص 10 .

الحراك في تونس ، بدءا من حادثة حرق البوعزيزي و إلى غاية 14 جانفي تاريخ تنحي بن علي من السلطة ، و أخيرا تناولت الدراسة المواقف من أحداث 14 جانفي .

✓ **دراسة حسن نافعة : الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي و تحديات الحاضر و آفاق المستقبل :** و تعرضت هذه الدراسة إلى التهديدات التي من شأنها أن تهز بالأمن القومي العربي ، وتحدثت عن التجزئة و القطرية كمهدد للاستقرار العربي مبرزتا دور الجامعة العربية في حماية الأمن القومي العربي ، و اقترحت في الأخير بعض الحلول لحامية الوطن العربي من التهديدات الأمنية التي قد تستهدفه .

✓ **مذكرة الطالب / رأفت فؤاد عبد الرحمن ريان:** الثورات العربية 2011 و أثرها على مفاهيم الحرية و المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية "جامعة النجاح الوطنية نموذجا ": و تناولت هذه الدراسة مدى تأثير الحراك العربي على مفاهيم الحرية و الديمقراطية والمشاركة السياسية عند ، الشباب العرب و على طلبة جامعة النجاح الفلسطينية بالأخص كدراسة حالة .

للإشارة فهنالك مراجع أخرى تم الإعتماد عليها لإثراء موضوع الدراسة ، سوف نتعرض لها في متن موضوع الدراسة .

الفصل الأول : الإطار التأسيسي و التنظيمي لجامعة الدول العربية

➢ تمهيد:

بعد التحوّلات الكبيرة التي عرفتها الساحة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية ازدادت بوادر الرغبة في التحرّر و الاستقلال لدى الشعوب العربية ، التي كانت أغلبها تحت وطئة الاستعمار الغربي " البريطاني و الفرنسي " بصفة رئيسية ، و انطلاقا من ذلك ثارت هذه الشعوب و عبّرت عن رفضها لاستمرار السيطرة الاستعمارية في المنطقة العربية .

فأضحت مسألة إنشاء تنظيم إقليمي عربي موّحد ضرورة اقتضتها التحوّلات التي تحدثنا عنها من قبل ، خاصة و لقد ازدادت رغبة العرب في بناء إتحاد عربي يكرّس القومية العربية ويزيد من لحمة العرب في مواجهة العدو الأجنبي يوما بعد يوم ، إلى غاية تجسيد هذه الرغبة من قبل الدول العربية السبعة المؤسسة عام 1945.

و سوف نتطرق في الفصل الأول من المذكرة ، إلى الظروف العامة المصاحبة لإنشاء الجامعة العربية التي مهدت لبناء ميثاقها الذي يستند إليه في أخذ القرارات ، و الذي يحمل في سطوره المبادئ التي ترتكز عليها الجامعة العربية لتحقيق أهم الأهداف التي تصبو إليه ، و في تحديد الشروط اللازمة لانضمام الدول العربية و الأمور التي من شأنها أن تفقد هذه الدول عضويتهم في التنظيم ، كما أننا سوف نتعرف عن قرب عن الهياكل المختلفة لجامعة الدول العربية بالتطرق إلى مهام كل هيكل من هياكلها ، حدود هذه المهام ، إضافة إلى الآليات التي تستخدمها هذه الأخيرة في ممارسة أحد أهم المهام المناطة لها حفظ السلم و الأمن العربيين عن طريق التسوية السلمية للمنازعات العربية.

❖ المبحث الأول: تأسيس جامعة الدول العربية.

▪ المطلب الأول: الظروف العامة لإنشاء الجامعة العربية.

لقد رافق نشأة جامعة الدول العربية في أواخر الحرب العالمية الثانية (1944- 1945) جملة من الظروف و المتغيرات الدولية ، الإقليمية و حتى العربية.

فخلال الحرب العالمية الأولى إندلعت الكثير من الثورات العربية ضد الحكم العثماني فيما يعرف بالثورة العربية الكبرى[1] ، و نذكر منها مثلا ثورة الشريف حسين بن علي شريف مكة عام (1914) ، أين كان الدعم للعرب و قادتهم لجانب الحلفاء و ضد العثمانيين وحلفائهم نظرا للوعود المقدمة من طرف فرنسا و بريطانيا بمنح الاستقلال للدول العربية وذلك من خلال مراسلات سرية أقيمت بينهما عامي(1914 - 1915).

إن الوعود التي قدمها الحلفاء و خصوصا فرنسا و بريطانيا لم تكن هكذا و فقط ، بل كانت لتحقيق أهداف كل منهما ، .بحيث أن زوال هيمنة الحكم العثماني في العالم العربي تجعل من الساحة العربية ، ساحة فارغة و فرصة لا تعوض لفرض كل من بريطانيا و فرنسا هيمنتهما على العالم العربي ، تحقيقا لأطماعهما الاستعمارية فيه[2]. وفي هذا الصدد أبرمت هاتين الأخيرتين معاهدة سايس بيكو 1916(**Sykes-Picot Agreement**) سريا - و تقضي على إقتسام منطقة الهلال الخصيب * بين فرنسا و بريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد تهاوي الدولة العثمانية المسيطرة على هذه المنطقة في الحرب العالمية الأولى- .

على الرغم من رفض و إستنكار الدول العربية لمحتوى إتفاقية سايس بيكو، (**Agreement Sykes-Picot**) إلا أنه تم التوقيع عليها من قبل بريطانيا و فرنسا و بمصادقة الإمبراطورية الروسية آنذاك ، عن طريق نصي معاهدة سيفر(**Treaty of Sèvres**)10 أوت

---

[1] محمد شوقي عبد العال ، ***التنظيم الإقليمي العربي جامعة الدول العربية و منظماتها المتخصصة***، (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية ، 2016) ، ص 43 .

[2] المرجع نفسه .

* الهلال الخصيب : مصطلح أطلقه عالم الآثار الأمريكي "**جيمس هنري برستد** " على نهري الدجلة و الفرات و الجزء الساحلي في بلاد الشام.. و دول الهلال الخصيب هي : (الجمهورية العراقية ,الجمهورية العربية السورية ، لمملكة الأردنية الهاشمية ، دولة فلسطين، الجمهورية اللبنانية) .

1920* التي أخضعت كل من فلسطين للإنتداب البريطاني و سوريا للانتداب الفرنسي، و معاهدة لوزان (**Treaty of Lausanne**) في 24 جولية 1923* تم من خلالها الإعتراف بالجمهورية التركية.

لقد شهدت الدول العربية في فترة مابين (1919- 1945) أي بين الحربين العالميتين، وعيا سياسيا و تفتحا كبيرا ، نتج عنه تبني فكرة القومية و العديد من الأفكار و التيارات السياسية ، نتيجة للبعثات التعليمية التي كانت ترسل إلى الغرب . فقامت العديد من الثورات الشعبية العربية التي كانت تسعى إلى الإستقلال و تندد بالمستعمر الأجنبي ، كالثورة المصرية ضد بريطانيا 1919، و سورية ضد الانتداب الفرنسي 1915 ، وفلسطين قامت بثورة ضد الانتداب البريطاني الهادف إلى تشجيع الهجرات اليهودية إلى فلسطين عامي 1920 و 1936.

إن قيام كل هذه الثورات و الحركات الوطنية في المنطقة العربية ، أدى إلى اقتناع الدول الاستعمارية و موافقتهم على تقديم التنازلات ، أهمها كانت إستبدالهم لعلاقة الحماية و الانتداب بمعاهدة صداقة و تحالف. ذلك لأن إرادة الشعوب العربية وطموحها في العيش في حرية و استقلال كان الأقوى والأبرز.

انطلاقا من ذلك ، إزدادت رغبة العرب في إقامة إتحاد قوي بينهم ، و زاد شعورهم بالقومية . خصوصا مع بروز حرب الدعاية التي كانت بين المعسكرين الشرقي و الغربي ، إذ جعلوا من قضية استقلال الدول العربية و سيادتها ذريعة و فرصة لتصفية حساباتهم و إستراتجية لخدمة مصالحهم ، بحيث أقرت دول المحور إنها متعاطفة و بشدة مع الشعوب العربية من أجل استقلالها و في الجهة المقابلة ، أعلنت دول الحلفاء إنها سوف تقوم كل ما بوسعها لتحقق كل رغبات العرب و بالخصوص قيام وحدة تجمعهم و ترعى مصالحهم [1]. إذ و في هذا الصدد أعلنت بريطانيا و بلسان وزير خارجيتها آنذاك ، "**اطوني إيدن**" **Anthony Eden** في خطاب له أمام مجلس العموم 29 مايو 1941 بحيث قال :

---

* معاهدة سيفر: هي معاهدة السلام التي تم التوقيع عليها في 10 أوت 1920 ، عقب الحرب العالمية الأولى بين الإمبراطورية العثمانية و قوات الحلفاء .

* معاهدة لوزان : اتفاقية السلام الدولية وقعت عام 1923 بسويسرا ، بين تركيا و دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الأولى قسمت على أساسها رسميا الإمبراطورية العثمانية و أسست الجمهورية التركية برئاسة " محمد كمال أتاتورك " .

[1] عبد العال ، مرجع سابق الذكر ،ص 44 .

" العالم العربي قد خطى خطوات عظيمة إلي الأمام منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة أي الحرب العالمية الأولي ، وأن كثيرا من المفكرين العرب يرغبون في أن تحقق الشعوب العربية درجة من التقارب أكبر مما هو متحقق الآن ، وهم من أجل تحقيق هذا يعولون علي مساعدتنا . إن مثل هذا النداء الصادر من أصدقائنا لا يمكن أن يلقي أذاناً صماء ، وانه ليبدو لي من الطبيعي ومن العدل أن تتدعم العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلاد العربية ، وان حكومة صاحبة الجلالة من جانبها سوف تقدم معونتها الكاملة لأية خطة تتمتع بالتأييد التام".[1]

ليليه بعد وقت قصير إعلان أصدرته فرنسا على لسان القائد الفرنسي" **كاترو**" **Albert Julien Catroux** في جويلية 1941 و بإسم الجنرال" **شارل ديغول** " **Charles de Gaulle**، يحتوي هذا الإعلان عن نص تقوم فيه فرنسا بوعد منح الإستقلال لسوريا و لبنان و ذلك بناءا على معاهدة صداقة تنظم العلاقات المتبادلة بينهما و بين الحكومة الفرنسية.

لكن لاشك أن كل ما قامت به بريطانيا من مساندة و مساعدة للعرب كان تحت طائلة الضغط و روح العداوة و لم يكن هكذا فحسب ، فهذه الأخيرة كانت متأكدة بان مشكلة فلسطين سوف تعكر صفو السلام في المنطقة العربية ، خاصة و إنها محط لأطماع السوفيات آنذاك ، و تأكد ذلك بعد إدراج الرئيس السوفييتي" **ستالين**"المسالة الفلسطينية في مؤتمر طهران.

فبريطانيا إنتهجت إستراتيجية تجعل من خلالها الدول العربية أداة لتنفيذ أهدافها و لخدمة مصالحها حيث أن كل تصرف قد تقوم به هذه الأخيرة لا تتحمل مسؤوليته ، بل تلقيه على عاتق هذا الكيان الموحد الجديد[2].

و في هذا الصدد أكد وزير خارجية بريطانيا "**انطوني إيدن** " في فيفري 1942، في إجابة له لأحدى الأسئلة لتي طرحت له أمام مجلس العموم البريطاني ، عما إذا كانت الحكومة البريطانية ستتخذ التدابير اللازمة لتدعم التعاون السياسي العربي بقصد إنشاء حلف عربي قال:

" أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية بل والروابط السياسية أيضا بينهم، ولكن الخطوة

---

[1] محمد سامي عبد الحميد ، ***قانون المنظمات الدولية***، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1972)، ص 405.

[2] محمد طلعت الغنيمي ، **الأحكام العامة في قانون الأمم: دارسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الإسلامي: التنظيم الدولي** ، (الإسكندرية : منشأة المعارف) ، ص ص 1005، 1006 .

الأولي لتنفيذ أي مشروع من هذا القبيل يجب أن تأتي من جانب العرب أنفسهم". [1]

هذه التصريحات أثارت العديد من ردود الأفعال من الجانب العربي، بحيث قام رئيس الوزراء العراقي " **نوري السعيد**" بمشروع يهدف إلى وحدة كل من الأردن ، لبنان ، سورية وفلسطين – مشروع الهلال الخصيب الذي يهدف إلى توحيد العراق مع بلاد الشام – وكذا إنشاء جامعة عربية تضم هذه الدول الأربع و العراق أساسا .

في خضم هذه الوقائع سارعت مصر بإتخاذ الخطوات الأولى لعقد مؤتمر يضم الدول العربية للحديث عن كيفية تحقيق الوحدة العربية ، فقامت مصر بعقد لقاءات ثنائية و إتصالات مع الدول العربية ، إنتهت بالاتفاق على عقد مؤتمر تحضيري في مدينة الإسكندرية من 25 سبتمبر إلى 07 أكتوبر 1944[2] ، حيث حضر هذا المؤتمر ممثلي سبعة دول عربية : (مصر، لبنان ، سورية ، العراق السعودية، اليمن، شرق الأردن وكذا ممثل عن عرب فلسطين).

و تم إصدار من خلال المؤتمر التحضيري ما يسمى ب" **برتوكول الإسكندرية**" *الذي تم التوقيع عليه في 07 اكتوبر 1944 و هو يعد بمثابة الوثيقة التي تعبر عن اتفاق الدول العربية السبع على قيام الجامعة العربية . لقد نص" **بروتوكول الإسكندرية**" على أهم الأسس المرتكز عليها، و التي لابد أن تقوم عليها الجامعة العربية

يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- ✓ أن يمثل الأعضاء في مجلس الجامعة على وجه المساواة .
- ✓ التسوية السلمية للمنازعات من خلال منح الجامعة العربية سلطة التوفيق في حالة وجود نزاع بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة.
- ✓ التعاون بين الدول الأعضاء في الجامعة في المجال الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي.
- ✓ عدم اللجوء إلى استخدام وسائل القوة في حل المنازعات.

---

[1] رشيد هارون هاشم ، ***جامعة الدول العربية*** ، (تونس: دار سراس للنشر، 1980) ، ص16.

[2] غالب بن غالب العتيبي ، ***جامعة الدول العربية و حل المنازعات العربية***، (الرياض :مركز الدراسات و البحوث لجامعة نايف للعلوم الأمنية ط 01 ، 2010) ، ص 20.

* برتوكول الإسكندرية :هو نتيجة الاتفاق الذي جمع قادة خمس دول عربية في 07 أكتوبر 1944 في مدينة الإسكندرية ، بشأن إنشاء منظمة تربط العرب بعضهم البعض. و اتفق قادة الدول أن يسمى هذا الاتفاق ببروتوكول الإسكندرية.

[3] بروتوكول الإسكندرية 1944 .

- ✓ لابد من الدول الأعضاء إحترام سياسة الجامعة العربية و لا يجوز لها أن تقوم بتصرف يمس أو يضر بالجامعة أو بدولة عضو فيها.

بالإضافة إلى تشكيل لجنة مختصة لإعداد ميثاق الجامعة ، متكونة من كل من اللّجنة السياسية الفرعية التي أوصى" **بروتوكول الإسكندرية**" بإنشائها 17 فيفري إلى 03 مارس 1945 و كذا مندوبي الدول العربية الموقعين على البروتوكول، و ذلك بعد عرضه في المؤتمر العربي العام على اللجنة التحضيرية للمناقشة(مصر، لبنان ، السعودية ، شرق الأردن ، سورية) ، و وقعت علية اليمن لاحقا. و دخل الميثاق حيز التنفيذ في 11 ماي 1945 وذلك بعد فترة 15 يوم من تاريخ استلام الأمين العام للجامعة "**عبد الرحمان عزام**" * –أول أمين عام للجامعة العربية– وثيقة التصديق الرابعة[1].

إن تسمية الجامعة العربية كانت بناءا على الإقتراح المصري في اللّجنة التحضيرية ، فضلا عن عدة إقتراحات أخرى: كالإقتراح السوري لتسميتها بالتحالف العربي و تسمية الإتحاد العربي المقترحة من قبل العراق .[2]

---

* عبد الرحمان عزام : (08 مارس 1893 –02 جويلية 1976) هو أول أمين عام لجامعة الدول العربية عام 1945 و بقي يشغل هذا المنصب إلى غاية 1952 ، و هو احد أعضاء مجلس مصر التأسيسي للجامعة .

[1] محمد حافظ غانم ، ***محاضرات عن جامعة الدول العربية*** ، (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية ، 1960) ، ص 36.

[2] أحمد الشقيري ، ***الجامعة العربية كيف تكون جامعة ؟ و كيف تصبح عربية ؟*** ، (تونس : دار أبو سلامة للطباعة و النشر و التوزيع ،1979) ، ص 68 .

- **المطلب الثاني: مبادئ و أهداف جامعة الدول العربية.**

شأنها شأن باقي المنظمات الدولية الأخرى ، تعمل جامعة الدول العربية بناءا على مجموعة من المبادئ تلتزم بهاو ذلك من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها .

أ)- مبادئ جامعة الدول العربية:

تعمل جامعة الدول العربية وفقا لعدة مبادئ نصت عليها كل من المادة الخامسة (05) ، السادسة (06) ، و الثامنة (08) ، من الميثاق المنشئ للجامعة.

وتندرج المبادئ فيما يلي:

1)-المساواة في السيادة و المساواة القانونية بين الدول الأعضاء:

و يقصد بالمساواة في السيادة ، أن الجامعة العربية هي منظمة إقليمية تضم كل الدول العربية المستقلة على وجه بالمساواة ، أما المساواة القانونية فيقصد بها أن كل الدول الأعضاء فيها تتمتع بنفس الحقوق في مجلس الجامعة و لجانها و فروعها ,و لها نفس الإلتزامات ، فلكل دولة منها صوت واحد. ورئاسة مجلس الجامعة حق لكل دولة تمارسه بالتناوب مع غيرها.

ولقد نصت المادة الثالثة(3) من الميثاق على أن: " **للجامعة مجلس وهو يتكون من ممثلي الدول المشركة في الجامعة و إن لكل دولة صوت واحد فيها يكن عدد ممثليها" *.**

2)-عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء:

و هذا ما أشارت إليه المادة الثامنة(08) من ميثاق الجامعة ، إذ يعد هذا المبدأ من أحد المبادئ العامة لقانون المنظمات الدولية ، و مقتضاه أنه يجب على كل دولة عربية أن تحترم نظام الحكم للدول الأعضاء في الجامعة ، لكن هذا الإلتزام لا يقع على عاتق جامعة الدول العربية مثلما هو الحال بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة و إنما هو إلتزاما للدول الأعضاء في الجامعة العربية و فقط [1].

و من خلال هذا المبدأ يظهر لنا أن عدم التدخل يكون في أمرين أساسين هما:

- ✓ إحترام نظام حكم كل دولة عضو من أعضاء الجامعة : فنظام الحكم لدولة ما هو أمر خاص بها، فهي حرة في اختياره و سن قوانينها في نطاق المعقول و بما لا يمس بسيادة الدول الأخرى و بعبارة أخرى لا يحق للجامعة التدخل في هذه الأنظمة أو التهجم عليها.

---

* انظر إلى المادة 03 من ميثاق جامعة الدول العربية 1945.

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، ***المنظمات الدولية*** ، (بيروت : دار الفكر العربي ، ط :01 ، 2004) ، ص ص 269، 270.

✓ عدم التصرف أو القيام بعمل قد يستهدف الإطاحة بهذه النظم أو محاولة تغييرها[1] إن الإطاحة لا تقتصر على التدخل العسكري فحسب ، بل تمتد إلى أي عمل قد يهدف إلى الإطاحة بهذا النظام كالتحريض السياسي الإعلامي الدعاية ...الى غيره.

و يعود مبدأ عدم التدخل في أصله إلى الطبيعة الإختيارية التي تقوم عليها الجامعة العربية ، إذ أنها ليست منظمة ذات طبيعة سيادية أو سلطوية تعلو على إرادة الدول.

3)-عدم اللجوء للقوة و التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء:

و هذا ما نصت عليه المادة الخامسة(05) من ميثاق الجامعة العربية إذ أنه :" **لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض النزاعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها و لجا المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا و ملزما**"[2].

و بما أنه من بين أحد الأهداف المهمة للجامعة هي حفظ السلم و الأمن في المنطقة العربية ، فإنه من المنطقي أن تكون التسوية السلمية للمنازعات من بين أحد المبادئ التي تقوم عليها الجامعة وتلتزم بها.

4)-الإلتزام بمبادئ الأمم المتحدة :

كون أن الجامعة العربية ظهرت كمنظمة إقليمية ، دولية قبل قيام الأمم المتحدة بوقت قصير ، يفسر عدم ذكر هذا المبدأ صراحة في الميثاق. إلا أنه أشير إلى ذلك بطريقة ضمنية ، من خلال حث الدول الأعضاء على التعاون مع الهيئات الدولية التي ستقوم في المستقبل و تسعى لحفظ السلم و الأمن الدوليين .[3] و لقد نصت المادة الثالثة (03) من ميثاق الجامعة العربية ، على أنه :" **و يدخل في مهمة المجلس كذلك، تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن و السلام، و لتنظيم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية**".

و يظهر ذلك من خلال:

---

[1] العتيبي ، مرجع سابق الذكر ، ص 39 .

[2] الفقرة الثانية من المادة :09 ، ميثاق جامعة الدول العربية 1945 .

[3] عبد الحميد دغبار، ***جامعة الدول العربية و الأمن القومي: معالم التغيير و أمال التغيير*** ، (الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2011)، ص 150.

- ✓ حضور و مشاركة الأمين العام لجامعة الدول العربية ، في ندوات الجمعية العامة للأمم المتحدة . و كذلك تعين لممثل دائم للجامعة العربية في المقر الدائم للأمم المتحدة .
- ✓ إسناد الجامعة العربية– زيادة عن نشاطها في هذا الشأن – مهمة حفظ السلم والأمن في المنطقة العربية لمجلس الأمن، و هذا ما نصت عليه المادة الحادية عشر 11 من اتفاقية الدفاع المشترك :" **ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال الحقوق و الالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام و الأمن الدولي**"[1].

غير أن عدم ذكر المبدأ صراحة ، لم يمنع من ظهوره من خلال نشاط الجامعة العربية و ممارساتها و تطور علاقتها بالمنظمة الدولية .

و لقد تداركت جامعة الدول العربية ذلك من خلال الإشارة الواضحة إليه في نصوص معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي ، التي وقعتها الدول العربية الأعضاء بالجامعة عام 1950.[2]

ب)–أهداف جامعة الدول العربية :

تعمل الجامعة العربية لتحقيق جملة من الأهداف السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية...إلى غيرها ، و ذلك وفقا لما نص عليه ميثاقها و كذا إتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي.

ويمكن إجمال أهداف الجامعة العربية فيما نصت عليه المادة الثانية (02) ، من ميثاق جامعة العربية .

" **الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة استقلالها و سيادتها و النظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية و مصالحها** ". [3]

---

[1] المادة :11 معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري 1950.

[2] العتيبي، مرجع سابق الذكر، ص 31.

[3] الفقرة الأولى من المادة :02 ، الميثاق جامعة الدول العربية 1945 .

من خلال الفقرة الأولى من المادة الثانية (02) من بين أهداف الجامعة العربية ما يلي:

1-دعم و توثيق العلاقات و الروابط بين الدول الأعضاء و تنسيق خططها:

و هذا يعد من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها جامعة الدول العربية ، و يشمل هذا الهدف كذلك العمل على تنسيق الخطط السياسية بين الدول الأعضاء ، في شتى المجالات و صيانة استقلال و سيادة هذه الدول.

2-النظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية و مصالحها:

و ذلك بالاضطلاع و النظر بصفة عامة و شاملة في قضايا الدول الأعضاء في الجامعة العربية، بغرض تلبية حاجياتها و تحقيق أمالها و العمل لصالحها.

3-توثيق التعاون بين الدول الأعضاء في الجامعة في مجالات عدة اقتصادية اجتماعية ثقافية ... و غيرها:

و هذا ما أوضحته الفقرة الثانية من المادة الثانية (02) ، من ميثاق الجامعة :" **إن من أغراض الجامعة توطيد التعاون بين الدول المشتركة فيها بحسب نظام كل دولة منها و أحوالها في الشؤون الآتية:**

(ا) -الشؤون الاقتصادية و المالية ، و يدخل في ذلك التبادل التجاري و الجمارك و العملة و أمور الزراعة و الصناعة.

(ب) -شؤون المواصلات و يدخل في ذلك السكك الحديدية ، و الطرق الطيران و الملاحة و البرق و البريد.

(ج)-شؤون الثقافة.

(د)-شؤون الجنسية الجوازات التأشيرات ، و تنفيذ الأحكام و تسليم المجرمين .

(هـ)-الشؤون الاجتماعية.

(و)-الشؤون الصحية.[1]

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، ***المنظمات الدولية***_، (بيروت : دار الفكر العربي ، ط : 01 ، 2004) ، ص 281 .

4-توثيق التعاون مع الدول العربية الغير أعضاء في الجامعة العربية:

أي الدول الغير مشتركة في مجلس الجامعة ، و هذا ما ذكر في ملحق من ملاحق الجامعة و هو ملحق خاص بالدول العربية التي لم تتحصل على استقلالها و سيادتها بعد "فلسطين".

5-تحقيق و حفظ السلم و الأمن في المنطقة العربية:

نصت عليه المادة الخامسة (05) و السادسة (06) * من ميثاق الجامعة العربية ،

و ذلك بتحريم إستخدام القوة لحل النزاعات الناشئة بين دول الجامعة . كما أقرت المادة تدخل الجامعة إما بالتحكيم أو الوساطة لفض الحلافات و النزاعات القائمة بين دولتين عربيتين أو أكثر، وفقا لضوابط معينة منها لجوء أطراف النزاع إلى مجلس الجامعة . فالجامعة لا تتدخل إلا إذا طلب منها ذلك و قراراتها ليست ملزمة لأطراف النزاع.

و في هذا السياق أجري هنالك تعديل لهذا النظام ، تخفيفا من القيود الواردة في الميثاق بشأن طريقة تسوية النزاعات من خلال إتفاقية الدفاع العربي المشترك عام 1950 ، التي سمحت بإتخاذ تدابير ووسائل – حتى القوة المسلحة منها– لمواجهة أي انتهاك أو إعتداء قد يمس دولة من الدول الأعضاء ، لكن تركت الاختصاص النهائي في حفظ الأمن لمجلس الأمن و هذا حسب المادة (11) من إتفاقية الدفاع العربي المشترك.

" ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس، أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال ، الحقوق والالتزامات المترتبة ، أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام و الأمن الدولي "[1]

* انظر إلى المادتين (05) و (06) من ميثاق جامعة الدول العربية 1945 .

[1] المادة :11 ، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري 1950.

- **المطلب الثالث: العضوية في جامعة الدول العربية**

1) – إكتساب العضوية في الجامعة العربية:

تنص المادة الأولى(01) من ميثاق الجامعة العربية ، على أنه:" **الجامعة العربية تتألف من الدول العربية المستقلة و الموقعة على هذا الميثاق ، و لكل دولة مستقلة أن تنضم إلى الجامعة وإذا رغبت في الإنضمام لابد أن تقدم طلب لذلك يرسل إلى الأمانة العامة الدائمة ، و يعرض على المجلس في أو اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب** ".[1]

و يظهر لنا بوضوح من خلال نص المادة الأولى(01) من الميثاق، إن للعضوية أحكام إذ أنها ليست بأمر تلقائي بل هي مرتبطة بجملة من الشروط.

إن العضوية في الجامعة العربية مثلها مثل منظمة الأمم المتحدة تنقسم إلى قسمين: (العضوية الأصلية / العضوية بالإنضمام).

ا)– العضوية الأصلية:

وهي العضوية المنسبة للدول العربية المستقلة السبعة (07) ، و التي وقعت على الميثاق المنشئ للجامعة العربية و صادقت عليه و هي: (مصر، سوية ،الأردن، السعودية، لبنان ،اليمن).

بالنسبة لدولة فلسطين ، فلقد تمسك المكلفين بوضع ميثاق الجامعة العربية بموقفهم الداعم للقضية و الشعب الفلسطيني ، و حقهم في الإستقلال و السيادة و تأكد ذلك من خلال إصرارهم على أن تكون فلسطين عضو في المنظمة . فقد ورد في الميثاق ملحق خاص بفلسطين ، و على أساس ذلك قامت منظمة عصبة الأمم بوضع نظام حكومة لفلسطين وعلى أساس الإعتراف باستقلالها ، حتى لو كانت فلسطين لا تمتلك أن تحكم مصيرها و كيانها بحكم القانون ، فاستقلالها في الأمم صار يقينا ، مثلها مثل سائر الدول العربية *.

و بذلك إرتأت الدول العربية الموقعة على الميثاق أنه نظرا للظروف التي تعيشها فلسطين ، و إلى غاية الاستقلال الفعلي لها ، يتولى مجلس الجامعة العربية إختيار مندوب عربي عن دولة فلسطين ليشترك في أعمال الجامعة.

و لقد تم التطرق للقضية الفلسطينية في عدة قمم للجامعة العربية ، منها:

---

[1] المادة :01 ، ميثاق جامعة الدول العربية 1945 .

*اتحذ مجلس الجامعة العربية بتاريخ 09 سبتمبر 1976 القرار رقم 3462 ،و الذي يقضي بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضوا بجامعة الدول العربية .

- ✓ مؤتمر قمة القاهرة عام1964: أين قامت الجامعة العربية بإنشاء منظمة خاصة لتمثيل الشعب الفلسطيني ، كما تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في 02 نوفمبر 1964.
- ✓ قمة بيروت في 28 مارس 2002 : أين تم تبني المبادرة السعودية التي اقترحت خطة سلام لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.
- ✓ قمة الرياض عام 2007: و التي أقرت مرة أخرى مبادرة السلام التي اقترحتها السعودية.

ب)- العضوية بالإنضمام:

و تنسب هذه العضوية للدول التي تتوفر فيها مجموعة من الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى (01) من ميثاق الجامعة العربية ، والتي سمحت للدول الأعضاءالإنضمام للمنظمة وفقا لشروط ، و تنقسم هذه الشروط إلى: شروط موضوعية ، و أخرى إجرائية .

- ➢ الشروط الموضوعية لإكتساب العضوية في جامعة الدول العربية : وهنالك شرطان أساسيان لإكتساب العضوية في الجامعة العربية و هما:

- ✓ أن تكون الدولة عربية :

و يقصد بذلك ، أن الدولة التي تكون بصدد طلب العضوية في الجامعة العربية لابد أن تتوفر فيها عناصر الدولة المعروفة في القانون الدولي من إقليم، شعب، و سلطة ذات سيادة . وثانيا أن تكون عربية ، إذ أن هذه المنظمة الإقليمية تخص الدول التي يكون شعوبها منتمين للأمة العربية تجسيدا للقومية العربية.

لكن من الناحية العملية ، ليس هنالك معيار معين لتحديد إذا ما كانت الدولة عربية أم لا ، لذا تركت هذه المهمة لمجلس الجامعة ، حيث أن هذا الأخير هو من يقدر و يقرر مدى عروبة الدولة[1] . و في هذا الصدد فقد أثارت قضية قبول عضوية كل من موريتانيا عام 1973 و الصومال عام 1974[2] ، جدل واسع بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، حول مدى عروبة هاتين الدولتين كون أن اللغة الرسمية لكل منهما ليست العربية . ولقد إنتهى هذا الخلاف بقبول عضوية الدولتين من قبل مجلس الجامعة بالاستناد على أصل الشعبين وانتمائهما القومي.

- ✓ أن تكون مستقلة:

إن شرط السيادة و الإستقلال للدول هو شرط ضروري للإنضمام في كل المنظمات

[1] ***موسوعة المنظمات الدولية*** ، _سهيل حسين الفتلاوي ، (عمان: دار حامد,،ج :2 ،2011) ، ص 28.

[2] الفتلاوي ، ا***لمنظمات الدولية*** ، ص 289 .

الدولية ، فالوحدات السياسية غير الدول لا يمكنها اكتساب العضوية ، كما أن الدول التي لم تتحصل على إستقلالها بعد لا يسمح لها بأن تكون عضو في الجامعة العربية بإعتبارها عاجزة على تنفيذ الإلتزامات المترتبة على الإنضمام.

لكن من ناحية أخرى، فلقد قامت جامعة الدول العربية بالتوسيع من مدلول الإستقلال ، على أن يشمل أية دولة عربية قادرة على أن تحكم نفسها بنفسها ذاتيا، و أن يعترف بوجودها و كيانها عدد لا بأس به من الدول[1]، و ذلك بالرغم أنها لم تكن في واقع الأمر بمنء عن سيطرة غيرها من الدول ، فمثلا سورية ، لبنان و شرق الأردن ، كانوا أعضاء في الجامعة العربية منذ إنشائها، بالرغم من أن هؤلاء لم يتمتعوا بعد بالسيادة الكاملة آنذاك بالمعنى القانوني. كما أنه تم منح العضوية لفلسطين كما سبق ذكره في الجامعة العربية عام 1976 ، بالرغم من أنها ليست بدولة مستقلة كما هو الحال إلى غاية اليوم.

- الشروط الإجرائية الشكلية لإكتساب العضوية في جامعة الدول العربية :

و الشرطان الإجرائيان هما:

- تقديم طلب الإنضمام إلى الأمانة العامة :

فلابد على الدولة الراغبة في الانضمام إلى الجامعة العربية ، أن تتقدم بطلب يعبر عن تلك الرغبة تعلن من خلاله إستعدادها الكامل بالإلتزام بما نص عليه ميثاق المنظمة ، دون أي شرط أو تحفظ ، وفقا لإجراء يقوم به الأمين العام يعرض من خلاله الطلب الذي تقدمت به الدولة الراغبة في الإنضمام على مجلس الجامعة في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب ، و في حالة ما إذا كان هنالك ظرف خاص فيعرض في الإجتماع الإستثنائي.

- موافقة مجلس الجامعة على طلب الإنضمام :

فبعد عرض الأمين العام للطلب المقدم من قبل الدولة الراغبة في الحصول على العضوية ، يجب أن يوافق مجلس الجامعة على هذا الطلب حتى تتمكن هذه الأخيرة من الإنضمام، باعتبار أن العضوية في المنظمة ليست بحق تتمتع به أية دولة عربية ذات السيادة تتقدم بهذا الطلب تلقائيا.

[1] محمد السعيد الدقاق ، ***الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية*** ، (الإسكندرية: منشاة المعارف)، ص243.

- **الجدول رقم 01 : الدول الأعضاء في الجامعة العربية .**

الدولة	سنة الانضمام
جمهورية مصر العربية	1945
الجمهورية العراقية	1945
الجمهورية العربية السورية	1945
الجمهورية اللبنانية	1945
المملكة الأردنية الهاشمية	1945
المملكة العربية السعودية	1945
الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية	1945
الجمهورية الليبية	1953
الجمهورية السودانية سابقا	1956
المملكة المغربية	1958
الجمهورية التونسية	1958
دولة الكويت	1961
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1962

الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1973
مملكة البحرين	1971
دولة قطر	1971
الإمارات العربية المتحدة	1971
سلطنة عمان	1971
جمهورية الصومال	1974
دولة فلسطين	1976
جمهورية جيبوتي	1977
جمهورية القمر المتحدة	1993

– المصدر : موسوعة المنظمات الدولية ، سهيل حسين الفتلاوي ص ص32 ، 33 .

2) – عوارض أو فقد العضوية :

لقد نظمت كل من المادة الثامنة عشر(18) و التاسعة عشر (19) ، من ميثاق جامعة الدول العربية أحكام إنتهاء عضوية الدولة العربية من الجامعة ، و وفقا لهاتين المادتين يظهر لنا أن هنالك ثلاث حالات لفقدان العضوية في الجامعة العربية:

ا) –الإنسحاب العادي الإداري:

و ذلك طبقا لما نصت عليه الثامنة عشر (18) * من ميثاق جامعة الدول العربية ، إذ أنه يجوز لكل دولة عضو في الجامعة سحب عضويتها ، لكن شرط أن تخطر مجلس الجامعة برغبتها في الإنسحاب من عضوية الجامعة سنة قبل تنفيذ ذلك. وعلى الدولة أن تتحمل كل الالتزامات المترتبة

* انظر إلى المادة (18) من ميثاق جامعة الدول العربية 1945 .

عليها بموجب الميثاق إلى غاية تاريخ الإنسحاب.

إن ما يبرر إباحة الجامعة العربية حق الإنسحاب هو الطبيعة الإختيارية للعضوية في المنظمات الدولية ، إذ لا يمكن للمنظمة أن تفرض على الدولة الراغبة في الإنسحاب الإستمرار في العضوية ، إضافة إلى أن هذه الأخيرة غير مجبرة بتبرير و ذكر سبب الإنسحاب و لها أن تنفذ قرارها بعد مرور عام دون انتظار أو اعتبار رأي الجامعة العربية.

لابد من الإشارة أن الغرض من ضرورة إخطار سنة قبل تنفيذ قرار الانسحاب ، هو مراعاة لمقتضيات سير عمل المنظمة ، بإعتبار أن هذا القرار يمكن أن يؤثر على سير عمل الجامعة بالإضافة إلى ذلك حتى يتمكن مجلس الجامعة خلال هذه الفترة من معرفة أسباب الانسحاب و يحاول إقناع الدول بالتراجع عن قرارها .

ب) –الإنسحاب بسبب تعديل الميثاق:

وهذه الحالة تكون طبقا للفقرة الثانية من المادة التاسعة عشر(19) من ميثاق الجامعة ، على أنه: **" لا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب. وللدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه، دون التقيد بأحكام المادة السابقة"**[1].

فبموجب هذه المادة، فإنه قد سمح و منح للدولة العضو التي لم توافق على التعديلات الطارئة على الميثاق ، الحق في أن تسحب عضويتها من الجامعة و بدون قيود تتعلق بالأخطار قبل فترة زمنية معينة من تنفيذ القرار كما هو الشأن بالنسبة للإنسحاب الإداري العادي ، بإعتبار أن للدولة الراغبة في الانسحاب الحق في ذلك متى شاءت.

لكن لابد من الإقرار بأن عدن عدم تحديد فترة معينة التي يجوز بعدها تنفيذ القرار و الانسحاب من الجامعة، يعد نقطة ضعف و ثغرة واضحة أغفلتها الجامعة العربية ، حيث يمكن للدولة أن تستخدم الإنسحاب كعامل تهديد و ذريعة عند رفضها للتعديل وقتما شاءت.

ج) –الفصل من عضوية الجامعة:

وذلك وفقا لما نصت علية الفقرة الثانية من المادة الثامنة عشر(18) : **"ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها"** .[2]

[1] الفقرة الثانية من المادة : 19 ، ميثاق جامعة الدول العربية 1945 .

[2] الفقرة الثانية من المادة : 18 ، ميثاق جامعة الدول العربية 1945.

إذ يحق للجامعة إصدار قرار الفصل، كجزاء متخذ من قبل مجلس الجامعة العربية وذلك بالإجماع ، ضد أية دولة لم توفي بالإلتزامات التي تترتب عن عضويتها و المنصوص في الميثاق المنشئ. فبإختصار هي جزاء يترتب على أية دولة عربية عضو تهاونت عن أداء عن واجباتها والتزاماتها ، و يترتب عن فقدان العضوية حرمان الدولة المفصولة من الحقوق و تحللها الإلتزامات المقررة في ميثاق الجامعة[1].

لكن يمكن للدولة المفصولة إعادة انضمامها لعضوية الجامعة العربية ، بإيداع طلب لدى مجلس الجامعة . لكن و إلى حد الآن لم يطبق مجلس الجامعة عقوبة الفصل من العضوية ضد أية دولة عضو، إذ إستخدمت طرق أخرى كتجميد أو تعليق العضوية و التي تعتبر عوارض للعضوية ، مع أنه لم يرد بشأنها نص في الميثاق المنشئ و المثال عن ذلك: قرار مجلس الجامعة في جويلية 1978 ، بتجميد عضوية اليمن خلال الحرب بين اليمنيين آنذاك ، لترجع الدولة بعد فترة قصيرة من إتخاذ القرار لممارسة نشاطها بصفة عادية.

- **الشكل رقم 01 : عوارض العضوية في جامعة الدول العربية .**

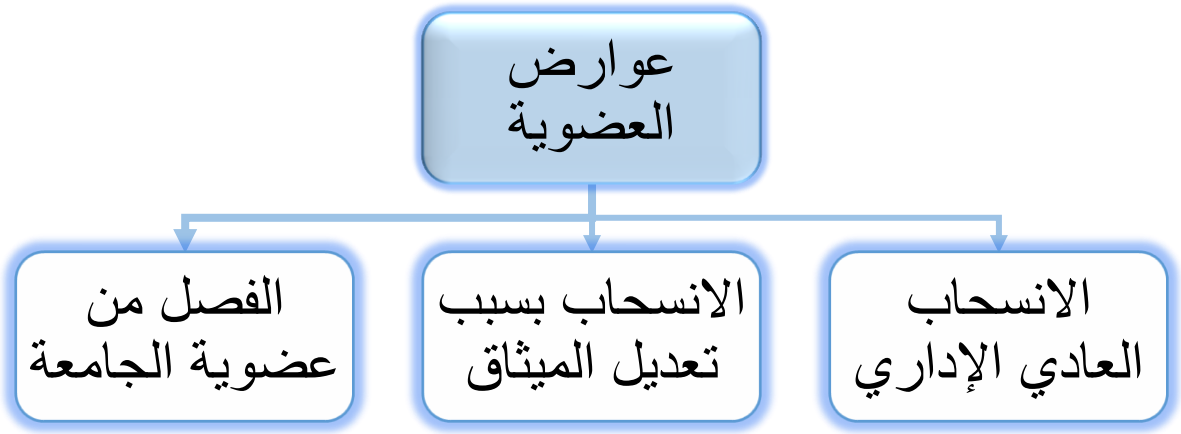

- **المصدر: الطالبة اعتمادا على مراجع الدراسة .**

[1] عبد العال ، مرجع سابق الذكر، ص 64.

❖ المبحث الثاني:التنظيم القانوني والهيكلي لجامعة الدول العربية.

▪ المطلب الأول: الشخصية القانونية لجامعة الدول العربية .

كمفهوم مبسط للشخصية القانونية للمنظمات الدولية، يمكن القول أنها هي الأهلية لإكتساب الحقوق و تحمل الإلتزامات. و تظهر الشخصية القانونية عادة من خلال توافق العلاقة بين هيئة معينة و نظام قانوني معين يمنح لها جملة من الحقوق و يحملها جملة من الإلتزامات .

و بالعودة إلى جامعة الدول العربية ، فلقد تباينت آراء الفقهاء في بدايات نشأة الجامعة العربية ، ذلك حول مدى تمتع هذه الأخيرة بالشخصية القانونية الدولية. و مرد هذا الخلاف ، هو أنه لم يكن هنالك بعد تحديد للعلاقة بين الجامعة و القانون هذا أولا ، أما ثانيا بسبب أنه عدم ظهور النظام الداخلي بشكل كامل بعد ، و هذا ما ذهب إليه أنصار الرأي الأول , في قولهم أن جامعة الدول العربية لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية , فالفقيه الفرنسي جورج سل في قوله:

"من الصعوبة في مكان تحديد الاختصاصات الذاتية و المباشرة في العلاقات الدولية ، التي تتمتع بها أجهزة جامعة الدول العربية ، و يبدو أنها لم تمنح أية اختصاصات حقيقية طبقا لميثاقها . كما أن الدول الأعضاء بها لم تقرر منحها هذه الاختصاصات لا في علاقة المنظمة بأعضائها و لا في علاقة المنظمة مع أشخاص القانون الدولي الأخرى ".[1]

❖ هذا القول يعني أن الجامعة العربية لا تحوي على أساس اللازم الذي يمكن الإستناد إليه للإعتراف لهذه المنظمة بالشخصية القانونية الدولية.

كما يعتبر الفقيه موسكيلي أن جامعة الدول العربية لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية كون أن هذه الأخيرة تتمتع بالإرادة الذاتية التي تمكنها من الاستغناء على نظام الأغلبية في إصدارها للقرارات و يرى الأستاذ احمد طلعت الغنيمي أن:

" جامعة الدول العربية لم تكتسب بعد الشخصية القانونية الدولية ، و إنما هي تتمتع بالذاتية القانونية التي تجعلها أهلا لاكتساب بعض الحقوق و الالتزام ببعض الواجبات الدولية ، و لعل المستقبل يحمل لنا في طياته مزيدا من تدعيم قوائم الجامعة حتى تستكمل العناصر اللازمة لتوافر الشخصية القانونية الدولية "[2]

أما الرأي الثاني، فهو يقر بتمتع الجامعة العربية بالشخصية القانونية الدولية ، نظرا لمجموعة الإختصاصات التي تمارسها الجامعة في علاقتها مع الدول الأعضاء فيها و كذا بأشخاص

---

[1] المرجع نفسه ، ص81.

[2] محمد طلعت الغنيمي، مرجع سابق الذكر ، ص 253.

القانون الدولي الأخرى.

و يمكن تلخيص هذه الإختصاصات فيما يلي :

– السلطة في إبرام المعاهدات:

هذا الاختصاص لم ينص صراحة عليه في ميثاق جامعة الدول العربية ، لكن أشير إليه ضمنيا في الفقرة الأولى من المادة التاسعة (09) ، بمنح الدول الأعضاء بها لهذه السلطة بحيث تنص أنه:

" لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق، وروابط أقوى، مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض. والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها، أو التي تعقدها فيما بعد، دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى، لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين"[1]

و منه فإن للجامعة العربية ، كغيرها من المنظمات الدولية الحق في إبرام الاتفاقات الدولية لخدمة الأهداف التي قامت من أجلها جامعة الدول العربية. هذا ما أشير إليه في الفقرة الثالثة من المادة الثانية(02) : " **ويدخل في مهمة المجلس كذلك ، تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن و السلام، و لتنظيم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية** " .

فإبرام المعاهدات يعد من أهم الآليات التي بموجبها يتحقق التعاون مع أشخاص القانون الدولي. ولقد أبرمت جامعة الدول العربية العديد من الإتفاقيات مع المنظمات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة ، منها الاتفاق المبرم بين جامعة الدول العربية و اليونسكو عام 1957 أو كذا الإتفاق المبرم بين الجامعة العربية و منظمة العمل الدولية في مارس 1957[2].

– سلطة في التمتع بالحصانات و الإمتيازات :

تتمتع جامعة الدول العربية بصفتها منظمة دولية ، بمجموعة من الحصانات والإمتيازات كالحصانة القضائية ، و الحصانات و الإمتيازات المالية ، حصانة المقر ... إلى غير ذلك .

بحيث نصت المادة الرابعة عشر (14) من ميثاق الجامعة ، على أنه : " **يتمتع أعضاء مجلس الجامعة ، وأعضاء لجانها وموظفوها اللذين ينص عليهم في النظام الداخلي ، بالامتيازات**

[1] ا فقرة الأولى ، المادة: 09 ، ميثاق جامعة الدول العربية .

[2] أحمد أبو الوفا ، ***" دور الجامعة في إطار قانون المعاهدات الدولية"*** ، **(مجلة شؤون عربية** ، أغسطس 1982) ، ص 116 – 127.

وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم.وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة"[1].

ومن ثمة فلقد أبرمت اتفاقية خاصة بالحصانات و الإمتيازات الممنوحة للجامعة العربية.

و بينت هذه الاتفاقية و بطريقة مفصلة أنواع الحصانات و الإمتيازات التي أشار إليها الميثاق. و وافق مجلس الجامعة على هذه الإتفاقية و عرضها على الدول الأعضاء من أجل الإنضمام إليها في 10 ماي 1953 ، على أن تدخل هذه الأخيرة حيز التنفيذ في عام 1955 [2].

و حسب المادة الأولى(1) من إتفاقية الحصانات و الإمتيازات فإنه : " **تتمتع جامعة الدول العربية بشخصية قانونية من حيث أهلية :**

- ✓ **إمتلاك الأموال الثابتة والمنقولة و التصرف فيها**
- ✓ **التعاقد**
- ✓ **التقاضي".**

و بموجب أحكام كل من المادة الثانية (02) ، الثالثة (03) ، الرابعة (04) ، السابعة (07) و الثامنة (08) * ، فإن للجامعة العربية حصانة قضائية و لأموالها و مقولاتها و ومجوداتها أينما كانت و أيا كان حائزها، و أن مباني الجامعة العربية مصونة بحرمة و كذا مراسلاتها فهي مصونة أيضا . و تتمتع بمجموعة من الحقوق ، على أن لا تتعدى على حقوق الدول الأعضاء في ممارستها لهذه الحقوق ، و أنه تعفى أموال الجامعة العربية من الرسوم . و بإستثناء تلك التي تستخدمها الجامعة محليا في أعمالها فهي لا تعفى من ضريبة الإنتاج أو رسم نقل الملكية.

أما بالنسبة لموظفي الأمانة العامة ، فهم كذلك يتمتعون بجملة من الحصانات و الإمتيازات نصت عليها كل من المواد عشرين الواحدة وعشرين (21) ، الثانية و عشرين (22)، و الثالثة والعشرين (23) * و يمكن تلخيص هذه المزايا و الحصانات فيما يلي:

- ✓ الحصانة القضائية عما يصدر عنهم بصفة رسمية.
- ✓ الإعفاء من الضرائب على أجورهم والمكافآت التي يتحصلون عليها من الجامعة .

---

[1] المادة :14 ، ميثاق جامعة الدول العربية 1945.

[2] عبد العال ، مرجع سابق الذكر ، ص83.

* انظر إلى اتفاقية مزايا و حصانات جامعة الدول العربية 1953 .

* انظر إلى اتفاقية مزايا و حصانات جامعة الدول العربية 1953.

✓ بالنسبة للموظفين من غير دولة المقر فلقد أشارت المادة عشرين في فقرتها الثانية إلى التسهيلات الممنوحة بالتفصيل.

كما يتمتع موظفو الأمانة العامة ، بالإعفاء من إلتزامات الخدمة الوطنية ، و زيادة إلى كل هذه الإمتيازات فيحظى الأمين العام للجامعة و الأمناء المساعدون و الموظفون الرئيسيون هم و أسرهم بالمزايا و الحصانات التي تمنح للموظفين الدبلوماسيين بموجب العرف الدولي .

و بموجب المادة الخامسة و العشرين (25) ، فإن الخبراء من غير الموظفين الذين يقومون بمهام لدى الجامعة العربية يتمتعون بمجموعة من المزايا و الحصانات المفصلة في المادة السالفة الذكر حتى تسهل عليهم تأدية مهامهم على أكمل وجه .

-حق التمثيل الدبلوماسي:

باعتبار أن جامعة الدول العربية هي منظمة دولية ، فهي تتمتع بحق التبادل الدبلوماسي في الأمور و القضايا التي تدخل ضمن إختصاصها ، كالحق في إرسال المراقبين دائمين للمنظمة لدى منظمات أخرى أو أيضا إرسال الوفود المؤقتة.

فمثلا في01 نوفمبر 1950 ، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار رقم 477 /5 الذي مقتضاه أن " **الجمعية العامة ترجو الأمين العام للأمم المتحدة بأن يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية لإشتراك في دورات الجمعية العامة بوصف مراقب** " ، و مارست جامعة الدول العربية هذا الحق من خلال مجموعة من المراسلات المتبادلة بين كل من الأمين العام للجامعة العربية و لمنظمة الأمم المتحدة أهمها، تلك التي تضمنت المبادئ الأساسية التي تبين آليات التعاون بين المنظمتين عام1970[1].

و للإشارة فان الجامعة العربية احتفظت بعلاقاتها و تمثيلها الدبلوماسي مع المنظمات الدولية الأخرى كالاتحاد الإفريقي، منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الأوروبي .

- المسؤولية الدولية:

وتظهر المسؤولية الدولية لجامعة الدول العربية، من خلال أمرين أساسين و هما:

الأول هو حقها في رفع دعاوي التعويض عن الأضرار التي قد تلحق بها أو بموظفيها كنتيجة لبعض التصرفات الغير مشروعة التي قد تمسها ، و ذلك عن طريق التقاضي مثلا أمام

[1] عبد العال ، مرجع سابق الذكر ، ص85.

المحاكم الدولية أو التحكيم الدولي [1]... وغيرها من الوسائل الأخرى.

و الثاني يظهر من خلال تحمل جامعة الدول العربية المسؤولية القانونية ، عند مواجهتها لأشخاص القانون الدولي عن الأضرار التي لحقت بهؤلاء والتي تسببها الجامعة أثناء تأديتها لمهامها.

❖ إن كل الإختصاصات التي ذكرناها سابقا، ما من شأنها إلا أن تأكد بأن الجامعة العربية – و كغيرها من المنظمات الدولية– تتمتع بالشخصية القانونية الدولية .

[1] الفتلاوي ، " ***المنظمات الدولية*** "، ص 100.

- **المطلب الثاني : آليات جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات العربية .**

تعتبر جامعة الدول العربية إحدى المنظمات الدولية التي جاء في ميثاقها مبدأ ضرورة التسوية السلمية للنزاعات التي قد تقوم بين الدول العربية ، و ذلك إستنادا على ما تبناه التنظيم الدولي الحديث و بالتحديد مؤتمري السلام لعام 1899 و 1907[1] ، حيث أنه و بعد هاذين المؤتمرين إكتسبت قضايا المحافظة على السلام و الأمن و التسوية السلمية للنزاعات أهمية و مكانة خاصة إذ أصبحت من بين المقاصد الأولى لأية منظمة دولية [2].

و لقد أكدت على ذلك جامعة الدول العربية في ميثاقها المنشئ, في المادة الخامسة (05) على أنه : " **لا يجوز الإلتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها و لجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف, كان قراره عندئذ نافذا و ملزما.**

و في هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينهما خلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته. و يتوسط المجلس في الخلاف الذي تخشى منه وقوع حرب بين دول الجامعة فيما بينها أو بين دولة من دول الجامعة و أخرى غيرها للتوفيق بينهما و تصدر قرارات التحكيم و القرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء "[3].

و تقرر هذا التوجه أيضا ، في المادة الأولى (01) من إتفاقية الدفاع المشترك و التعاون الإقتصادي حيث نصت المادة الأولى (01) على أنه : " **تؤكد الدول المتعاقدة ، حرصها على دوام الأمن والسلام وإستقراها وعزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى"[4].**

من خلال ما نصت عليه المادة الخامسة (05) من ميثاق الجامعة ، يتضح أن هذه الأخيرة قد اقتصرت على ذكر آليتان اثنتان فقط ، الأولى سياسية " الوساطة " ، و الثانية آلية

---

[1] مدلل حنفاوي ،" جهود المنظمات الدولية في حفظ السلم و الأمن الدوليين " ، (***مجلة العلوم السياسية و القانونية*** ،ع :10 ن جانفي 2015) ، ص ص 62 -87 .

[2] العتيبي، مرجع سابق الذكر ، ص 37 .

[3] المادة : 05 ، ميثاق جامعة الدول العربية 1945.

[4] المادة :01 ، معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري 1950.

قضائية " التحكيم ".

إلا أنه و مع التطور الذي عرفه مجلس الجامعة فيما بعد، أدخلت وسائل و آليات أخرى لتسوية النزاعات بين الدول العربية.

* الآليات المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية :

1) – الوساطة:

و هي وسيلة سياسية إختيارية في كافة مراحلها، تعتمد بشكل عام على تدخل وسيط ماهر ذي خبرة لتسهيل أو تيسير التفاوض حول تسوية للموضوعات الجوهرية التي يدور حولها النزاع.وفى الغالب ، فإن الوسيط يقوم بربط اللقاءات الفردية التي تتضمن كل طرف مع الجلسات المشتركة ، وكذلك استخدام العقل و الرشادة والإقناع ، وضبط المعلومات ، و إقتراح البدائل لمساعدة الأطراف في إيجاد تسوية مقبولة مشتركة[1].

و بالعودة إلى الوساطة كآلية لحل المنازعات في جامعة الدول العربية , فمن الملاحظ أن ميثاق هذه الأخيرة ذكرها كوسيلة سياسية – دبلوماسية وحيدة ، أتاح من خلالها تدخل مجلس الجامعة في حل النزاعات التي قد تنشا بين الدول العربية بطريقة سلمية و بناءا على رغبة أطراف النزاع ، كما ربط مسألة إجراء الوساطة بالخلافات التي يمكن أن تتطور و تؤدي إلى نزاع مسلح أو تظهر منه إمكانية نشوب حرب بين الأطراف المتنازعة . [2]

2) – التحكيم :

يعتبر التحكيم الدولي وسيلة من الوسائل السلمية القانونية لحل النزاعات الدولية ، ولعل أفضل تعريف يمكن أن ينسب لهذا الأخير هو ذلك الذي ورد في المادة السابعة و ثلاثون (37) من إتفاقية لاهاي للتسوية السلمية للنزاعات الدولية لعام 1907*، حيث عرفت التحكيم الدولي على أنه : " **موضوع التحكيم الدولي هو تسوية المنازعات بين الدول بواسطة قضاة ، تختارهم هي على أساس**

---

[1] منير محمود بدوي ،" الوساطة و دور الطرف الثالث في حل المنازعات" ،(***مجلة دراسات المستقبل*** ،ع :08 ، جويلية2003)، ص ص75–104.

* اتفاقية لاهاي للتسوية السلمية للنزاعات الدولية لعام1907 : هو الإتفاق الخاص بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية التي توصل إليها مؤتمر السلام الدولي الثاني، الذي عقد بمدينة لاهاي عام 1907.

[2] احمد الرشيدي ،" وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات " ، (***المستقبل العربي*** ،ع :171، جانفي1993) ، ص ص 86 –87.

احترام القانون ، و إن اللجوء إلى التحكيم يستتبع إلتزاما بالرضوخ للقرار الصادر بحسن نية " .[1]

إلا أنه بحسب ما نصت عليه المادة الخامسة (05) من ميثاق الجامعة , فأشير إلى التحكيم كوسيلة قانونية – قضائية إختيارية و ليست إجبارية ، كما هو منصوص في إتفاقية لاهاي للتسوية السلمية للنزاعات الدولية لعام 1907 ، إذ أن تدخل مجلس الجامعة لا يكون خارج إرادة و رغبة الأفراد . فلا يحق للمجلس القيام بمهمة التحكيم بدون رضا الأطراف المعنية بالنزاع أو الخلاف ، بغض النظر عن درجة خطورة هذا النزاع أو طبيعته[2].

* الآليات غير المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية :

زيادة عن الوسيلتين التي اقتصر ميثاق الجامعة العربية على ذكرهما لتسوية النزاعات العربية (الوساطة و التحكيم) ، عمل مجلس الجامعة على إحداث التطوير في مهامه المتعلقة بمجال التسوية السلمية للمنازعات العربية ، حيث أنه استحدثت وسائل أخرى: [3] كالمساعي الحميدة ، التحقيق ، المصالحة . كما أنه عمل المجلس على حل النزاعات بين الدول العربية من خلال إرسال بعثات تقصي الحقائق . أو إرسال قوات عربية مشتركة للفصل في النزاع القائم.

و من أهم الآليات غير المنصوص عليها في ميثاق الجامعة ، و التي يستخدمها مجلس للحل السلمي للمنازعات هي : دور الأمين العام للجامعة في تسوية النزاعات العربية ، و كذا دور دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية في تسوية المنازعات العربية[4].

1) – دور الأمين العام للجامعة في تسوية المنازعات العربية :

يعين الأمين العام لجامعة الدول العربية بموجب قرار صادر عن مجلس الجامعة ، و يمارس هذا الأخير مجموعة من المهام و الإختصاصات المحددة في نصوص ميثاق الجامعة العربية و بناءا على الأنظمة الداخلية لكل من المجلس و الأمانة العامة للجامعة العربية .

و بالنظر إلى كل ما شهدته المنطقة العربية من قضايا و تطورات ، و تحت جملة الضغوط التي أحاطت بالتنظيم الإقليمي العربي في مواجهته لهذه التطورات ، شهدت وظيفة الأمين العام هي بدورها تطورا ملحوظا في المجال السياسي – إلى جانب دوره الإداري في الجامعة –

[1] المادة : 37 ، إتفاقية لاهاي للتسوية السلمية للمنازعات الدولية 1907.

[2] العتيبي ، مرجع سابق الذكر ، ص42 .

[3] العتيبي ، مرجع سابق الذكر ، ص43 .

[4] حنفاوي ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 62-87 .

ويعود التطور في وظيفة الأمين العام ، إلى الاهتمام الذي حظي به هذا الأخير من قبل مجلس الجامعة العربية و الذي كان واعيا بمدى أهمية هذا المنصب و أهمية دوره في إدارة المنازعات العربية بشكل ايجابي .[1]

ويظهر هذا الإهتمام، من خلال إعتماد المجلس على الأمين العام في القيام بمهام الوساطة والتوفيق و بذل المساعي الحميدة لتسوية الخلافات بين أطراف النزاع . إذ لم يتردد مجلس الجامعة في كل فرصة أتيحت له بذلك ، على الثناء بالدور المهم الذي يقوم به الأمين العام في الوساطة بين أطراف نزاع ما على امتداد الساحة العربية و على تشجيعه على مواصلة جهوده في هذا المجال.

يمارس الأمين العام للجامعة العربية مهامه المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاعات العربية ، بناءا على النصوص الواردة في كل من النظام الداخلي للأمانة العامة و لمجلس الجامعة ، و على وجه التحديد المادتين : عشرين (20) و الواحد و العشرين (21) * من هذا الأخير. و من الأدوار الرئيسية للأمين العام في مجال تسوية النزاعات العربية المحلية قد برز بوضوح شديد دور الأمين العام للجامعة العربية " **محمد عبد الخالق حسونة** " *فيما يتعلق بحالة النزاع العراقي الكويتي سنة 1961 بعد طلب العراق لضم الكويت لها ، وكذا دوره في النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر سنة 1963 والإختلاف حول الحفاظ على الحدود التي تركها الاستعمار ، أين قام هذا الأخير و بدعوة من مجلس جامعة الدول العربية بتدخل و محاولته لفض هذين النزاعين ، و للإشارة فإن مبادرة التدخل قد جاءت بالأساس إنطلاقا من النص الذي تقرره المادة عشرين (20) من النظام الداخلي للمجلس.

2) – دور دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية في تسوية المنازعات العربية :

تظهر دبلوماسية مؤتمرات القمة من خلال مجموعة الإجتماعات التي يحضرها رؤساء الجمهوريات و الملوك ، لأداء وظيفة تعد من ابرز وظائف الدبلوماسية و هي التفاوض.

و بالعودة إلى دور دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية في تسوية المنازعات العربية ، فإن الاجتماعات الدورية التي يقوم بها زعماء الدول العربية في إطار قمم الجامعة العربية لها دور كبير

---

[1] المرجع نفسه .

* انظر إلى المادتين : 20 و 21 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة ، و التي توضح إجراءات تعديل الأنظمة و الأحكام العامة للتعديل .

* محمد عبد الخالق حسونة (1898–1992) : ,ولد بالعاصمة المصرية القاهرة ، نال شهادة الماجستير الاقتصاد و العلوم السياسية من جامعة كامبردج بانجلترا ، و هو ثاني أمين عام لجامعة الدول العربية انتخب أمينًا عامًا لجامعة الدول العربية عام 1952، واستمر في منصبه هذا حتى عام 1972 .

في حفظ السلم و الأمن العربيين ، باعتبار أن جل المؤتمرات المنعقدة ما هي إلا فرصة لإلتقاء مسئولي الدول العربية ولتبادل الآراء وتقريب وجهات النظر بينهم ، خاصة الأطراف المتنازعة منهم . حيث أن مناخ عقد مؤتمرات القمة قد تتهيأ فيه الفرصة لمباشرة الدبلوماسية الشخصية لرؤساء الدول ، ولذلك نجد أن لمؤتمر القمة دوره الفاعل في التسوية السلمية للنزاعات ، خاصة إذا كان طرفا النزاع حاضرين في المؤتمر ، و في حالة تعذر جمع طرفي النزاع يحتاج الأمر إلى طرف ثالث لمحاولة الوصول إلى تسوية.[1]

و لقد ساهمت إجتماعات زعماء الدول العربية في تسوية الخلافات و المنازعات العربية بدورها المحوري من خلال أمرين مهمين :

1- تعقد إجتماعات القمة في ظروف مناسبة للتفاهم بين مسؤولي الدول الأطراف في النزاع حتى وإن لم تكن الغاية من هذا الاجتماع هو تسوية النزاع .

2- يتم اجتماع رؤساء و ملوك الدول العربية في إطار الجامعة من اجل تسوية نزاع عربي ، والمثال عن ذلك هو إجتماع القمة العربية في إجتماع دوري طارئ و ذلك عام 1967 ، للنظر في الحرب الأهلية اللبنانية ، و هو الإجتماع الذي أسفر عن وضع التشكيل النهائي لقوات الردع العربية في لبنان .[2] من جهة أخرى فتلعب إجتماعات مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية , دورا مؤثرا في دراسة الملفات العالقة و ذلك قبل على مؤتمر القمة بهدف إيجاد تسوية سلمية للمنازعات العربية.

أدوار جامعة الدول العربية في الحل السلمي للنزاعات ، و في حفظ السلم و الأمن امتزجت بين النجاح ، بحيث أنها عملت كل ما بوسعها لتجاوز كل الآليات التقليدية لحل النزاعات في حدود الإمكانيات المتاحة لها ، و الفشل وذلك نظرا لغياب الإرادة السياسية للدول الأعضاء و الطابع التقليدي للمواثيق و أنظمة الجامعة ، إذ انه من الضروري إعادة النظر في هذه الأخيرة حتى تتمكن جامعة الدول العربية من مواكبة الظروف و التطورات الطارئة غلى الواقع العربي .[3]

---

[1] عبد الفتاح عودة ، " ***جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات*** "، (الدار البيضاء : سلسلة شعبة القانون العام والعلوم السياسية" كلية العلوم القانونية والاجتماعية "، ط :01 ، 1997) ، ص 58 .

[2] العتيبي ، مرجع سابق الذكر ، ص 46 .

[3] حنفاوي ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 62-87 .

- **المطلب الثالث: الهيكل الإداري والتنظيمي لجامعة الدول العربية .**

تحوي الجامعة العربية –كغيرها من المنظمات الدولية– على مجموعة من الأجهزة والتي تمكنها من ممارسة الإختصاصات والسلطات المنصوص عليها في ميثاق المنظمة. و تنقسم هذه الأجهزة إلى : أجهزة رئيسية أصلية منصوص عليها في ميثاق الجامعة ، و أجهزة فرعية مستحدثة نشأت بموجب اتفاقية الدفاع المشترك.

ا)– الأجهزة الأصلية المنشاة بموجب ميثاق الجامعة العربية : و هذه الأجهزة نصت عليها كل من المادة الثالثة (03)، الرابعة (04)، والثانية عشر(12) من ميثاق جامعة الدول العربية وهي:

- مجلس الجامعة:

يتشكل مجلس الجامعة الذي يعتبر أعلى جهاز في جامعة الدول العربية، من كافة ممثلي الدول الأعضاء في الجامعة و لكل دولة فيها صوت واحد. و ذلك وفقا لما نصت علية الفقرة الأولى من المادة الثالثة (03) من الميثاق ، أما بالنسبة لعدد ممثلي الدولة عضو في الجامعة، فلم يحدد النظام الداخلي للمجلس عددهم بل ترك تحديد عددهم للتقدير الخاص لكل دولة.

بالإستناد إلى كل من المادة الثالثة (03) من ميثاق الجامعة العربية ، و كذا المادة الثالثة (03)* من النظام الداخلي للمجلس ، فإن لهذا الأخير مجموعة من المهام و الإختصاصات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ✓ تنفيذ الأهداف التي قامت من أجلها الجامعة العربية.
- ✓ وضع الخطة المناسبة لعمل المجلس و توضيح السياسة العامة التي تعمل بموجبها الجامعة العربية.
- ✓ البحث في التقارير التي تعرض عليه من المجالس والمنظمات العربية المتخصصة و إصدار القرارات المناسبة بشأنها.
- ✓ النظر في القضايا المعروضة عليه من قبل الأمين العام للجامعة أو من قبل الدول الأعضاء و يتخذ القرارات اللازمة بشأنها.
- ✓ تعيين الأمين العام للجامعة العربية.
- ✓ تحديد ميزانية الجامعة العربية و إقرارها.

* انظر إلى: النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية 1973.

✓ إتخاذ التدابير اللازمة لدفع أي اعتداء قد يمس دولة من دول الأعضاء في الجامعة.

فيما يخص دورات المجلس ، فيعقد هذا الأخير انعقاد عادي مرتين في السنة في كل من شهر مارس و سبتمبر على أن يحدد الأمين العام التاريخ الذي تبدأ فيه الدورة العادية في كل من الشهرين ، و له أن يعقد دورة استثنائية غير عادية كلما استدعت الحاجة إلى ذلك .

و يكون إنعقاد المجلس صحيحا ، إذا حضره ممثلو أغلب الدول الأعضاء. و يتناوب ممثلو الدول الأعضاء رئاسة المجلس في كل دور عادي وفقا للترتيب الأبجدي للأسماء الدول الأعضاء.

نصت المادة السابعة (07) من ميثاق المجلس ، على أن قرارات مجلس الجامعة العربية التي تتخذ بالإجماع تكون نافذة و ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الجامعة ، أما القرارات المتخذة بالأغلبية فهي ملزمة للدول التي قبلتها و فقط.

و للإشارة فإن قاعدة الإجماع الواردة في المادة السالفة الذكر(07) ، تخص المسائل و القضايا المتعلقة بسيادة الدول فحسب ، و هذا ما أكده القرار التفسيري رقم 2738 الصادر في 24 مارس 1971 المفسر لنص المادة السابعة من الميثاق[1] أما الأغلبية البسيطة ، فيعمل بها في المسائل المتعلقة بقرارات الميزانية والنظام الداخلي للمجلس و اللجان و الأمانة العامة ... إلى غير ذلك .

ولقد شكل مجلس الجامعة وفقا لما نصت عليه المادة الرابعة (04) * من ميثاق الجامعة لجان دائمة و هي:

- اللّجنة السياسية.
- اللّجنة الثقافية الدائمة.
- اللّجنة الدائمة للمواصلات.
- اللّجنة الاجتماعية الدائمة.
- اللّجنة القانونية الدائمة.
- لجنة خبراء البترول العربي.

[1] عبد العال ، المرجع سابق الذكر ، ص 71.

* المادة الرابعة (04): تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة. وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداها وصياغتها في شكل مشروعات إتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهيدًا لعرضها على الدول المذكورة. ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى، ويحدد المجلس الأحوال التي يجيز فيها اشتراك أولئك الممثلين، وقواعد التمثيل.

- اللّجنة العسكرية الدائمة.
- لجنة الإعلام العربي.
- اللّجنة الصحية الدائمة.
- اللّجنة الدائمة لحقوق الإنسان.
- اللّجنة الدائمة للشؤون الإدارية.
- اللّجنة الدائمة للأرصاد الجوية.

تقوم هذه اللّجان الفنية ، بتنظيم التعاون العربي في شكل مشروعات و اتفاقات ، تعرض على مجلس الجامعة لإقرارها و عرض ما يحتاج منها الدول الأعضاء للالتزام بها بشكل معاهدات دولية. وتستطيع اللّجان الفرعية إنشاء لجان فرعية منبثقة عنه[1].

- الأمانة العامة:

وفقا لما نصت عليه المادة الثانية عشر(12) من ميثاق جامعة الدول العربية ، يتبين لنا أن للأمانة العامة باعتبارها جهاز إداري أمين عام ، يعين بموجب قرار يصدر عن مجلس الجامعة العربية و لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ومنصب الأمين العام هو أعلى منصب إداري في الجامعة.

يجب الإشارة أن الأمين العام للجامعة العربية يعمل لحساب الجامعة فقط ، فهو بمعزل عن تمثيل أية دولة من الدول الأعضاء كما انه لا يتلقى أية تعليمة من أية دولة كانت و هذا ما أكدته المادة الثالثة(03) من النظام الداخلي للأمانة العامة:

" ليس للأمين العام ولا لموظفي الأمانة أن يطلبوا أو أن يتلقوا أثناء تأديتهم واجباتهم الرسمية تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة غير الجامعة" .

و يتولى الأمين العام للجامعة العربية نوعين من المهام، الإدارية و الفنية و المهام السياسية :[2]

- المهام الإدارية والفنية: من أهم الإختصاصات الإدارية التي يتولاها الأمين العام للجامعة ما يلي:

[1] محمود مر شحة ، ***الوجيز في المنظمات الدولية*** ، (حلب : مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، 2010)، ص ص 204 ، 205 .

[2] المادة : 10 ، النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية .

- ✓ يسهر على تنفيذ ومتابعة القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة أو لجانها الفنية الدائمة.
- ✓ يتولى تحديد تاريخ انعقاد دورات المجلس و إعداد جدول الأعمال.
- ✓ يسهر على إعداد ميزانية الجامعة.
- ✓ يوجه الدعوة لكل من مجلس الجامعة واللجان الدائمة لعقد الاجتماعات.
- ✓ يسجل و ينظم الأعمال الإدارية للمجلس و للجان التي يؤلفها المجلس.

• المهام السياسية: زيادة لمجموعة الإختصاصات الإدارية التي يسهر على القيام بها الأمين العام ، فهو يقوم ببعض المهام و الاختصاصات السياسية منها :

- ✓ يمثل جامعة الدول العربية لدى المنظمات الدولية الأخرى.
- ✓ يتحدث باسم الجامعة العربية و يتوجه للرأي العام بالبيانات اللازمة.
- ✓ في حالة قيام مجلس الجامعة بتصرف قد يسيء للعلاقات القائمة بين الدول الأعضاء و حتى بين هؤلاء و الدول الأخرى ، يتولى الأمين العام مهمة تنبيه المجلس بذلك.
- ✓ يقوم ببعض المساعي ليصلح بين الأطراف المتخاصمة من دول الجامعة.

❖ و للأمانة العامة لجامعة الدول العربية مجموعة من الإدارات التابعة لها منها: الإدارة السياسية ، الإدارة القانونية، أمانة الشؤون العسكرية، إدارة السكرتارية ، الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية و الثقافية الإدارة العامة للإعلام.

ب) –الأجهزة الفرعية المستحدثة المنشاة بموجب معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي:

كتكملة لميثاق جامعة الدول العربية ، أبرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لجامعة الدول العربية 17 جوان 1951 و ذلك بهدف تحقيق الدفاع المشترك للشعوب و لصيانة وحفظ السلم و الأمن و تحقيق الاستقرار في كافة الدول العربية

و هذا ما أكدته ديباجتها : " **تحقيق الدفاع المشترك عن كيان الشعوب العربية وصيانة الأمن والسلم وفقاً لمبادئ ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافها ، و تعزيزا للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها** [1]".

لتحقق كل هذه الأهداف تضمنت معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي الأجهزة التالية:

[1] المادة :13 معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري 1950.

- مجلس الدفاع المشترك:

أنشأ هذا المجلس وفقا للمادة السادسة (06) من معاهدة الدفاع المشترك ، بحيث يتكون هذا المجلس من وزراء الخارجية و الدفاع للدول الأعضاء في الجامعة. إذ أنه من بين إختصاصات هذا الأخير، إتخاذ الإجراءات اللازمة لرد أي اعتداء قد يمس دولة من الدول الأعضاء. للإشارة تصدر القرارات من مجلس الدفاع المشترك بموافقة أغلبية ثلثي أعضائه و قراراته ملزمة لكل الدول الأعضاء.

- اللجنة العسكرية الدائمة:

تشكلت اللجنة العسكرية الدائمة ، وفقا للمادة الثالثة (05)* من معاهدة الدفاع العربي المشترك ، وهي متكونة من هيئة أركان حرب جيوش الدول الأطراف و ذلك من أجل تنظيم خطط الدفاع المشترك بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، و تهيئة وسائله و أساليبه و تقوم هذه اللجنة برفع تقارير عن الأمور التي تدخل في دائرة إختصاصها المجلس الدفاع المشترك.

- المجلس الاقتصادي:

أنشأ هذا المجلس الاقتصادي بمقتضى معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي ، ويتكون من وزراء الدول الأعضاء المختصة في الأمور الاقتصادية أو من ممثلون عنهم.

يختص هذا المجلس وفقا لما نصت عليه المادة السابعة (07) من معاهدة الدفاع المشترك، بتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء و تنسيق التعاون الاقتصادي بينهم, تشجيع الاستثمارات و النهوض باقتصاديات الدول, إبرام الاتفاقيات مع الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي.

وقد وافق مجلس جامعة الدول العربية في قراره الصادر في 26 مارس 1959 , بناءً على رغبة المجلس الاقتصادي , علي بروتوكول يتضمن إضفاء كيان ذاتي علي المجلس، بالشكل الذي جعله محور النشاط الاقتصادي لجامعة الدول العربية، وبما يسمح لكل الدول العربية سواء أكانوا أعضاء في الجامعة أو غير أعضاء فيها بأن تنضم إلي عضوية هذا المجلس).[1]

* المادة 05 : تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك و تهيئة وسائله و أساليبه .

[1] عبد العال ، مرجع سابق الذكر، ص80 .

- **الشكل رقم02 : رسم تخطيطي يمثّل الهيكل الإداري والتنظيمي لجامعة الدول العربية.**

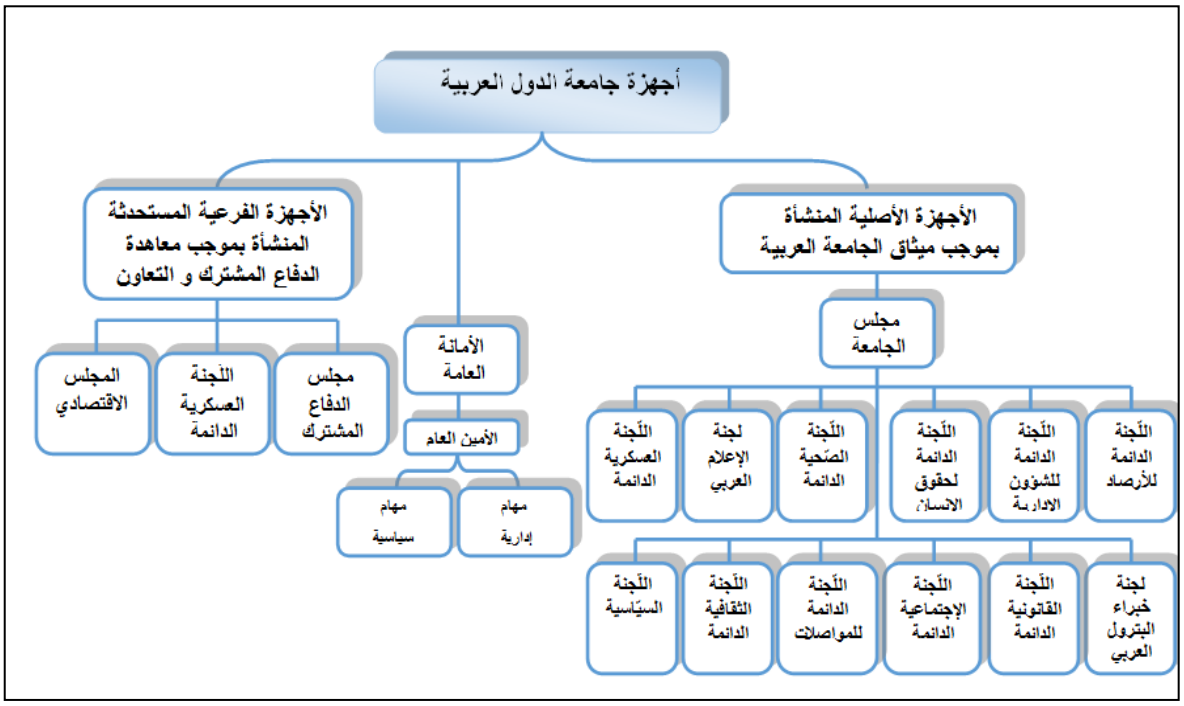

- **المصدر: الطالبة اعتمادا على مصادر الدراسة .**

- خلاصة الفصل:

إن جامعة الدول العربية التي نشأت موازاة مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، جاء ميثاقها بجملة من المبادئ و الأهداف ، و كذا عدد من الشروط حددها للدول العربية لاكتساب العضوية في المنظمة ، هذه الأخيرة التي تتمتع بالشخصية القانونية و تملك آليات معينة لحل النزاعات العربية . فتمارس الجامعة العربية جل هذه الأنشطة ، بالاستناد على أجهزتها الأصلية و المستحدثة .

الفصل الثاني : الحراك العربي: المفهوم و بعض التجارب

➢ تمهيد:

لقد شهد العالم عبر المحطات التاريخية العديد من الموجات الهادفة للتغيير و التحول الديمقراطي ، إلا أنه جل هذه التحركات الهادفة للتغيير و لتحقيق الديمقراطية بقيت بمعزل عن الوطن العربي ،لإعتبارات عدّة لعلّ أهمها تلك المتعلقة بالغياب التام لقيم الديمقراطية و لثقافة التغيير في التنشئة الاجتماعية العربية ، هذا من جهة و من جهة أخرى ، إلى ما رسخته الأنظمة العربية لدى الشعوب العربية من ضرورة لوجودها و ذلك من خلال قدرة القادة العرب على الإستقرار و على جعل من أنفسهم و من أنظمتهم الأصل الثابت الذلي لا يتغير في البنية العربية و الدليل على ذلك هو مكوث رؤساء بعض الدول لعقود طويلة على رأس السلطة .

إلا أنه إستقرار الأنظمة العربية لأكثر من 04 عقود ، قد إهتزّ مع الحركات الإحتجاجية المختلفة التي قامت إبتداءا من أواخر سنة 2011 في عديد الدول العربية ، مجهضة الصورة النمطية لإستقرار تلك الأنظمة و جاعلة للتحول الديمقراطي مطلبا جوهريا لها، بعد القطيعة الطويلة مع قيم الديمقراطية و في ظل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية القاسية .

و في الفصل الثاني من الدراسة ، سنتناول في بدايته الظروف العامة التي سادت في بلدان الحراك العربي مستعرضين الفساد السياسي الذي إجتاح الأنظمة العربية ، من توريث و تزوير في الإنتخابات و غيرها من المظاهر الأخرى ، و تدهور للأوضاع الاقتصادية و الإجتماعية في ظل غياب تام للتنمية الاقتصادية ، و ما إنعكس عنها من إنتشار للفقر و البطالة . و بالتالي كل هذه العوامل و الظروف و التي دفعت بالشعوب العربية الى الإحتجاج، و ظهور ما أصبح يسمى فيما بعد بالحراك العربي و الذي إختلفت سياقاته من دولة إلى أخرى ، لكنّ الآثار المترتبة عنه متماثلة في أساسها.

❖ المبحث الأول: الوضع العام لدول الحراك العربي قبل قيامه .

▪ المطلب الأول: الوضع السياسي.

لقد قامت معظم الدول العربية على أنظمة و أسس تغيب فيها كل مظاهر الديمقراطية و المشاركة و التعددية ، وتسودها شتى مظاهر الاستبداد و القمع و التسلط في ظل غياب للإصلاحات حقيقية.

وفيما يلي عرض لبعض هذه المظاهر المؤدية إلى الاحتجاج و الرغبة في التغيير:

1)- سيطرة الدولة على الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني:

إن المشاركة السياسية و إبداء الرأي بحرية و بدون أي ضغط ، تعتبر من أهم مظاهر الديمقراطية . وتترجم المشاركة السياسية بمشاركة المواطنين بآرائهم و تأثيرهم على قرارات صانعي القرار، أي تظهر هذه الأخيرة من خلال الدور الذي يلعبه المواطن في إختياره للحاكم و في عمليات صنع القرار التي تهم دولته.

و بما أن السماح بتشكيل أحزاب سياسية و التنافس الذي ينشأ فيما بينها يؤدي إلى كشف الحقائق حتى و إن حاول المسئولون إخفائها ، فإن أغلبية النظم السياسية العربية لا تقبل مشاركة المجتمع المدني في إدارة السلطة و تقوم بمصادرة حق التعددية الحزبية و التداول السلمي للسلطة ، ولقد وصل الأمر في بعض الأنظمة العربية إلى غاية تحريم إقامة الأحزاب السياسية .[1] ففي مصر مثلا ، و بعد إنتخابات 2010 التي سبقت سقوط مبارك و إستبعاد القوى المعارضة تحولت مصر واقعيا إلى نظام الحزب الواحد[2].

كما أن منظمات المجتمع المدني لم تسلم بدورها من التضييق و العرقلة من قبل النظم السياسية إذ تم وصفهم في مصر بالعمالة للخارج.

لقد نتج عن الإنغلاق في المجال السياسي في الوطن العربي ، حثّ المهتمين بالشأن السياسي إلى إيجاد طرق أخرى للمشاركة في العملية السياسية في مقدمتها الحركات الدينية

---

[1] إسراء أحمد جياد ، " محددات التفاعل و التأثير بين الثورات العربية دراسة : في الأسباب و النتائج" ، ***(مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية*** ، ع :43 ، 2013)، ص ص 29 - 60 .

[2] نبراس المعموري ، ***المرأة العربية و الربيع العربي (الحالة المصرية نموذجا)*** ، (القاهرة : العربي للنشر و التوزيع ، 2013)، ص 108.

و العرقية، التي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية[1].

أما على الصعيد المؤسساتي التنظيمي ، فكان هنالك غياب تام للمؤسسات القانونية الهادفة إلى تقديم العمل المؤسساتي الحقيقي ، و فقدان القانون لهيبته و مكانته في محيط غلب فيه طغيان المصلحة الخاصة على المصلحة العامة و غاب فيه الضمير المهني و القيم الأخلاقية و طغت عليه المحسوبيات ، و بالتالي نظام متعارض تماما مع معايير الحداثة التي تعتمد على الكفاءة الذاتية والصالح العام.

و نظرا لكل العراقيل المقامة من قبل النظم السياسية ، لمنع التعبير عن الرأي بحرية وبالطرق الشرعية ، ظهرت هنالك حركات إحتجاجية ذو طبيعة سياسية تحمل عدة مطالب لم تكن داخل إطار مؤسسي و شرعية قانونية معنية ، فتجاوزت كل المطالب الإصلاحية التي كان يطالب بها في السابق نحو المطالبة إلى تغييرا شامل في المنظومة السياسية القائمة.

2)- التوريث:

و يقصد بالتوريث ، توريث في المناصب ، فتعاني معظم الدول العربية من هذه الظاهرة ، ومن بين أشكال التوريث في المناصب هو التوريث في منصب الرئاسة و كأنه يصبح النظام الجمهوري نظاما ملكيا.

ففي مصر مثلا ، قامت الحركات الاحتجاجية في وقت كان فيه التحضير لتوريث منصب رئاسة الجمهورية لإبن الرئيس حسني مبارك في إنتخابات شكلية ، إلا أنه قوبل مشروع التوريث بالرفض و الإستنكار من عامة الشعب المصري و كذا من النخب و المهتمين بالشأن السياسي .[2]

لقد تطورت خطة توريث الرئاسة في مصر إبتدءا من 2005 ، أين تم إدخال تعديل لدستور 1971 في المادة 76 منه ، وضع شروط يمكن إعتبارها تعجيزية لا تسمح لأي شخص منافسة إبن الرئيس و تولي رئاسة الجمهورية المصرية ، و ثاني تعديل للدستور كان عام 2007 * عندما تم إلغاء الإشراف القضائي الكامل على الإنتخابات بما لا يمكن للقضاء التحكم في الإنتخابات

[1] خلدون النقيب ، "بناء المجتمع العربي" ،(**مجلة المستقبل العربي** ،ع : 79 ، سبتمبر 1975) ، ص ص 01-17.

[2] المعموري ، مرجع سابق الذكر، ص 109

* انظر إلى التعديل الدستوري في مصر سنتي 2005 و 2007 .

التشريعية.[1]

هذا ما أدى إلى تزوير الإنتخابات التشريعية المصرية و فقدان الرأي العام المصري للثقة في الإنتخابات و في مدى صحة نتائجها و مصداقيتها ، باعتبار أن نتائج هذه الإنتخابات لا تمثل رأي المواطنين و إنما هي صورة تعكس رغبة النظام و فقط .

3)-الصلاحيات المطلقة لرئيس الجمهورية:

أو بعبارة أخرى شخصنه الدولة ، و يقصد بها تلخيص صورة الدولة في شخص رئيسها بحيث يصبح يتمتع بسلطات واسعة إذ لا يجوز محاسبته ولا محاكمته إلا وفقا لإجراءات خاصة.

إذن فهي تظهر من خلال إختزال كل مؤسسات الدولة في يد رئيسها ، و منح هذا الأخير صلاحيات واسعة دون أن يقابلها تحمل للالتزامات و المسؤوليات.[2]

فمثلا دستور 1971* المصري منح لرئيس الجمهورية سلطات واسعة تجعل من كل مؤسسات الدولة ضعيفة و عاجزة أمام شخص الرئيس.

4)- تزوير الانتخابات و انتهاك السيادة الشعبية:

لقد عانت العديد من الدول العربية من التزوير في الانتخابات ، بحيث قامت النظم السياسية في هذه الأخيرة بالتدخل الغير القانوني في العملية الانتخابية لصالح جهات معينة . وهذا اثر بشكل كبير على نتائج الانتخابات التي أصبح يشوبها التزييف و الغش إذ أنها لا تعبر عن إرادة الشعب =ولا عن رغبته ، هذا ما يسمى بانتهاك السيادة الشعبية.

و المثال عن ذلك هي تونس التي شهدت انتهاكات لسيادتها الشعبية ، ففي عهد الرئيس " **بن علي**" كان تستخدم الأحزاب السياسية الموالية له كمجرد صورة و واجهة ديمقراطية فقط ، بإعتبار أن هذه الأحزاب لم يكن لها أي دور في الإنتخابات الشكلية أين كانت تمنح المقاعد في مجلسي النواب و المستشارين بناءا على درجة الولاء و القرابة ل " **بن علي**" و العائلة الحاكمة.[3]

---

[1] المعموري ، مرجع سابق الذكر ، ص 109.

[2] خالد سيد محمد ، ***ثورة 25 يناير*** ،(القاهرة : دار النهضة المصرية ، 2011) ، ص 26.

* انظر إلى دستور 1971 المصري .

[3] عميرة علية الصغير ، " الثورة التونسية في عامها الثالث " ، في : ***الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية*** ، تحرير : علي خليفة الكواري ، عبد الفتاح ماضي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط : 01 ، مارس 2014) ، ص 56.

5)- التضليل الإعلامي:

لقد كان الإعلامي العربي أحد أهم المنابر للترويج لأنظمة الحكم بأنها أنظمة ديمقراطية متفتحة تقبل التعددية ، و مهتمة بالطبقات الاجتماعية التي تعيش في حالة فقد و حرمان بالرغم من أن الواقع لا يعكس ذلك أبدا فالقيود عديدة لمنع المواطنين من المشاركة السياسية ، كما أن الأنظمة السياسية العربية لا تجعل من الجانب الاجتماعي جانبا ذو الأولوية في جدول أعمالها.

فبسبب تشهير الإعلام العربي لمجموعة من الشعارات الكاذبة لتزكية الأنظمة السياسة العربية ، بات الإعلام العربي إعلام فاقد للمصداقية و مرآة عاكسة للنظام السياسي الفاسد.

ناهيك عن مساهمة هذا الأخير عند قيام الحراك الشعبي في الوطن العربي في بث رسائل الفزع التخويف و التعتيم الإعلامي على الأحداث بهدف كتم أصواتهم المحتجين وتثبيط عزيمتهم.

6)- غياب الوحدة الوطنية :

إذ يشهد الوطن العربي ضعف فادح في النسق الاجتماعي مع تصاعد للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، بالخصوص في الدول التي تحتوي على تعدد و تنوع عرقي و ديني.[1]

و المشكل يكمن في أن التفكير في الإعتماد على الجهوية و القبلية في بناء كيان سياسي هو أكبر خطأ بإعتبار أن الانقسام و التشتت يجعل من الدولة أكثر عرضة للتلاعب من قبل الأعداء و من قبل الدول الأخرى و هذا ما عانته ليبيا طوال فترة حكم الرئيس السابق" **معمر القذافي**" ، اذ تعد ليبيا مجتمعا قبليا تكون من عدد كبير من القبائل ، و رغم كل الجهود التي قامت بها الدولة و محاولتها في إدخال معايير الحداثة و الإنفتاح و تعليم الشعب ، بقيت ملامح القبلية راسخة في المجتمع الليبي و بالتالي هذا أدى إلى الإنقسام و غياب الوحدة في ليبيا.[2]

[1] نغم نذير شكر التحولات ،" الراهنة في النظام العربي المعاصر" ، (***مجلة دراسات دولية*** ، ع : 48) ، ص ص 01 -42 .

[2] يوسف محمد جمعة الصواني ، ***الإنتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات والأفاق*** ، ص ص 266, 267 .

- **المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية.**

تعاني معظم الدول العربية من التخلف في المجال الاقتصادي و إنتشار الفقر و تدني الأوضاع المعيشية ، ويعود السبب في ذلك إلى إعتماد غالبية هذه الدول على النفط و الموارد الطبيعية في اقتصادهم (ليبيا) و إعتماد البعض الآخر على السياحة (تونس) كأساس لاقتصادهم و الاستفادة من المعونات الخارجية وفي المقابل فإن التنمية الاقتصادية الحقيقية غائبة تماما في هذه الدول العربية.

و في هذا السياق أشار الأستاذ " **مصطفى عبد الله الكفري**" في دراسته المعنونة" **أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية**" *إلى أهم العوائق التي تعترض تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 – إرتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية:

إذ يشكل تزايد السكان و سوء توزيعهم بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي, عائقا خطيرا يؤثر على التنمية الاقتصادية إذ و حسب ما جاء به " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد"*** عام 2010 حول التطورات الاجتماعية في الدول العربية ، فلقد بلغ معدل النمو السكاني في مجمل الدول العربية عام 2009 , نسبة 02 % ، و هو معدل مرتفع نوعا ما فهو يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسة .[1]

2 – التبعية و أهمية قطاع النفط:

حيث ترتكز الدول العربية التي بها موارد طبيعية بصفة كبيرة على هذا القطاع في اقتصادياتها. ففي ليبيا مثلا : يشكل النفط و الوقود 94% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و60%

---

* دراسة مصطفى عبد الله الكفري: المتوفرة في مجلة الحوار المتمدن ، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23847

* التقرير الاقتصادي العربي الموحد : هو نتيجة تعاون بين أربع منظمات عربية وهي : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "القطاع الاقتصادي " ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، و منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك) ، وهو يعتبر المرجع الوحيد باللغة العربية الذي يتناول مختلف قطاعات الاقتصاد العربية بالتحليل ، ويعتمد على مصادر وطنية في البيانات التي يتناولها ، وهو يصدر بصفة سنوية اعتباراً من عام 1980.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 .

من عائدات الحكومة و 30% من الدخل المحلي الإجمالي[1] .

3- التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي:

فلقد أرجع العديد من الخبراء الاقتصاديين ، أسباب تنامي الفجوة بين الأغنياء و الفقراء سببا رئيسيا لإنطلاق أي ثورة ، (التوزيع الغير العادل للنتائج القومي) .

4 - إنخفاض مستوى الإدخار و تراكم رأس المال:

إن عملية التنمية في حاجة قصوى إلى تراكم لرأس المال و الذي لابد أن يتضاعف و يتزايد دائما ، لكن معاناة بعض الدول العربية من لفقر و الحاجة يحول دون ذلك ، فالفقر الذي يعيشه المواطن العربي لا يسمح له مجرد التفكير في الإدخار .

- ❖ للإشارة فان الدول الغنية بثرواتها الطبيعية ، لا تعاني من هذه المشكلة نذكر منها : ليبيا و البحرين .

الجدول رقم 02: نسب الادخار في دول الحراك العربي عام 2009.

الدولة	نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي
تونس	% 21.9
مصر	% 12.4
اليمن	% 7.4
البحرين	% 48.9
ليبيا	% 55.6
سوريا	% 25.1

-المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ، ص 28 .

[1] مهدي أبو بكر رحمة ، " الشرق الأوسط و الربيع العربي : آفاق و مستقبل " ، نقلا عن :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=292384

تاريخ و ساعة الاطلاع : (08 /04/ 2017) 20:11 سا

5- نقص في الكوادر الوطنية:

و هذا النقص قد يؤدي إلى ضعف في المستوى التعليمي ، وفي تكوين الطلاب في لمدارس وجامعات الوطن العربي ، من أهم الأسباب في ذلك هي ما يسمى بهجرة الأدمغة نظرا لما توفره لهم الدول المتقدمة من تسهيلات و فرص، هذا ما يدفع بالدول العربية أي استراد التكنولوجيا و الخبرات من الدول الأجنبية و بالتالي بقاء الدول العربية تحت طائلة التبعية .

- **المطلب الثالث : الوضع الاجتماعي.**

تعيش الدول العربية في ظل واقع إجتماعي سيء جدا ، و بالخصوص فئة الشباب الذين يعانون من البطالة و التهميش من قبل السلطات رغم مستواهم العلمي و شهاداتهم الجامعية ، مع إنعدام لأي مظهر من مظاهر العيش في حياة كريمة و ضعف في خدمات المرافق العمومية من مستشفيات و مدارس ..... إلى غير ذلك .

فترتفع مستويات البطالة في العالم العربي إلى 25% بين الشباب ، مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر ب : 14.4% ، و ترتكز البطالة بشكل كبير لدى الشباب المتعلمين و حاملي لشهادات إذ يمثل الشباب المتعلم 95% من الشباب العاطلين عن العمل .[1]

-خريطة رقم 01 : توزع نسب و حجم البطالة حسب الولايات بالبلاد التونسية سنة 2011

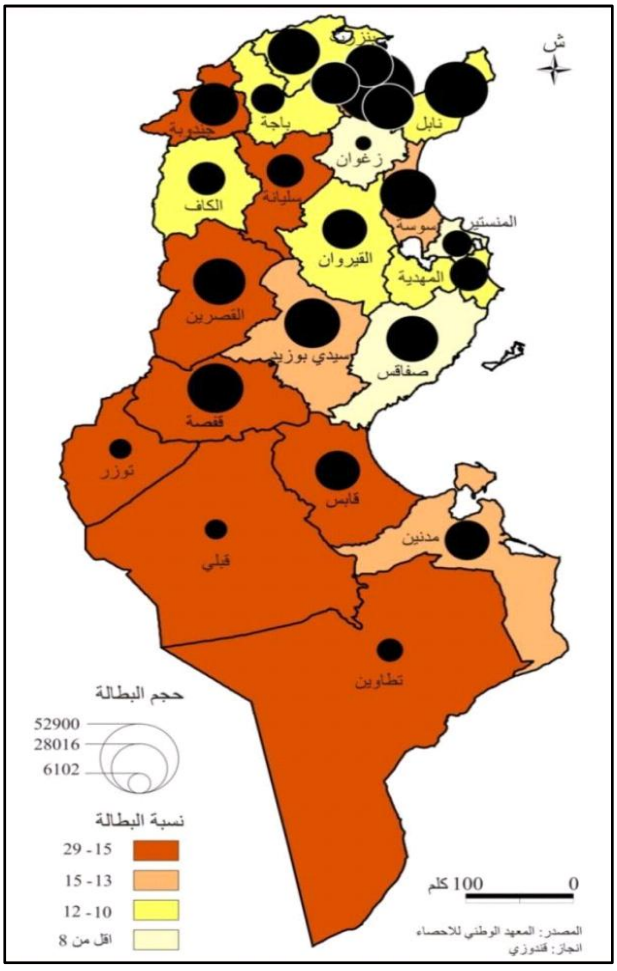

-المصدر: مجلة جغرافية المغرب : البطالة في تونس أسباب تفاقمها و انعكاساتها ص .07

[1] نذير شكر ، مرجع سابق الذكر، ص 05.

❖ من خلال الخريطة يتبين لنا بأنّ تزايد معدلات البطالة فبي الأوساط التونسية خصوصا لدى فئة الشباب بين 13 و 25 سنة

إن زيادة معدلات البطالة يؤدي حتما إلى تفشي ظاهرة الفقر في أوساط المجتمع العربي والتي باتت في تزايد مستمر.

من جهة أخرى ، شهدت الدول العربية في الأوقات الأخيرة بعض الاختلافات الاجتماعية والتي كرست في الفجوة الاجتماعية بين طبقات المجتمع و شرائحه في شتى المجالات بين أغنياء وفقراء، إسلاميون و وعلمانيون ، متعلمون و أميون...

كل هذه الإنقسامات الثنائية ، نقلت النسق الاجتماعي و الثقافي العربي من حالة التجانس والاتفاق ، إلى التشتت و التوتر، بالتالي الزيادة من احتمال الانفجار و التصارع في العديد من الدول العربية .[1]

✓ **التربية و التعليم:** لقد بلغ عدد سكان الوطن العربي عام 2009 نحو 335 مليون نسمة ، و وصل عدد الأميين من بينهم 100مليون نسمة ، ما يعادل نسبة 30% من الأمية في الوطن العربي[2] .

يعود سبب انتشار ظاهرة الأمية في العالم العربي ، إلى غياب إرادة سياسية حقيقية تسعى إلى مكافحة الأمية و تخصص الميزانية اللازمة لخدمة قطاع التعليم و التكوين الجيد للخبرات في المجال .

فالسياسة التعليمية في الوطن العربي هي سياسة تقليدية تغيب فيها روح التجديد ، فهي تقتصر على مجرد التلقين للمعلومات و في المقابل غياب تام للإبداع الفكري للطالب العربي ، فعدم تجديد المناهج التعليمية في الوطن العربي يجعل من قطاع التعليم قطاعا متخلف و بعيدا عن ما تملكه الدول المتقدمة من مناهج متطورة في المجال .

---

[1] هناء عبيد ، "من الحرمان إلى التوقعات : الاقتصاد السياسي للتحولات الثورية في المنطقة العربية "،(**السياسة الدولية** ، ع : 87 ، ديسمبر 2012) ، ص ص 54 ، 55 .

[2] رأفت فؤاد عبد الرحمن ريان ، " **الثورات العربية 2011 و أثرها على مفاهيم الحرية و المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية جامعة النجاح الوطنية نموذجا**" ، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية ، (كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين،2015) ، ص 21 .

❖ المبحث الثاني: الحراك العربي: دراسة لحالتي تونس و مصر

▪ المطلب الأول: الحراك العربي: دراسة مفاهمية

هي حركات إحتجاجية سلمية ضخمة ، إنطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر سنة 2010 و مطلع سنة 2011. بدأت الشرار الأولى لهذه الثورات من تونس" **ثورة 14 يناير**" على اثر حرق" **محمد البوعزيزي** " لنفسه و قيام الحركات الإحتجاجية و المسيرات المطالبة بتغيير النظام, التي إنتهت بنجاح الثورة التونسية و الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي . لتليها فيما بعد " **ثورة 25 يناير**" المصرية و التي زعزعت نظام " **حسني مبارك** "الذي دام أكثر من 30عام [1] و التي انتهت بسقوطه. و تم تنظيم إنتخابات حرة في كل من مصر و تونس.

ولقد شجعت كل من الثورة التونسية و المصرية شعوب سورية ، اليمن و البحرين للإحتجاج ضد الأنظمة القائمة, .ففي 14 فيفري 2011 ، إحتج البحرينيون على الأوضاع التي يعيشونها و طالبو بتغييرها إلا أنه سرعان ما قمعت هذه الاحتجاجات من خلال التدخل العسكري لدول الخليج بقيادة السعودية ، أين نال" **دوار اللؤلؤة** " * ، مركز الاحتجاجات نصيبه حيث تم تدميره تماما.

بعدها بأيام , أي في 17 فيفري2011 ، اندلعت الثورة الليبية التي سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة استدعت تدخل حلف الشمال الاطلسي[2] بعد صراعات طويلة بين الثوار و قوات " **القذافي**" ، تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في اوت2011 قبل مقتل" **معمر القذافي** " في 20 اكتوبر 2011 في معركة سرت.

واندلعت إحتجاجات سلمية في سورية في 15 مارس 2011 مطالبة بإسقاط نظام الرئيس" **بشار الاسد** " ، و التي خلفت إلى يومنا هذا العديد من القتلى و أدت إلى ظهور أزمة أمنية خاصة مع تصاعد النظام الإرهابي في المنطقة المسمى ب "**داعش**" .

---

[1] المعموري ، مرجع سابق الذكر ، ص105 .

* دوار اللؤلؤة : هو دوار يقع في العاصمة البحرينية المنامة ، و كان بالنظر إلى رمزيته مركزا للاحتجاجات و الاعتصامات البحرينية تم هدم هذا الدوار في 18 مارس 2011 .

[2] Printemps Arabe en bref:

http://www.universalis.fr/encyclopedie/printemps-arabe/

تاريخ و ساعة الاطلاع : (29/ 03 /2017) 11:45 سا

ورغم تدخل فواعل خارجية في هذه الأزمة إلى أن معالم حل هذه الأزمة غير واضحة إلى يومنا هذا بعد 6 سنوات من اندلاع الثورة في سورية.

وفي عام 2012 أعلن الرئيس اليمني" **علي عبد الله صالح** " تنحيه عن السلطة وذلك إلتزاما ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية .

❖ للإشارة فقلد تعددت التسميات المستخدمة عن الأحداث التي مست الوطن العربي بدءا من 2010 ، فمنه من سماها بأحداث الربيع العربي { لفظة ربيع التي إستخدمت لأول مرة للتعبير عن حركة الإصلاح في شيكسلوفاكيا عام 1986} [1]، و منه من وصف هذه الأحداث بالثورات العربية ، و من إعتبرها حركات للتمرد . لكن جلّ هذه التسميات لا يمكن إنسابها لما حدث في الوطن العربي ، لأنها تعبر عن آراء و اعتبارات ذاتية في تقييم الأحداث لذلك فإن المصطلح الأنسب لوصف ما حدث في الوطن العربي هو "حراك "

- **<u>الجدول رقم 03</u> : مميزات الحراك في عدد من الدول العربية .**

البلد / التعداد السكاني	نوع الحراك	النتائج
تونس 10.6: ملايين	في معظمها اعتصامات سلمية طالبت بمقدار أكبر من الحرية ، و تحسين أوضاع المعيشة ، و وضع نهاية للدكتاتورية دامت أكثر من 50 عام .	ثورة الياسمين خروج الرئيس " زين العابدين بن علي " .
مصر : 81.1 مليونا	مقاومة مدنية غير عنيفة في معظمها من أجل تحسين أوضاع المعيشة ، الحد من وحشية الشرطة و فسادها ,و المطالبة بسقوط نظام مبارك.	الثورة المصرية, خروج "حسني مبارك" و محاكمته.

[1] عادل الصفتي ، الربيع العربي ...ماذا يعني ؟ ، نقلا عن :
https://www.alarabiya.net/views/2011/08/05/160884.html
تاريخ و ساعة الإطلاع : (02/ 04 / 2017) 20: 22 سا

اليمن : 24.1 مليونا	اقتتال قبلي إحتجاجات و أعمال شغب هي أساسا ضد تعديل دستور البلد ، و من أجل أوضاع المعيشة أفضل ، لكنها تحولت في نهاية الأمر إلى دعوة استقالة الرئيس " علي عبد الله صالح" .	تنحي الرئيس " علي عبد الله صالح" لصالح نائبه "عبد ربه هادي".
البحرين : 1.2 مليون	احتجاجات سلمية في معظمها على البطالة و الفساد ، سعت في الأصل إلى تحقيق مساواة في المعاملة بين السنة الحاكمين و الشيعة الذين يشكلون أغلبية السكان ن علاوة على المزيد من الحرية السياسية .	ثورة اللؤلؤة التي تم إخمادها.
ليبيا : 6.6 ملايين	في الأصل هي احتجاجات دعت إلى أوضاع المعيشة أفضل , إلا انه سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة .	حرب أهلية أدت إلى موت "معمر القذافي" وسقوط نظام القذافي.
سوريا : 23 مليونا	مقاومة مدنية و تظاهرات سلمية في معظمها و تطالب باستقالة النظام و بحقوق مدنية اشمل.	خسائر لا زالت الأزمة مستمرة .

- المصدر :عبد الإله بلقريز، الربيع العربي... إلى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي .

- **المطلب الثاني: السياق العام للحراك العربي " تونس و مصر"**

1- تونس:

تعود أول تجربة للإصلاح السياسي في تونس إلى عهد الرئيس بورقيبة ، رأي من ثمانينات القرن الماضي عند إعلان هذا الأخير عن ترحيبه و قبوله إنشاء أحزاب سياسية معارضة وفقا لشروط معينة حددها الرئيس "**بورقيبة** " و ذلك في أفريل 1971 .

إلا أنه سرعان ما تم توقيف هذه الإصلاحات ، نظرا للأزمات التي عرفتها الدولة في تلك المرحلة " **انتفاضة الخبز**" في جانفي 1984 ، والتي إستدعت إعلان حالة الطوارئ من قبل الرئيس و وقف الإصلاحات السياسية و الدستورية . لتأتي فيما بعد ذلك مجموعة من الإصلاحات بعد وصول الرئيس" **زين العابدين بن علي**" إلى الحكم في 07 نوفمبر 1987 ، والتي سمحت بالتعددية الحزبية و عدلت بعض المواد الدستورية الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من الإستقرار النسبي والإحلال الأمني[1] .

لكن الإصلاحات التي قام بها "**بن علي** " لم تكن كافية ، فسوء الأحوال الاجتماعية والإقصاء الذي عاشه الشعب طوال 23 عام من فترة تولي هذا الأخير الحكم في تونس و كل التجاوزات التي شهدتها هذه الأخيرة في عهد بن علي من سرقة ، نهب لأموال الدولة و استهزاء بقوانين... إلى غيرها ، ولد لديهم الشعور بالسخط ضد النظام و دفع بهم الى الإنتفاضة و الثوران للتخلص من القمع و للتعبير عن نقمهم و استنكارهم للأوضاع التي يعيشونها .

لقد شهدت تونس ابتداء من تاريخ 17 ديسمبر 2010 موجة من الحركات الإحتجاجية والإنتفاضات المطلبية الهادفة للتغيير و التحول الديمقراطي ، لم يسبق لها مثيل منذ أن حصلت البلاد على استقلالها[2] .

---

* انتفاضة الخبز : أو إحداث الخبز ، هو الاسم الذي أطلق على الاضطرابات التي عرفتها تونس في جانفي 1984 ، بعد زيادة في سعر الخبز و عدد من السلع الأساسية .

[1] ناجي عبد النور ،" الحركات الاحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي" ، في : ***الربيع العربي... إلى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي*** ، تحرير :عبد الاله بلقزيز ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 03 ، افريل 2012) ص ص 146 ، 147.

[2] عبد النور ، المرجع نفسه ص 145 .

كانت الشرارة الأولى لإندلاع الحركات الإحتجاجية في تونس ، هي إضرام الشاب التونسي" **محمد البوعزيزي"*** النار لنفسه في منطقة سيدي بوزيد بولاية القصرين و ذلك بتاريخ 17 ديسمبر 2010.

تعود خلفية هذه الحادثة ، إلى حجز عربة الخضر و الفواكه التي كان يملكها" **البوعزيزي**" كمصدر وحيد لكسب قوته ، من قبل شرطية تدعى" **فادية حمدي**" * بالإضافة إلى رفض سلطات سيدي بوزيد الشكوى التي تقدم بها الشاب في حق الشرطية التي صفعته .

على إثر ذلك ، ابتداء من تاريخ 18 ديسمبر 2010 ، قامت الحركات الإحتجاجية والمواجهات بين الشباب و الأمن في منطقة سيدي بوزيد ، و إمتدت بعد ذلك هذه الإحتجاجات الى جنوب البلاد و المناطق الساحلية و السياحية ، وصولا إلى إستقرارها في العاصمة التونسية .

لقد كانت المطالب التي نادى بها الشعب التونسي ، متعلقة بالتشغيل و تحسين مستوى المعيشة ، العدالة الاجتماعية ، المساواة في الفرص بالإضافة إلى المطالبة بتحقيق التنمية في كل الميادين و التغيير الشامل و الجذري للمنظومة القائمة في عهد الرئيس " **بن علي**" .

بدأت الحركات الإحتجاجية في بداية الأمر ، بقيادة فئة الشباب خاصة الشباب الجامعيين العاطلين عن العمل و الذين يعيشون في المناطق و الأحياء الفقيرة و الشعبية ، حيث جعل هؤلاء من وسائل التواصل الاجتماعي و الفايسبوك (**Facebook**) على وجه الخصوص ، أحد أهم المنابر للتعبير عن أرائهم بكل حرية.

و مع انتشار و إمتداد الحركات الإحتجاجية في معظم أنحاء الوطن و في العاصمة تونس ، توسعت فئة المحتجين حيث انظم إليها الناشطين السياسيين الحزبيين و غير حزبيين ، أو ما يتم تسميتهم بفواعل الثورة المنظمون حيث ساهم هؤلاء في إضفاء البعد السياسي و التنظيمي للاحتجاجات الشعبية التي قادها الشباب التونسيين[1]، بالإضافة إلى الاتحادات الطلابية و مختلف الشرائح الأخرى

* محمد البوعزيزي : هو " طارق الطيب بن محمد البوعزيزي " ، شاب تونسي من منطقة سي بوزيد بولاية القصرين ، من مواليد 1984 شاب عاطل عن العمل عاش في بيئة اجتماعية فقيرة و هو مشعل شرارة الربيع العربي .

* فادية حمدي : من مواليد 1965 ، هي ضابطة في الشرطة التونسية و بالتحديد في ولاية سيدي بوزيد ، نالت شعبية في تونس بسبب صفعتها للبوعزيزي (التي بارت منها فيما بعد) و ما تبعها من أحداث في تونس و عدة دول عربية أخرى .

[1] علية الصغير ، مرجع سابق الذكر ص 77 .

للمجتمع التونسي (نساء ،أطفال ، مسنين ، أغنياء ...).

لابد من الإشارة إلى أن انضمام كل هذه الفواعل ، جعل من الحركات الإحتجاجية تتجاوز مرحلة العفوية إلى أعمال منظمة بالرغم من غياب التيارات الحزبية المعارضة.

زيادة عن الانتشار الذي عرفه الحراك التونسي على المستوى الوطني، إمتدت الإحتجاجات و المظاهرات و وصل صدى هذا الأخير إلى العديد من العواصم الأوروبية ، **كباريس** و **لندن** ، أين كانت تقام الوقفات و المظاهرات أمام مقر السفارات التونسية و المنظمات الدولية.[1]

أما فيما يتعلق بالموقف الدولي * ، فسوف يكون التركيز على الموقف الفرنسي من الحراك الذي شهدته تونس ابتدءا من أواخر سنة 2010 .

ففرنسا و بالنظر إلى علاقتها مع تونس ، إذ كانت تربط بن علي و العائلة الحاكمة علاقات شبه مافيوية برجال السياسة و الدبلوماسيين الفرنسيين و حتى أوساط الإعلام و العديد من الميادين الأخرى، في إطار تبادل المصالح و الخدمات فيما بينهما .

وبناءا على ذلك فلقد دعمت فرنسا نظام حكم " **زين العابدين بن علي**" عند قيام الحركات الإحتجاجية في تونس فكانت من أشد المدافعين له و مقرة لشرعية نظام هذا الأخير ، ومن بين مظاهر هذا الدعم هو التعامل الذي كان قائم بين نظام " **بن علي** " و الحكومة الفرنسية في تتبع و مراقبة الجالية التونسية المعارضة التي كانت في فرنسا و كذا الشحنات العسكرية التي قدمتها الحكومة الفرنسية لدعم بن علي .

إلا أنه سرعان ما تغير موقف فرنسا اتجاه الحراك التونسي ، فإبتدءا من 14 جانفي 2011 و في ؤول فرصة أتيحت لها عبرت الحكومة الفرنسية عن افتخارها و فرحتها لما حققه الحراك التونسي من إنجازات في تحقيق الديمقراطية كما أنها رفضت لجوء بن علي و عائلته إلى فرنسا بعد الثورة .

- التسلسل الزمني لاحداث الحراك الشعبي في تونس:*

لقد مر الحراك الشعبي في تونس بمسار تخللته أحداث كان لها دور كبير في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس ، و فيما يلي سيتم عرض أهم المحطات التي مرت بها تونس إبتدءا من 17

---

[1] عزمي بشارة ، ***الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها*** ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط : 01 ، جانفي 2012) ، ص 38 .

* انظر إلى كتاب : الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية: ص ص 91 – 93 .

* من إعداد الطالبة بالإعتماد على مصادر الدراسة .

ديسمبر 2010 و إلى غاية 14 جانفي 2011 .

إن تاريخ 17 ديسمبر 2010 كما سبق ذكره هو التاريخ الذي قلب الموازين و أحدث التغيير في تونس و في العديد من الدول العربية الأخرى ، فعلى إثر الإشتباك الذي وقع بين " **البوعزيزي**" و ضابطة الشرطة و محاولة إنتحار **البوعزيزي**" بعد ذلك ، قامت إحتجاجات عنيفة صاحبتها (مظاهرات ، إضرابات ، إشتباكات بين قوات الأمن و المتظاهرين) في منطقة سيدي بوزيد مكان وقوع الحادثة و المناطق المجاورة ، لكن سرعان و ما توسع نطاق الإحتجاجات ليشمل العديد من الأقطار التونسية الأخرى في الجنوب ، الشمال، المناطق الساحلية و ذلك تضامنا مع "**البوعزيزي**" تعبيرا عن رفض القمع و الاستبداد الممارس من قبل نظام" **بن علي** " .

و في 27 ديسمبر 2010 ، كان أول رد" **لزين العابدين بن علي**" بعد الأحداث التي شهدتها تونس في تلك الفترة و في خطاب ألقاه عبر عن تضامنه مع عائلة " **البوعزيزي** " و تفهمه للغضب الذي يسود الأوساط التونسية و قساوة الظروف الاجتماعية ، و أدان من جهة أخرى أعمال الشغب الممارسة و التي من شأنها أن تزعزع الاستقرار و تهز صورة تونس أمام العالم كما أنه حاول امتصاص غضب الشارع التونسي من خلال بعض القرارات و التعديلات الدستورية .

لقد تسارعت وتيرة الأحداث ابتدءا من 05 جانفي 2011 يوم وفاة " **محمد البوعزيزي** " متأثرا بحروقه و بعد 18 يوم من محاولته للإنتحار ، حيث قامت مظاهرات عارمة في عدة مدن تونسية ووصلت حتى إلى العاصمة التونسية صاحبها تصاعد مفرط لوتيرة العنف و اشتباكات عنيفة بين مصالح الأمن و المتظاهرين و تم حرق مقرات الحزب الحاكم " **حزب التجمع الدستوري الديمقراطي** "* في العديد من المدن التونسية .

في المقابل تواصلت محاولات " **زين العابدين**" في تدارك الموقف و تهدئة الأوضاع ، من خلال تقديم هذا الأخير الوعود للشعب التونسي و إقامته لبعض التغييرات في الحكومة باستبعاد بعض الوزراء و تعيين آخرين ، إلا أن كل هذا لم يؤثر على عزيمة و إصرار الشعب التونسي في التغيير و إسقاط النظام القائم .

و عشية مغادرة " **بن علي** " للتراب التونسي ، انسحب الجيش التونسي من العاصمة تاركا

*حزب التجمع الدستوري الديمقراطي : كان الحزب الحاكم في تونس و المسيطر على الحياة السياسية ، منذ 1956 و إلى غاية سنة 2011 تاريخ اندلاع الثورة التونسية .

مكانه لقوات أمنية خاصة و كان آخر خطاب للرئيس" **زين العابدين** " أعلن فيه عن عدم الترشح مجددا في إنتخابات 2014 .

ليكون تاريخ 14 جانفي 2011 هو تاريخ مغادرة " **بن علي** " للأراضي التونسية متجها للملكة العربية السعودية ، بعد إعلانه عن حل الحكومة التونسية ، إجراء إنتخابات برلمانية و إعلان الوزير الأول" **محمد الغنوشي**" بمقتضى الفصل 56 من الدستور التونسي ، رئيسا مؤقتا للجمهورية التونسية .

بذلك تحقق حلم ما يقارب 12 مليون تونسي في إسقاط النظام التسلطي المستبد ل" **زين العابدين بن علي**" و الذي دام أكثر من 23 سنة . إذ خرج الشعب التونسي في كافة أنحاء الوطن للإحتفال بانتصاره و نجاحه فيما سماه ب " **ثورة الياسمين**" و لصموده و إصراره على الحرية ، بالرغم من كل العقبات و المصاعب التي واجهها .

❖ بعد عرض مجريات أحداث الحراك في تونس و الغوص في مختلف تفاصيله يمكن الخروج بعدد من الاستنتاجات أهمها :

✓ أظهر الحراك التونسي ، حقيقة فشل الأحزاب السياسية و المجتمعات المدنية سياسيا و اجتماعيا كما أظهرت عمق أزمة الحوار القائمة بينها و بين المواطن التونسي .

✓ أكد الحراك التونسي ، أن الإصلاح السياسي هو القاعدة و الأساس في الدولة ، فإنطلاقا منه تعمم الإصلاحات في المجالات الأخرى الاقتصادية و الاجتماعية ...

✓ بيّن الحراك التونسي ، حقيقة تعفن العمل السياسي في تونس و الأزمة التي تشهدها في ظّل غياب أي نوع من أنواع المشاركة السياسية و مظاهر الديمقراطية .

✓ أسقط الحراك الشعبي في تونس القمع الممارس في الوسط الإعلامي و الصحفي و أطلقت العنان لحرية التعبير عن الرأي دون قيود .

✓ اثبت الحراك التونسي فشل الحل الأمني و العسكري في معالجة الأزمات السياسية و في المقاومة ضد إصرار و عزيمة الشعب التونسي .

✓ اظهر الحراك التونسي فشل دبلوماسية الدول الغربية اتجاه الوطن العربي ، و فشلها في تقييم المواقف .

2)- مصر :

يعود ميلاد الحركات الإحتجاجية في المجتمع المصري إلى سنة 2000، مع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية ، حيث تضامن هذا الأخير مع الشعب الفلسطيني واستنفر ضد الخطر الخارجي[1] و كانت الإحتجاجات المصرية آنذاك ذو طبيعة سياسية محضة ، إلا أنه سرعان ما إنتقل تركيز المصريين إلى الشأن الداخلي خاصة مع تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير " **كفاية** "عام 2004 [2]، و التي جعلت من أهم أولوياتها ترسيخ ثقافة الاحتجاج لدى الشعب المصري . لكن كون مطالب الحركة كانت ذو طبيعة سياسية أكثر من إجتماعية ، لم يمكنها من جذب عامة المجتمع المصري الذي لم يجعل من عملية الإصلاح السياسي أولوية في حياته نظرا للظروف الاجتماعية القاسية التي يعيش فيها و التي تدفعه إلى السعي وراء لقمة العيش و فقط ، فبالرغم من محاولات حركة " **كفاية**" للفت إنتباه الشعب المصري من خلال رفعها لشعارات اجتماعية عن الفقر و البطالة ...إلى غير ذلك ، إلا أنه ظلت جماهيرية هذه الأخيرة محدودة و مقتصرة على النخبة المصرية و فقط .

لقد ساعد نشر الثقافة الإحتجاجية في المجتمع المصري ، على التمهيد وميلاد لنوع أخر من الاحتجاجات و هي الحركات الإحتجاجية الاجتماعية ، التي قادتها جماعات إجتماعية و فئوية مختلفة من المجتمع المصري كانت من أهم مطالبها تحسين الحياة الاجتماعية للمواطن المصري خاصة مع السياسات الاقتصادية لمصر من تنامي عمليات خصخصة القطاع العام و الخدمات الاجتماعية في التربية و الصحة...

إنطلاقا من هنا ، أصبح بعد ذلك الإحتجاج خيارا و حقا متاح للتعبير عن المطالب المختلفة لا يقتصر على فئة معينة بل يمس كل الفئات الاجتماعية و لا يقتصر على منطقة جغرافية معينة مثال : العاصمة فقط بل توسع ليشمل عدة محافظات مصرية كالإسكندرية ، الغربية ... ، كما تنوعت أشكال الاحتجاج ، إذ أصبح يعبر عن هذا الأخير عن طريق الإضراب ، الاعتصام، التظاهر ،الشكوى الجماعية إلى ... غير ذلك ، و تنوعت التكتيكات المستعملة في الإحتجاج حيث

---

[1] خالد كاضم أبو دوح ، " ثورة 25 كانون الثاني/يناير في بر مصر .. محاولة في الفهم السوسيولوجي ،" في : ***الربيع العربي... إلى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي*** ، تحرير: عبد الإله بلقزيز، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 03 ، افريل 2012) ص 213 .

[2] المرجع نفسه ، ص 213 .

ظهر استعمال للافتات المكتوبة و الحاملة للشعارات.

إن جميع الحركات الإحتجاجية التي تحدثنا عنها سابقا ، يمكن إعتبارها حركات إحتجاجية إصلاحية تهدف في أساسها إلى التغيير أو الإصلاح في مجال معين سياسي ، إجتماعي ، تعليمي... إلى غيره . لكن وإذا عدنا إلى ما شهدته مصر ابتدءا من 25 جانفي 2011 نلاحظ أنه تجاوزت كل المطالب الإصلاحية إلى المطالبة بالتغيير الجذري و الشامل و إعادة بناء لنظام سياسي، إجتماعي ، إقتصادي جديد وفقا لمعايير و قيم جديدة و مختلفة عن تلك السائدة في نظام الحكم القائم خاصة و أن كل المؤشرات كانت تهيئ عهدة جديدة لرئاسة مبارك لخمس سنوات أخرى و محاولات لتهيئة جمال مبارك خليفة له فيما بعد .

لقد كان للشباب المصريين دور جوهري في ما شهدته مصر إبتدءا من25 جانفي 2011، إذ كانت الحركات الشبابية أول من دعت إلى الإحتجاجات ، فمن خلال إستعمال هؤلاء للتكنولوجيا المعلوماتية و الأنترنت ، تمكنوا من الاستفادة من التجارب السابقة في هدم نظم الإستبداد بالطرق السلمية و الغير عنيفة " **التجربة التونسية**" ، فإستغلوا مواقع التواصل الاجتماعي لنشر جرائم و إنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ظل نظام "**حسني مبارك**" أولا ،

و كذلك لتعبئة الجماهير و دعوتهم للتغيير السلمي . و في هذا الصدد يقول" **أحمد عيد** " شاب مصري و أحد النشطاء الشباب المساهمين في قيام ثورة 25 جانفي :

"أنا اعتبر نفسي و الجماعات الرئيسة التي شاركن في ثورة 25 يناير ، مواليد السياق الذي نشا عن ظهور" حركة كفاية " . و بذلك أنا 25 يناير بمنزلة تتويج لحالة النشاط السياسي و الاجتماعي الذي بدأ في عام 2004 مع تأسيس حركة كفاية "[1]

ففي 25 جانفي 2011، خرج نحو 20 ألف شاب مصري بعد الحملة الشعبية في مواقع التواصل الاجتماعي التي كانت تحت شعار(**# أنا نازل في 25 جانفي)** – متأثرين بتجربة التغيير التي حدثت في تونس التي بثت فيهم روح الأمل و التطلع لمستقبل أفضل – و تبنى الشباب المصريين في مسارهم الهادف للتغيير, خطاب متجاوز للاديولوجيات و متحرر من القيود الحزبية التقليدية و عقمها كما تميز بقدرته التنظيمية .

---

[1] عماد الدين علي شاهين ، "حصيلة التحركات من أجل الديمقراطية (حالة مصر)" ، في : ***الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية ،*** تحرير : علي خليفة الكواري ، عبد الفتاح ماضي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط : 01 ، مارس 2014) ، ص ص 123 ، 124 .

لقد توسعت الحركات الإحتجاجية في مصر، لتشمل كافة الفئات العمرية من كل الطبقات الاجتماعية و في كل المحافظات المصرية ، مطالبة بإسقاط نظام مبارك القمعي و منددة بالفساد و الإنتهاكات التي عرفتها مصر طوال فترة تولي الرئيس "**حسني مبارك** " للحكم أي على مدار 30 عام ، خاصة مع التزوير في الإنتخابات التشريعية التي نظمت في أواخر سنة 2010 و هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي على مؤسسات الدولة و البرلمان و إحتكاره للساحة السياسية ، تراجع مستوى المعيشة نتيجة للتدهور الاقتصادي ، زيادة إلى تراجع الأوضاع الأمنية مع انحراف الأمن المصري عن مهامه الأصلية من تأمين الوطن و المواطن إلى تأمين النظام السياسي القائم و فقط .

فيما يخص الموفق الدولي من الحركات الإحتجاجية التي قامت في مصر و بالتحديد موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث 25 جانفي 2011 ، فلم يكن واضحا منذ بداية الحراك إذ وجدت أمريكا نفسها تتخبط في نفس المأزق الذي كانت تعيشه مع تونس.و بالرغم من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية أن تظهر دعمها للشعب المصري ، و أن تقر بحقهم في المظاهرة و التعبير عن رأيهم من خلال جملة الخطابات المموهة و العامة الصادرة عن الرئيس الأمريكي "**باراك اوباما**" **Barack Obama** حتى عن وزيرة الشؤون الخارجية الأمريكية "**هيلاري كلنتون**" **Clinton Hillary** ، إلا أنه أظهرت العديد من المعطيات الإنحياز الأمريكي التام لنظام "**حسني مبارك** " ، فمثلا المتتبع للقنوات الفضائية الأمريكية ك: **CNN**، **Fox News** [1] أو غيرها من القنوات الفضائية الأخرى ، يدرك أن الإعلام الأمريكي كان من أشد المساندين لنظام "**مبارك**" و يظهر ذلك من خلال كل الجهود التي يبذلها هؤلاء لتلميع صورة الرئيس حسني مبارك و أن تخفي الحقيقة التي يقرها الرأي العام المصري و حقيقة الصدى الكبير للإحتجاجات و المظاهرات المطالبة بالرحيل الفوري ل"**مبارك**".

و الملاحظ أنه و بعد سقوط نظام "**مبارك**" في 11 فيفري 2011 ، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوقوف بجانب الشعب المصري و ذلك لخوفها من وقوع حرب أهلية بعد رحيل "**مبارك**"، بإعتبار أن إذا كان هنالك إنفلات الأمني في مصر سيتأثر بالضرورة أمن و استقرار إسرائيل ، و بالتالي ستتأثر مصالحها الخاصة و كذا طمعا منها في قيام نظام ديمقراطي جديد في مصر من شأنه أن يخدم مصالحها خاصة ، و أن نظام "**مبارك**" لم يعد ينفعها نظرا للإنقسام

[1] سناء عبد الله عزيز ، "***موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية***" ، (العراق : مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة موصل) ، ص 16 .

و الخلاف الذي أفرزه في داخل مصر، فوجوده بات عبئا على السياسات الأمريكية الجديدة[1].

- التسلسل الزمني لتصاعد أحداث حراك25 جانفي المصري*:

لقد مر الحراك المصري بمحطات تاريخية فارقة إبتدءا ، من 25 جانفي 2011 ، تاريخ إندلاع الإحتجاجات المصرية و إلى غاية تنحي الرئيس" **حسني مبارك** " أظهرت هذه المحطات مسار أحداث25 جانفي وتصاعد وتيرة الأحداث وصولا إلى سقوط نظام "**مبارك** " .

إن النجاح الذي حققته تونس في إسقاط نظام زين العابدين بن علي الديكتاتوري شجع الشعب المصري إلى الخروج للانتفاضة و الثوران ضد النظام القائم للمطالبة بالتغيير و تنحي

" **حسني مبارك** " من الحكم ، فعل إثر ذلك اندلعت في 25 جانفي 2011 إحتجاجات شعبية عارمة معارضة للحكومة المصرية و مطالبة بالرحيل الفوري ل "**مبارك** " و بزوال حكومته .

و لقد لاقت الحملات التي قادها الشباب المصريين في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي و الداعية للخروج للمظاهرة السلمية ، صدى واسع في أوساط الشارع المصري ، ففي 28 جانفي 2011 و إستجابة لهذه الحملات التحق عشرات الآلاف من المتظاهرين ب "**ميدان التحرير** "وسمي هذا اليوم "**جمعة الغضب**".

في خضم هذه الأحداث ، قامت الحكومة المصرية باتخاذ جملة من التدابير لمواجهة تيار الإحتجاجات حيث قامت بقطع كافة وسائل الإتصال و الأنترنت و من جهة أخرى ، راحت الإشتباكات بين المتظاهرين و مصالح الأمن في تزايد مستمر إستدعت تدخل الجيش و إعلان الحكومة المصرية لحظر التجول في البلاد.

كرد فعل لكل هذه الأحداث القي الرئيس " **حسني مبارك** " خطاب أعلن فيه عن إقالة حكومة "**احمد نظيف** " ، وتلاه ثاني خطاب له في 01 فيفري 2011 أعلن فيه عن إجراء بعض التعديلات الدستورية و أكد أنه لن يترشح لولاية سادسة في الانتخابات القادمة في محاولة منه لتهدئة الأوضاع.

في يوم 02 فيفري ، وقعت حادثة عنيفة سميت بحادثة "**موقعة الجمل**" هاجم فيها أنصار " **حسني مبارك** " المحتجين في الميدان و تسبب في وقوع عدد هائل من المحتجين ، لكن و بالرغم من ذلك تواصلت الإحتجاجات و بات عدد المتظاهرين في تزايد مستمر ، و بعد ثلاث أيام من هذا

[1] المرجع نفسه ، ص 17.

*من إعداد الطالبة بالإعتماد على مصادر الدراسة .

التاريخ أي في 05 فيفري ، أعلن عدد من أعضاء "**الحزب الوطني الديمقراطي** "* و من بينهم نجل الرئيس "**جمال مبارك** " عن تخليهم لمناصبهم القيادية في الحزب .

و إنعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 10 فيفري ، بدون حضور الرئيس " **حسني مبارك**" ، هذا الأخير و الذي أعلن ثالث و آخر خطاب له عن نقل سلطاته إلى نائب الرئيس "**عمر سليمان** " و تولي المجلس العسكري لإدارة شؤون البلاد إلى غاية تنظيم الإنتخابات الرئاسية.

❖ بعد أن تم عرض السياقات العامة للثورة المصرية و أهم الأحداث التي تخللتها يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية :

✓ أكدت الثورة المصرية أن القمع الممارس من قبل مصالح الأمن المصرية و حكومة "**مبارك** " ، لن يقف كعقبة أمام عزيمة الشعب المصري الذي وقف متلاحما و متحدا في وجه كل العقبات.

✓ برهنت الشعب المصري انه لم يكتفي بالحلول الترقيعية أو بعض التنازلات و التي أقيمت بهدف كتم صوت الشعب المصري .

✓ أظهرت ثورة 25 جانفي الوعي السياسي الكبير للشاب المصري ، و الذي لعب دور محوريا في عملية التغير و التحول الديمقراطي ، خاصة و أن هذا الأخير حاول ان يستفيد قدر الإمكان من التجارب السابقة لحركات التغيير المصرية كحركة "**كفاية** ".

✓ كشفت الثورة المصرية بدورها فشل الدبلوماسية الغربية في التعامل مع إحداث 25 يناير و كشفت أيضا حقيقة اللوبيات المصرية الأمريكية علاقة "**مبارك** " بالمخابرات الأمريكية .

* الحزب الوطني الديمقراطي : هو حزب سياسي مصري ، تأسس عام 1978 مؤسسه هو الرئيس " أنور السادات " ، تم حل هذا الحزب رسميا في 16 افريل 2011 ، بمقتضى حكم صادر عن المحكمة العليا المصرية .

- **المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الحراك العربي " تونس و مصر".**

1- في تونس:

لا شك في أن أحداث 14 جانفي التونسية نجحت في إسقاط نظام بن علي الديكتاتوري ، فأمل الشعب التونسي و رغبته في العيش في مستقبل أفضل و إصراره على ضرورة التغيير من اجل غد أفضل كان الأقوى.

إلا أنه و بعد سقوط النظام السابق ، مرت تونس بمرحلة انتقالية ظهرت فيها مجموعة من الآثار و المخلفات المترتبة عن أحداث الحراك التونسي ، و ذلك في شتى المجالات : الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ،الأمنية ... إلى غيرها .

ا) في الجانب الاقتصادي :

يشكل النمو الاقتصادي لدولة ما صمام الأمان و الإستقرار فيها ، إلا أنه لقد أدى الحراك الشعبي في تونس إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية و تراجع النمو الاقتصادي إلى نحو 3.5 % [1] ، و ذلك نظرا للأزمة السياسية و الأمنية التي شهدتها الدولة عقب 14 جانفي.

هنالك عدة أسباب أدت إلى تراجع الاقتصاد التونسي ، من بينها تراجع قطاع السياحة في تونس و الذي لابد من الإشارة إلى مكانته المهمة ودوره الكبير في اقتصاديات الدولة ، فهو قطاع يشغل حوالي 15 % من اليد العاملة التونسية و يؤمن 07 % من مجمل الناتج الداخلي لتونس.[2]

و يعود السبب وراء تراجع السياحة في تونس ، إلى إهتزاز صورة هذه الأخيرة أمام العالم و إلى عدم الترويج و التسويق لصورة تونس ما بعد الثورة كقطب سياحي جديد هذا أولا ، و ثانيا الإنفلات الأمني التي تشهده الدولة ، خصوصا مع توتر الأوضاع في الحدود التونسية الليبية و الاحتجاجات اليومية اثناء المرحلة الإنتقالية و بعد إنتخابات 23 اكتوبر 2011 التي فاز بها الحزب الإسلامي "حزب النهضة " .

---

[1] تقرير حول واقع النوع الاجتماعي في تونس 2014 . [الإتحاد الأوروبي و حكومة الجمهورية التونسية] .

[2] أنور الجمعاوي ،" المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق " ،(**سياسات عربية** ، ع : 06 ، جانفي 2013) ، ص ص 01-30.

إن الاقتصاد التونسي مبني بالأساس على الإستثمارات خاصة الخارجية منها ، لكن و نظرا لما شهدته تونس من إعتصامات عشوائية و مسيرات و ما ترتب عنها من عنف وأعمال الشغب ، دفع بالمستثمرين الأجانب إلى غلق مؤسساتهم و شركاتهم خوفا منهم من الإنفلات الأمني الذي كانت تمر به الدولة ، ما أدى إلى فقدان العديد من العمال التونسيين لعملهم و إلى تأثر القطاع الصناعي في تونس المرتبط في جزء كبير منه بالإستثمار.

كل هذه العوامل أدت بدورها إلى تراجع قيمة الدينار التونسي ، فحسب الخبير الاقتصادي" **معز الجودي**" ينظر إلى قيمة الدينار التونسي كمحرار للواقع الاقتصادي و تونس شهدت تدهورا مخيفا و مرعبا خلال فترة مابين 2010 و 2014 و ذلك بمعدل إنزلاق ما بين 12 و 14% مقابل اليورو[1] ، رغم المجهودات التي يقوم بها البنك المركزي التونسي لمحاولة الحد من هذا التراجع .

كل هذه العوامل أدت إلى تراجع الإحتياطي في البلاد من العملة الأجنبية و ارتفاع ديونها الخارجية إلى 2.5 مليار يورو سنة 2013 و عجز ميزانها التجاري إلى 8.8% [2]. و بالتالي الغلاء الفاحش للأسعار سواء فيما يخص المواد الغذائية (اللحوم ، الخضر ،الفواكه) ، الأسعار المتعلقة بالألبسة و المفروشات و كذا الخدمات العمومية ... إلى غيرها ، و بالتالي حتما نقص القدرة الشرائية للمواطن التونسي و تدهور أحواله الاجتماعية .

ب)- في الجانب الاجتماعي:

من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الحراك الشعبي في تونس سوء الأحوال الاجتماعية لدى معظم الشعب التونسي ، إلا أنه و بعد 14 جانفي 2014 إزدادت الأوضاع سوءا فإرتفعت نسبة الفقر خاصة في الأحياء الشعبية الفقيرة ، حسب ما أقرته وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية فلقد بلغت نسبة الفقر في تونس 24.7% سنة 2011 [3] ، كما تفاقمت أزمة التشغيل في تونس إذ إزدادت

[1] الجمعي القاسمي ، " خبير اقتصادي ل' العرب' : الوضع الاقتصادي التونسي كارثي" ، نقلا عن :
http://alarab.co.uk/?id=31943

تاريخ و ساعة الاطلاع : (10 /04/ 2017) 22:20 سا

[2] الجمعاوي ، مرجع سابق الذكر ص 14 .

[3] وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية ، [إحصائيات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة والعلاج المجاني و العلاج بالتعريفة المنخفضة] .

نسبة البطالة إلى أكثر من 16.7% خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2013[1] ، مما أدى إلى شعور الشعب التونسي بالخيبة و الفشل لأن الوضع إزداد سوءا مما كان عليه قبل 14 جانفي ، خاصة و أنه من بين الشعارات التي رفعت عندما قامت الحركات الإحتجاجية كانت تلك المتعلقة بالمطالبة بالتنمية و تحقيق التوازن للقضاء على البطالة .

و لقد أدى هذا التدهور في الأوضاع الاجتماعية إلى ظهور العديد من الظواهر الاجتماعية في المجتمع التونسي(الإنتحار ، تعاطي المحذرات ، الهجرة الغير الشرعية ...) ، فلقد شاعت مفردة الإنتحار شنقا ، حرقا أو غرقا في أوساط المجتمع التونسي بعد ثورة 14 جانفي ، و يرجع إنتشار هذه الظاهرة إلى فقدان للأمل في الحاضر و في مستقبل أفضل ، إذ أصبح المواطن التونسي يعيش في ظل أزمة تزداد سوءا يوما بعد يوم خصوصا مع الغياب التام للمواقف و الخطابات المطمئنة و عجز المجتمع السياسي (أحزاب أو مجتمع مدني) في إحتضان الشباب و السماع لانشغالاتهم و غياب ثقافة الحوار بينهم نلهيك عن غياب الفضاءات التي تمكن الشاب من الترفيه و إطلاق العنان لإبداعاته.

إن ظاهرة تعاطي المحذرات في مجتمع التونسي كانت موجودة قبل قيام الحراك، لكن بعد 14 جانفي ، إنتشرت هذه الظاهرة لدى فئة الشباب التونسيين بشكل رهيب ، فأصبحت ظاهرة التعاطي منتشرة بدون إستثناء لدى الذكور و الإناث. إذ بلغ عدد المحتجزين في مراكز الإيقاف بتهم إستهلاك مواد مخدرة بنحو حوالي 8000 موقوف ، لتأتي قضايا المخدرات في المرتبة الثانية من حيث عدد الموقوفين. و حسب إحصائيات حديثة فلقد بلغت نسبة الإناث المدمنات على المخدرات 15% من بين 56% من المراهقين الذين يتعاطون مخدر القنب الهندي أو ما يعرف بالزطلة[2] .

و لو بحثنا في الأسباب التي تقف وراء إنتشار هذه الظاهرة ، لوجدنا السبب يعود إلى تدهور الرهيب للأوضاع في تونس ، فما عاشه الشباب من فقر و بطالة وسوءا للأحوال الاجتماعية بعد أحداث الثورة ولد لديهم الشعور بحالة من التوتر و اليأس من الحياة و دفعهم الى إستهلاك المواد

---

[1] . تقرير حول واقع النوع الاجتماعي في تونس 2014 . [الإتحاد الأوروبي و حكومة الجمهورية التونسية] ، ص04.

[2] بوخضرة حاجي : " 56% من مراهقين تونس يتعاطون الزطلة " ، نقلا عن :

https://www.alaraby.co.uk

تاريخ و ساعة الاطلاع : (11 /04/ 2017) 00:20 سا

المخذرة بشتى أنواعها و حتى المشروبات الكحولية منها ، بهدف يتعدى مجرد البحث عن النشوة و المتعة فحسب إلى البحث عن غياب كلي عن الوعي و الحياة .

رغم المجهودات التي تقوم بها الجمعيات التونسية للوقاية من لتعاطي المخذرات، عن طريق إقامة برامج علاجية للمدمن و دعوة السلطات التونسية إلى رفع عقوبة الحبس عن المدمن ، إلا أنه تبقى هذه الظاهرة من أكثر التهديدات التي تمس الأمن الصحي و الاجتماعي للمجتمع التونسي في مرحلة ما بعد الثورة .

فيما يخص ظاهرة الهجرة غير شرعية أو ما يشاع تسميتها ب "**الحرقة** " لدى أوساط المجتمع التونسي ، فلقد إنتشرت هذه الظاهرة بكثرة بعد سقوط نظام" **بن علي**" خصوصا في الأحياء الشعبية و المناطق الداخلية و الريفية ، إذ أصبح الشاب التونسي يطمح و يسعى بكل الطرق إلى الرحيل إلى مكان أفضل ، على أمل ضمان لمستقبل أحسن ، و إن كان ثمن ذلك المخاطرة بحياتهم و الموت غرقا في أعماق البحار.

فمنذ الأسابيع الأولى من قيام الحراك ، بدأت عمليات الهجرة غير الشرعية ، فسجل في فبراير 2011 رحيل حوالي 5400 شخص دفعة واحدة من مدينة " جريجس " في الجنوب التونسي نحو جزيرة " لامبدوزا " الايطالية .

وحسب دراسة قام بها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية حول دراسة لخاصيات المفقودين في عمليات الهجرة السرية في بدابة 2011 : تبين أن 46% من المهاجرين تتراوح أعمارهم بين 15و 24 سنة و أن 45% منهم من فئة العمال اليوميين و 24% من فئة الطلاب[1].

كما أظهرت نتائج الدراسة حول الشباب و الهجرة غير نظامية في تونس أن 45% من الشباب التونسي لها إستعداد للهجرة و هو بصدد التفكير فيها حتى و إن كانت غير نظامية أو غير شرعية.

- إن النسب المذكورة سابقا نسبا مقلقة ، تدعو إلى ضرورة دق ناقوس الخطر بالعمل جاهدا

[1] حنان زبيس ، " الهجرة غير الشرعية تزدهر في تونس و تحصد أرواحا خذلتها الثورة " ، نقلا عن :

http://www.alhayat.com/Details/448150

تاريخ و ساعة الاطلاع :(11 /04/ 2017) 23:20 سا

للحد من هذه الظاهرة و إيجاد الحلول الفعالة في عجالة .

ج)- في الجانب السياسي:

على الصعيد السياسي شهدت تونس منذ قيام الثورة تغيرات سياسية واسعة لعل أبرزها هي إنتخابات المجلس التأسيسي ، بحيث أنه بعد الإطاحة بنظام الحكم السابق أقيمت إنتخابات المجلس التأسيسي بين 20 و 23 اكتوبر 2011 و التي تعتبر أول إنتخابات ديمقراطية حرة بعد فترة طويلة من الإنغلاق السياسي شارك فيها 04 ملايين و 439 ألف ناخب و بلغ عدد المرشحين 11681 مرشحا ل 217 مقعد في المجلس الوطني التأسيسي.[1]

لقد كانت المهمة الرئيسية للمجلس التأسيسي هي التأسيس لدستور جديد في البلاد، باعتبار أن الدستور التونسي كان راكدا منذ عام 1959 حتى و إن جرى الإستيعاض عنه من قبل بدستور مؤقت عام 2011.

فاز في هذه الإنتخابات حزب النهضة الإسلامي بنحو 41% من أصوات الناخبين أي ما يعادل79 مقعدا من مجموع عدد مقاعد المجلس التأسيسي[2] ، ليكن بعد ذلك إتفاق كل القوى السياسية على إختيار "**المنصف المرزوقي** " رئيسا مؤقتا للبلاد .[3]

إلا أنه و منذ انتخاب المجلس التأسيسي في تونس ، واجهت هذه الأخيرة العديد من المشكلات المعرقلات ، أبرزها كانت المتعلقة بطول مدة الفترة الإنتقالية و التي من المفروض أن تستغرق سنة واحدة من تاريخ إنتخابات المجلس التأسيسي أي انتهائها في 23 أكتوبر 2012 ، و التي رغم كل هذا التأخير لم يتمكن المجلس التأسيسي طوال تلك المدة حتى من وضع مسودة الدستور

إن طول مدة المرحلة الإنتقالية انجر عنه تأخير في تاريخ إجراء الإنتخابات التشريعية و التي أجلت مرارا و تكرارا إلى غاية برمجتها في تاريخها 26 أكتوبر 2014 و ذلك نظرا لعدم إتفاق الأطراف السياسية في تونس على بعض النصوص الرئيسية في مشروع الدستور الجديد.

---

[1] علية الصغير ، مرجع سابق الذكر ص 65 .

[2] المرجع نفسه ، ص 66 .

[3] رسميا .. نداء تونس يحصل على أغلبية مقاعد البرلمان " ، نقلا عن :
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2825.aspx

تاريخ و ساعة الاطلاع : (11 /04/ 2017) 20:30 سا

لقد فاز حزب نداء تونس ذو التوجه العلماني في هذه الإنتخابات وذلك من خلال حصوله على 85 مقعد في البرلمان ، و أعلن هذا الأخير أن مهمة تسيير شؤون الدولة سيتقاسمها مع كافة الفواعل الأخرى كما أعلن عن برمجة إنتخابات رئاسية من خلال دورتين الأولى في 23 نوفمبر و الثاني في 21 ديسمبر 2011 في إنتخابات ستمنح الإستقرار للدولة التونسية بعد حوالي أربع سنوات من عدم الاستقرار.

ففتحت باب الترشح للراغبين في ذلك ، و ذلك وفق شروط معينة حددها القانون الإنتخابي التونسي، و كان من أبرز المرشحين في هذه الإنتخابات رئيس تونس في المرحلة الإنتقالية المنصف المرزوقي الذي قدم نفسه كمرشح مستقل ، و الباجي قائد السبسي مرشح حزب نداء تونس في إنتخابات ديمقراطية و حرة فاقت نسبة المشاركة فيها 60%.[1]

وبعد الدور الأول و الثاني من الإنتخابات التي كانت تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و بعد عملية فرز الأصوات و جمعها ، أعلنت نتائج الانتخابات و التي أظهرت فوز الباجي القائد السبسي بنسبة 55.68% [2] متقدما على منافسه المنصف المرزوقي.

و بذلك كان القائد السبسي أول رئيس في تاريخ تونس الحديث ، ينتخب ديمقراطيا في إنتخابات شفافة و إقتراع مباشر رغم بقاء عند البعض صورة إرتباطه بالأنظمة الديكتاتورية كونه شغل عدة مناصب في هذه الأنظمة .

د) – في الجانب الأمني :

بالنسبة للوضع الأمني في تونس بعد 14 جانفي ، فيمكن القول بأن هذا الأخير شهد تدهور و إنفلات رهيب بحيث أصبحت المسالة الأمنية من أكثر المسائل تعقيدا في البلاد , نظرا لعدة عوامل من بينها تصاعد وتيرة الإرهاب ، تفاقم ظاهرة التهريب و ظهور لشتى أنواع العنف في البلاد و التعطل الذي عرفته المرحلة الإنتقالية و ما نتج عنها من أزمة سياسية كبرى .

[1] تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية و الرئاسية 2014 .

[2] الموقع الرسمي للهيئة المستقلة للانتخابات :

http://www.isie.tn/ar/

تاريخ و ساعة الاطلاع : (30/ 04/ 2017) 14:20 سا

فباتت المؤسسة الأمنية التونسية تعيش في أزمة حادة و في حاجة ماسة الى إصلاح جوهري و شامل حتى تكون شريكا و فاعلا أساسيا في عملية الإنتقال الديمقراطي و ضامنا لها، في ظل غياب تام للإستقرار السياسي و الأمني نتيجة لإهتزاز شرعية المؤسسات الأمنية و المدنية في الدولة, و إنعدام التوافق السياسي بين مختلف الأطراف و المؤسسات الرئيسة في الدولة بسبب عدم الإستقرار و تعاقب التغييرات في الأنظمة السياسية هذا أولا ، و ثانيا بسبب فقدان المؤسسة الأمنية التونسية للثقة و الشرعية إذ أصبح المواطن التونسي ينظر إليها على أنها جهاز قمع و إستبداد يعمل لخدمة مصالح النظام وليس لخدمة مصلحة المواطن و حمايته.

أهم أثار حراك 14 جانفي ، إنتشار ظاهرة الإرهاب في تونس – ظاهرة لم تعاني منها البلاد قبل الثورة و طوال 23 عام من فترة حكم " **بن علي**" – فسنة 2013 يمكن إعتبارها عهد الإنتشار اللافت للإرهاب في تونس ، إذ شهدت إبان هذه المرحلة دوامة من العنف و عدم الإستقرار في ظل العديد من الإغتيالات لسياسيين و معارضين حزبيين و إستهداف لقوات الأمن الداخلي و الجيش الوطني ، إضافة إلى الاشتباكات بين المدنيين و قوات الأمن أثناء المظاهرات العديدة القائمة بعد فوز حزب النهضة في الانتخابات و توليها للمرحة الإنتقالية و سلسلة التفجيرات في العديد من المدن التونسية خاصة في الحدود التونسية– الليبية .

من بين أبرز الاغتيالات التي استهدفت السياسيين و الحزبيين هي إغتيالات التي إستهدفت قادة اليسار, ففي 06 فيفري 2013 أغتيل المعارض التونسي" **شكري بلعيد**" * آنذاك من قبل مسلحين مجهولين . و قامت على إثر ذلك مظاهرات كبيرة و إضراب عام في البلاد تحت قيادة " **الإتحاد العام للشغل**" * للتعبير عن إستنكارهم لهذا العمل الإجرامي في حق السياسي المقتول و لمساندة و التضامن مع أسرته و ذويه .

تواصلت عملية الإغتيالات في البلاد لتستهدف في 25 جويلية من نفس السنة النائب العضو في المجلس التأسيسي و الأمين العام السابق لحزب حركة الشعب " **محمد البراهمي**" بعد فترة إستقالته من الحزب بفترة وجيزة . كما تواصلت عملية التفجيرات في مختلف المدن التونسية ،

---

* شكري بلعيد : الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين و أكثر المنتقدين للحكومة الانتقالية القائمة ، تم اغتياله يوم 06 فيفري 2013 .

* الإتحاد العام للشغل : هو حزب تأسس في سنة 1946 ، يعد فاعلا رئيسيا في الحياة السياسية لتونس منذ استقلالها

نذكر منها التفجير الذي إستهدف حافلة نقل الأمن الرئاسي في تونس العاصمة بتاريخ 25 نوفمبر 2015 و الذي أدى إلى مقتل 12 عنصر من عناصر الأمن الرئاسي [1].

-خريطة رقم02: الهجمات الإرهابية بعد الحراك العربي .

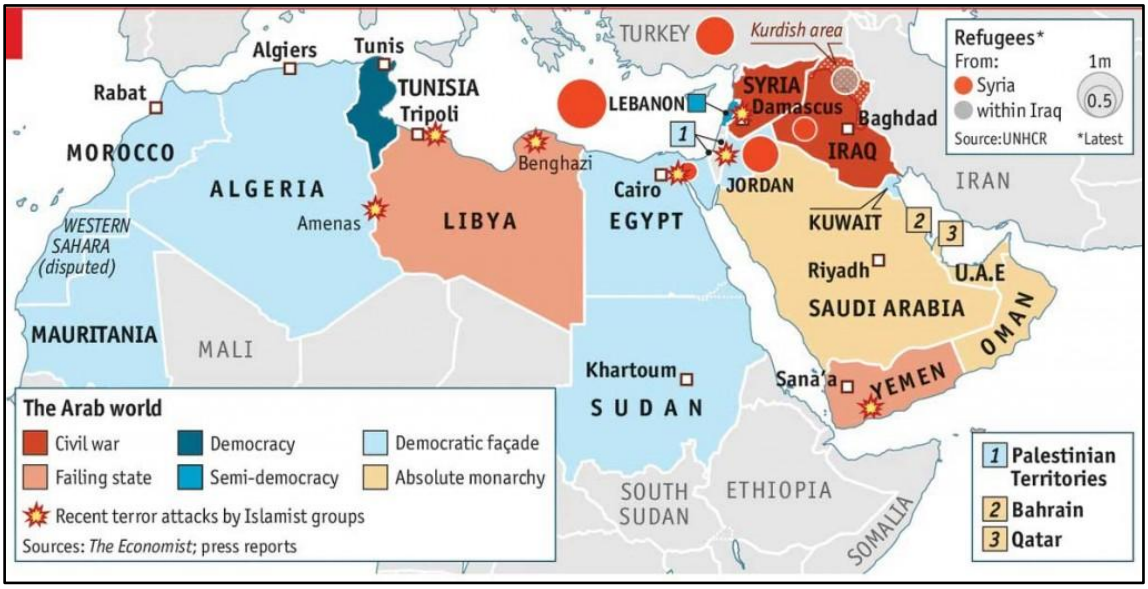

- **المصدر :الموقع الالكتروني thetriangle.org**

❖ و يظهر لنا من خلال الخريطة المناطق التي تعرضت للهجمات الإرهابية منها مصر اليمن سورية و ليبيا بالأخص.

كل هذه العوامل أدت إلى إعلان حالة الطوارئ في تونس ابتدءا من سنة 2011 و تمديدها المستمر إلى غاية سنة 2015 .

إن الواقع الأمني في تونس وضع هذه الأخيرة في موقف حر ، و أمام رهانا جديا لإيجاد الطرق و الحلول اللازمة لإصلاح المنظومة الأمنية و القدرة على إرساء مقومات الحكومة الرشيدة و الرقابة الديمقراطية لقطاع الأمن في تونس. و لتحقيق ذلك حضيت هذه الأخيرة بالمساعدة و الإعانة الدولية من خلال تكوين الخبرات و الكفاءات التونسية القادرة على قيادة عملية الإصلاح.

[1] " داعش يتبنى تفجير حافلة الأمن الرئاسي في تونس" : نقلا عن:
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2015/11/25.html
تاريخ و ساعة الاطلاع : (30/ 04/ 2017) 17:20 سا

2 – مصر :

ا) – في الجانب الاقتصادي :

لقد شهدت مصر بعد أحداث 25 جانفي 2011 و ما ترتب عنها من أزمات، تدهور ملحوظا للأوضاع الاقتصادية حيث تأثر الاقتصاد المصري كثيرا بالتغيرات السياسية الجذرية التي حدثت في مصر بعد هذا التاريخ إذ لم يتجاوز النمو الاقتصادي في مصر 1.8%.[1]

يعود هذا التراجع في النمو الاقتصادي إلى جملة من العوامل ، أبرزها : التسيير السيئ للمرحلة الانتقالية ، وكذا الإنفلات الأمني الرهيب الذي عاشته مصر عقب ثورة 25 جانفي . إنفلات اثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي المصري حيث أدى هذا الأخير إلى تراجعا كبيرا في القطاع السياحي ، فمصر بتاريخها و حضارتها العريقة ، دولة تعرف على أنها قطب سياحي و وجهة سياحية بإمتياز تجلب السياح من كل أنحاء العالم.

كل ما سبق ذكره من إنعكاسات على المجال الاقتصادي ، أدى إلى غلاء المعيشة و الإرتفاع الفاحش لأسعار السلع و الخدمات ، فبات المواطن المصري فاقدا للأمل لأن تتحسن الأوضاع الاقتصادية و أن تجسد مطالبه التي نادى بها و شعاراته التي رفعها.

لكن رغم كل المعيقات و الصعوبات التي يمر الاقتصاد المصري ، على الدولة المصرية أن تتجاوز هذه المحنة من خلال بذل المجهودات الكافية لإصلاح هذا المجال ، بمحاربة كل مظاهر الفساد التي تكتسي المؤسسات الاقتصادية المصرية و إحياء القطاع السياحي لمصر و ذلك بمشاركة الكل في الترويج الجيد لصورة مصر ما بعد 25 جانفي ، و أن تعمل جاهدا على إعادة بعث عجلة الإنتاج لا سيما وأنه خلافا لما يقترن بالثورات عادة من هدم وتدمير ، إتسمت هذه الأخيرة بالحفاظ على كامل الهيكل الإنتاجي والبنية الأساسية , فبإستثناء خط الغاز في سيناء لم يتعرض أي من المصانع أو محطات المياه أو الكهرباء إلى هدم أو تدمير . كل هذا كخطوة أولية من اجل تحقيق تنمية اقتصادية تخرج الدولة من مأزقها الاقتصادي و تعطي نفس جديد للاقتصاد المصري .

ب) – في الجانب الاجتماعي:

لقد عانى المجتمع المصري طوال 30 عاما من نظام الحكم السابق ، من الفقر، البطالة ،التهميش من قبل سلطات الدولة و غياب تام لأي مظهر من مظاهر الحياة الكريمة خاصة و أنه من المعروف أن هذا الأخير مجتمع طبقي و مجتمع تتنامى فيه الفحوى بين طبقة الأغنياء و الفقراء .

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 .

إلا أنه بعد انتهاء الحراك الشعبي في مصر – رغم كل النجاحات التي حققها هذا الأخيرفي الوصول إلى تحقيق هدفها بسقوط نظام " **حسني مبارك** " – أضحت الأوضاع الاجتماعية تزداد سوءا يوما بعد ، يوم في ظل غياب تام للعدالة الاجتماعية و المساواة بين الأفراد المجتمع المصري.

لقد كانت مشكلة البطالة و نقص فرص العمل أو عدم المساواة في منحها ، من أحد دوافع قيام الحراك في مصر. لكن بعد 25 جانفي 2011 ، إرتفع معدل البطالة في أوساط المجتمع المصري عما كان عليه قبلها ، إذ انه وفقا لنتائج لمسح القوى العاملة بالعينة التي قام بها " **الجهاز المركزي للتعبئة العامة"*** بلغ معدل البطالة في مصر عام 2013 ، حوالي 13.2% من حجم القوى العاملة ، أي بمعدل 3.6 مليون فرد عاطل عن العمل مقارنة بعام 2010 ، أين كان نسبة البطالة لا تتجاوز 9.1% ، أي بمعدل 2.4 مليون فرد عاطل عن العمل[1] .

إذن ، بالإستناد على النسب التي أحصاها المركز، يتضح لنا أن نسبة البطالة إزدادت خلال ثلاث سنوات أي بين 2011 و 2013 ب : 4.1% أي بمعدل 1.2 مليون فرد عاطلا عن العمل ، و هذه الزيادة توضح لنا مدى فشل الحكومة المصرية الإنتقالية في إيجاد الحلول و السبل لحل أزمة البطالة و التي تفاقمت كثيرا بعد الحراك.

لقد إرتكزت البطالة بصفة رئيسية لدى أوساط الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة ، و الشباب المتعلمين و حاملي الشهادات الجامعية ، و يرجع الإنتشار الكبير لهذه الظاهرة في أصله إلى تراجع النمو الاقتصادي في مصر و ما ترتب عنه من تدهور اقتصادي بعد 25 جانفي 2011 . وبذلك فمن المنطقي أن ينجر عن شيوع ظاهرة البطالة في أوساط المجتمع المصري ، ارتفاع في معدل الفقر فالبطالة هي أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى ارتفاع نسب الفقر لدى أوساط المجتمع المصري بكثرة .

إذ باتت الأسرة المصرية المتواضعة الدخل أو تلك التي لا دخل لها ، تعيش في ظل ظروف إجتماعية كارثية مع زيادة أسعار السلع و الإحتياجات الأساسية للحياة اليومية من مأكل و مشرب ... و الخدمات من تعليم و نقل و صحة ... إلى غيرها ، خاصة مع تراجع التنمية الاقتصادية في البلاد.

---

* الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء :هو الجهاز الرسمي للإحصاء في مصر يقوم بجمع و معالجة و تحليل و نشر كل البيانات الإحصائية و التقارير تأسس عام 1964.

[1] تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء لسنة 2013 .

نتيجة للأحداث التي شهدتها مصر و ما ترتب عنها من إضطرابات سياسية ، أمنية إضافة للضغوطات إقتصادية و سوء الأحوال الاجتماعية ، أقدم العديد من المواطنين إلى طلب اللجوء لدى دول أجنبية عربية كانت أو غربية ، فحسب ما نشرته الصحيفة الأمريكية " **نيويورك تايمز**" أنه بلغ أعداد المصريين الذين لجئوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2012 ، بلغ 1867 لاجئ ، أي ما يعادل 6 أضعاف المهاجرين في2010 [1].

كل هذا ما من شأنه إلا أن يكد لنا أن الثورة المصرية بالرغم كل ما قامت به من أجل تحسين الظروف الاجتماعية لكن الواقع الاجتماعي بات لا يطمئن و لا يبشر بحياة اجتماعية أفضل.

ج) – في الجانب الأمني :

إن الإنفلات الأمني الذي عرفته مصر بعد 25 جانفي 2011 و ما ترتب عنه من عنف و جرائم منظمة ، بات يشكل أكبر تهديدا و معرقلا لعملية التحول الديمقراطي السليم في مصر ، خاصة بعد فقدان الشعب المصري للثقة في مصالح الأمن المصرية و تنامي نزعة الكره و الغضب اتجاههم ، نظرا إلى لمجموعة الأعمال القمعية التي مارستها مصالح الأمن المصري ضد الشعب و خدمة للنظام السابق.

[1] امينة نجيب ،"« نيويورك تايمز» : عد اللاجئين المصريين لأمريكا يتضاعف بعد الثورة 6 مرات " ، نقلا عن :

http://www.elwatannews.com/news/details/183179

تاريخ و ساعة الاطلاع : (15/ 04/ 2017) 13:20 سا

من بين أهم نتائج الإنفلات الأمني في مصر ، تزايد أعمال " **البلطجة**" * كما يسمونها البعض أو أعمال السرق و النهب في الشارع ، و التي مست حتى الأمنيين في بيوتهم و في الطرق بهدف الانتقام , معظم هؤلاء "**البلطجية** " ، تم إرسالهم من طرف النظام السابق ، ليس ذلك فحسب ، بل انتشرت أعمال " **البلطجة**" في المدارس لا أين أصبحت هذه الجماعات تعترض طريق التلاميذ للإعتداء عليهم و سرقتهم أمام الملأ ، هذا ما ولد لدى الأولياء الشعور بالقلق و الخوف إزاء امن و سلامة أبنائهم إذ طالبوا السلطات بضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة للقضاء على هذه الظاهرة[1].

لقد رافق الإنفلات الأمني في مصر بعد الثورة ، عمليات التهريب الكبيرة للسلاح من ليبيا خاصة مع ما كانت تشهده ليبيا من أحداث والإنفلات الأمني الذي ترتب عنها ، فأصبحت هنالك أسواق لبيع السلاح في "**سيناء** ".

كما أدت المعضلة الأمنية في مصر إلى هروب المستثمرين الأجنبيين من المنطقة ، خوفا من كل التجاوزات الأمنية التي باتت تهدد المجتمع المصري يوم بعد يوم ، خاصة بعد إنسحاب قوات الشرطة بحيث شهدت مصر في مرحلتها الإنتقالية العديد من الهجمات الإرهابية المستهدفة لقوات الجيش و الشرطة المصرية ، أبرزها كانت العمليات التي كانت تقوم بها الجماعات المتطرفة في سيناء، بتفجير خطوط الغاز و التي وصلت إلى 27 تفجير عام 2015 [2].

كل ما تحدثنا عنه عن الإنفلات الأمني في مصر بعد ثورة 25 جانفي 2011 ، أدى إلى تصاعد الإحتجاجات و المظاهرات المطالبة بإحداث إصلاحات فورية للمنظومة الأمنية و إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية لحماية الدولة و توفير الأمن على أمل أن تسترجع الثقة بين الشعب و الأمن المصري.

---

* البلطجة : هي نوع من النشاط الإجرامي ، يقوم من يمارسه بفرض السيطرة على فرد أو مجموعة و إرهابهم و تخويفهم عن طريق الاعتداء عليهم .

[1] "عادل عامر يكتب : الانفلات الأمني و انتشار البلطجة و الفوضى في الشارع المصري" ، نقلا عن :
http://www.elbalad.news/272054.aspx

تاريخ و ساعة الاطلاع : (15/ 04/ 2017) 12:25 سا

[2] رباب الاهواني ، أماني محمد ، " ابرز العمليات الإرهابية في سيناء منذ الثورة و حتى الآن" ، نقلا عن :
http://www.moheet.com/2015/04/19/2251812.html

تاريخ و ساعة الاطلاع : (14/ 04/ 2017) 10:20 سا

د)- في الجانب السياسي:

بعد سقوط نظام حسني مبارك بعد 30 عام من الحكم الديكتاتوري ، دخلت مصر ابتدءا من 11فيفري 2011 مرحلة جديدة ، سعت من خلالها إلى تحقيق التحول الديمقراطي و إعادة بناء هياكل الدولة و مؤسساتها * سميت هذه المرحلة بالمرحلة الإنتقالية ، أديرت هذه المرحلة في بدايتها من طرف المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

ما يمكن قوله عن المرحلة الإنتقالية بقيادة " الطنطاوي "، أنها كانت مشوبة بنوع من الإرتباك و عدم الإستقرار ، و ذلك بسبب غموض المؤسسة العسكرية إذ لم يظهر توجهها عن إذا كانت لديها الرغبة في حكم البلاد ، أو في أن تسلم السلطة بعد تأكدها من المحافظة على مصالحها و بأن يكون لها مكانة مميزة من خلال أحكام الدستور المزمع تأسيسه ، خاصة و انه لا يمكن اعتبار المؤسسة العسكرية مؤسسة مناهضة و مناشدة للثورة ، فمن المعروف لدى الكل بأن هذه الأخيرة هي أحد مخلفات نظام" **مبارك** ".

لقد أدى هذا التردد و جملة المعطيات التي رافقته, إلى الشعور بعدم الثقة في المؤسسة العسكرية المصرية و إن تخلت هذه الأخيرة عن ولائها و إنتمائها للنظام السابق ، و بالتالي الإنقسام وعدم توافق النخب السياسية حول المسار الذي يجب أن تسير وفقه المرحلة الانتقالية.

في جوان 2012 , تولى الرئيس "**محمد مرسي**" مرشح "**حركة الإخوان المسلمين** "رئاسة الجمهورية المصرية ، بعد تحصله على 13230131 من أصوات الناخبين ، و فوزه على نظيره " **أحمد شفيق**" الذي تحصل على 12347380 من أصوات الناخبين و ذلك بنسبة مشاركة قاربت 51.8 %[1] .

تميز الطور الثاني من المرحلة الإنتقالية هو بدوره بغياب الإستقرار فإدارة " **مرسي**" للمرحلة الإنتقالية تخللتها أخطاء واضحة أثرت سلبيا في السير الحسن لهذه المرحلة.

إن تسيير الرئيس لمصر في هذه المرحلة , كان يشوبه نوع من التردد بين الحفاظ على حالة التوافق مع المعارضة المدنية ، و كذا الحذر من الإصطدام بالمؤسسات العسكرية ، و من جهة أخرى

---

* انظر إلى كتاب الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية ، ص 155-157 .

[1] الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات المصرية :

https://www.elections.eg

تاريخ و ساعة الاطلاع : (14/ 04/ 2017) 09:20 سا

إتسمت المرحلة الإنتقالية بقيادة "**محمد مرسي**" بغياب التواصل و الحوار مع الشعب المصري ، فغابت عن خطابات الرئيس كل معالم الصراحة و الوضوح , ناهيك عن إنحيازه الواضح للأطراف المساندة له و فشله في عملية صنع القرار(تراجعه المستمر عن قرارات اتخذها) و عن طول المرحلة الإنتقالية دون مبرر واضح.

نظرا للوضع الحرج التي أصبحت تعيش فيه مصر تحت ولاية الرئيس "**محمد مرسي**" ، تأسست "حركة تمرد" * في 26 افريل 2013 و التي جمعت حوالي 22 مليون توقيع يحمل مطالب تتعلق بسحب الثقة عن الرئيس " **مرسي**" ، و جراء إنتخابات رئاسية قبل انتهاء ولاية هذا الأخير. و دعت هؤلاء إلى التظاهر يوم 30 جوان 2012 في ميدان التحرير[1] لإعتلاء أصواتهم المطالبة برحيل "**محمد مرسي**" . لكن رغم محاولات الرئيس للدفاع عن شرعيته التي تمسك بها في خطابه الأخير, و رغم الدعم و التأييد الذي حظي به من طرف بعض الفواعل السياسية مثل "**حركة تجرد**" إلا أن فشله في إدارة شؤون البلاد و في بناء قاعدة للحوار مع الشعب للإصغاء لمطالبهم.

بعد صدور بيان من قبل القائد العام للقوات المسلحة "**عبد الفتاح السيسي** "* على أمل تحقيق نوع من التوافق الوطني ، أعلن هذا الأخير في 03 جويلية 2013 و في بيان للقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية ، أذاعته التلفزة الوطنية المصرية *، عن مجموعة القرارات التي تم اتخاذها من قبل القيادة العامة ، أولها هو تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت ، إعلان إجراء إنتحابات رئاسية مبكرة و تكليف رئيس المحكمة الدستورية العليا بإدارة شؤون البلاد في المرحلة الإنتقالية لحين

---

* حركة تمرد : بدأت حركة تمرد في القاهرة وحظيت بدعم تيارات وقوى وشخصيات بارزة في المعارضة أبرزها جبهة الإنقاذ الوطني ، وحركة كفاية . انطلقت حركة تمرد من ميدان التحرير وسط القاهرة في نهاية أفريل 2013 ، تولت جمع التوقيعات لسحب الثقة من الرئيس المصري محمد مرسي ، والإعلان عن انتخابات رئاسية مبكرة بمبرر أنه لم يف بوعوده وتدهور الاقتصاد وغياب الأمن.

[1] " الإنقلاب العسكري في مصر ضد مرسي " ، نقلا عن :

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events

تاريخ و ساعة الاطلاع : (14/ 04/ 2017) 13:15 سا

* عبد الفتاح السيسي : من مواليد 1954 ، هو الرئيس السادس والحالي لجمهورية مصر العربية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، تم انتخابه لمدة 4 سنوات بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية 2014، شغل سابقاً عدة مناصب منها القائد العام للقوات المسلحة المصرية .

* أنظر إلى بيان القيادة العامة للقوات المسلحة المتوفر على الرابط التالي :

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130703_sisi_statement

إنتخاب رئيس جديد.

بعد هذا الإنقلاب و خلال المرحلة الإنتقالية التي كانت بقيادة " **عدلي منصور**" ، نظمت ثاني انتخابات رئاسية بعد 25 جانفي . و على إثر ذلك حددت اللّجنة العليا للانتخابات المصرية الفترة الممتدة بين 26 و 28 ماي كفترة لإقتراع المصريين و لإختيار رئيسهم.

و كان مرشحين الرئاسة كل من "**عبد الفتاح السيسي**" و "**حمدين صباحي** " ، و بعد إجراء هذه العملية أعلنت اللجنة العليا للإنتخابات الرسمية فوز "**عبد الفتاح السيسي** " ، ضد منافسه المرشح الرئاسي "**حمدين صباحي** " ، و ذلك بإجمالي 96 % من مجموع الأصوات .[1]

- **خلاصة الفصل:**

إن جملة الظروف السياسية الاقتصادية و الاجتماعية التي طبعت الواقع العربي قبل 2010 أدت إلى تحرك الشعوب العربية للتعبير عن رفضهم للأوضاع القائمة و للمطالبة بالتغيير و التحول الديمقراطي . و هذا ما حدث في عدد من الدول العربية باختلافا لطبائع هذه التحركات من دولة على أخرى ، و لو أنه النتائج و التداعيات المترتبة عن هذه التحركات لو تختلف في جوهرها.

[1] عبد الفتاح السيسي رئيسا لمصر رسميا ، نقلا عن :

https://www.alarabiya.net .html

تاريخ و ساعة الاطلاع : (14/ 04/ 2017) 14:45 سا

الفصل الثالث : جامعة الدول العربية و الحراك العربي

لقد حاولت جامعة الدول العربية منذ نشأتها عام 1945 أن تجعل من نفسها أحد الرموز التي يقتدى بها في الوحدة و الصمود و التوافق العربي ، خاصة ان من بين اهم أهدافها تقوية الروابط بين الدول العربية و الحفاظ على سيادتها و إستقلالها ، و كذا جعل من التسوية السلمية آلية لحل الخلافات و المنازعات التي قد تنشأ بين الدول العربية .

لكن هذا التنظيم الإقليمي العربي الذي من المفروض ان لا تقتصر مسؤوليته على حماية العمل العربي فقط بل على تطويره وفقا لما تمليه التغيرات السياسية العربية ، من خلال ما اكتسبه على مدار 72 سنة من التجربة و الخبرة في مجلات عدة ، أظهر قصوره في تحقيق الأهداف المرجوة من قبل الشعوب العربية خاصة لمّا أثبت فشله في حل أبسط النزاعات التي قامت بين الدول العربية ناهيك عن عجزه في حماية الدول من المخاطر و التهديدات الخارجية.

لقد جاءت أحداث الحراك العربي لتسلط الضوء على ضعف أداء الجامعة العربية ، و على الحقيقة المحزنة التي تكرس غياب الإرادة السياسية التي من شأنها تحقيق التكامل و الوحدة العربية ، ما يستدعي وجوب إعادة النظر في مستقبل الجامعة العربية في ظل ما يمر به الوطن العربي من تغيرات سياسية تفرض ضرورة القيام بإصلاحات جوهرية داخل الجامعة بما يتوافق و يتماشى و الواقع العربي الراهن و تغيراته المستمرة .

و في هذا الفصل الذي سنحاول أن نستعرض من خلاله دور الجامعة العربية في تعاملها مع الحراك العربي سنتطرق أولاّ إلى اهم المعيقات التي تعرقل نشاط جامعة الدول العربية في مجال تسوية النزاعات مبرزين مدى تأثير بعض العوامل على نشاط الجامعة و على فعاليته و سيكون النموذج على ذلك بالتطرق إلى الأدوار التي لعبتها الجامعة العربية منذ بداية الحراك العربي أين كان عنصر الفشل هو الأبرز عند تقييم مواقف الجامعة العربية هذا ما استدعى ضرورة التساؤل حول مستقبل هذه الأخيرة في ظّل التغيرات السياسية العربية و طرح ثلاث سيناريوهات محتملة عن مستقبل هذه الأخيرة و مآلاتها .

❖ المبحث الأول : تعامل جامعة الدول العربية مع الحراك العربي .

▪ المطلب الأول : معيقات الجامعة العربية في مجال تسوية النزاعات العربية.

لقد تأسست جامعة الدول العربية 1945 ، كأول تنظيم إقليمي عربي يسعى إلى تنظيم العلاقات و المصالح المشتركة بين الدول العربية ، بصفة تتحقق فيها تبادل المنافع و حفظ العلاقات بينهم.

إلا أنه جامعة الدول العربية– التي تضم في عضويتها إثنان و عشرين دولة عربية– و على مدى عقود طويلة من نشأتها ، لم تتمكن من لن تثبت وجودها كقوة سياسية يعد بها على المسرح الدولي ، خاصة و أن كل الجهود التي بذلتها في سبيل ذلك كانت فاترة أو سلبية في أفضل الأحوال.[1]

إن دور جامعة الدول العربية في التسوية السلمية للمنازعات ضعيف مقارنة لما تقوم به التنظيمات الإقليمية و الدولية الأخرى في هذا الشأن ، فإذا أحصينا دور هذه الأخيرة في حل المنازعات العربية القائمة بين 1945 و 2011 ، لوجدنا أن دور الجامعة العربية اقتصر على نسبة %8.95.[2]

و يظهر فشل الجامعة في عجزها عن تسوية العديد من النزاعات العربية– العربية ، فمثلا لم تنجح مساعيها في حل مشكلة الصحراء الغربية بين المغرب و جبهة البوليزاريو أين كانت الفعالية في محاولة هذا الخلاف لمنظمات أخرى أبرزها " **منظمة الوحدة الإفريقية** ". سابقا.

كما أنها فشلت في العديد من المرات ، في حماية المنطقة العربية من الضربات الخارجية التي تعرضت لها من الدول الأجنبية ، و لنا في ذلك العديد من الأمثلة لعل أهمها هي تلك المتعلقة في فشلها للتصدي للعدو الإسرائيلي في فلسطين ، إذ أن القرارات الصادرة عن مؤسسات الجامعة العربية حول القضية الفلسطينية منذ سنوات كانت مغرقة في روتينها و تكاد قدرتها على التأثير في الواقع العربي تكون منعدمة تماما[3] .

---

[1] بيل لو ، " كيف احتضنت الجامعة العربية ثورات المنطقة ؟" ، نقلا عن :
http://www.bbc.com/arabic/middleeast.shtml
تاريخ و ساعة الاطلاع : (07 /05/ 2017) 14:40 سا

[2] عمر عوينات ، "***إصلاح جامعة الدول العربية*** " ، (الرياض : جامعة المجمعة) ، ص07 .

[3] حسن نافعة ، " الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي و تحديات الحاضر و آفاق المستقبل " ، (**المستقبل العربي** ع 438 اوت 2015) ، ص ص17–38 .

الأمر نفسه كان بالنسبة لتدخلها في الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 ، فرد فعل الجامعة العربية اتجاه الحرب الأهلية كان متأخرا جدا ، إذ لم يجتمع مجلس الجامعة آنذاك إلا بعد مرور 6 أشهر عن تلك الإحداث.[1]

هذا التراجع و الفشل في تحقيق السلم و الأمن العربيين يعود في أصله إلى عدة عوامل سنحاول عرضها من خلال ما يلي:

- ✓ **حصر تدخل الجامعة العربية في القضايا التي قد تؤدي إلى حرب فقط:**

ففي ذكرنا للآليات التي نص ميثاق الجامعة العربية على إستخدامها لحل المنازعات العربية اشرنا إلى كل من الوساطة و التحكيم الذي نص عليهم الميثاق على سبيل الحصر فنجد أن إقرار الفقرة الثالثة من المادة الخامسة (05) من ميثاق الجامعة ، أن الوساطة كوسيلة سياسة لابد أن تتدخل من خلالها الجامعة العربية في النزاعات التي يخشى منها وقوع حرب بين دولتين عربيتين فقط ، أمر يعاب على واضعي ميثاق الجامعة العربية ، باعتبار أن وظيفة المنظمات الدولية – في أساسها– هي وظيفة وقائية . لذا فمن المفروض أن تدخل جامعة الدول العربية يكون فور قيام النزاع بين دولتين و ليس حتى أن تتحقق الخشية من تصاعد النزاع و تحوله إلى حرب ، من جهة أخرى فان إقرار ميثاق الجامعة بأن النتيجة التي يصل إليها المجلس في حله للنزاع القائم ليست ملزمة لأطرافه ما من شانه إلا أن يساهم في إضعاف فعالية نظام التسوية السلمية للمنازعات العربية التي تقوم بها جامعة الدول العربية. [2]

ففي النهاية ، تظل الوساطة في أصلها مبادرة ودية يسعى من خلالها الوسيط إلى إيجاد الحلول و السبل التي ترضي أطراف النزاع لشتى أنواع النزاعات التي قد تنشا بين الدول ، و لا تقتصر فقط على القضايا التي يمكن أن ينشب من خلالها حرب أو تلك المتعلقة بسيادة و استقلال الدولة .

- ✓ **ضعف الدور العسكري لجامعة الدول العربية :**

من المعروف لدى الكل مدى أهمية القوة العسكرية داخل أية منظمة خاصة و إن كانت في أصلها أداة لتحقيق و حفظ السلم و الأمن في المنطقة ، و ربما أحسن دليل على ذلك هو كل ما تقوم

[1] عوينات ، مرجع سابق الذكر ص 07 .

[2] العتيبي ، مرجع سابق الذكر ص 40 .

به قوات حفظ السلام الأممية في معظم أنحاء العالم[1] . إلا أنه و إن عدنا إلى الجامعة العربية – كتنظيم عربي من بين أهم أهدافه حفظ السلم و الأمن العربيين– فنرى أن الجامعة العربية ليست من المستخدمين للقوة العسكرية في تسويتها للنزاعات العربية و الدليل على ذلك هو غياب الجهاز العسكري في تشكيلة المنظمة ، فهي عادة ما تفضل التوجه إلى الطرق السلمية . حيث أنه لو يكن لتاريخ الجامعة العربية إلا تدخلين عسكريين فقط الأول عندما شكلت قوات الطوارئ العربية و أرسلتها إلى الكويت و الثاني كان أثناء الحرب الأهلية اللبنانية [2].

- ✓ **غياب الجهاز القضائي الكفيل بتسوية النزاعات :**

إنّ غياب الجهاز القضائي الكفيل بتسوية النزاعات العربية يشكل عائقا أمام الجامعة العربية ، عند تسويتها للمنازعات العربية و يفتح الباب للتدخل المحاكم الدولية لفض النزاعات، و بالتالي فتح المجال للتدخل الأجنبي في الشؤون العربي .

فإنشاء محكمة عدل عربية أمر ضروري ، كون *انّها تمثّل الإطار القضائي الأفضل لحلّ المنازعات . خاصة و إن نظرنا إلى جانب الإلزام في النصوص القانونية الصادرة عنها و التي تحث الدول على تنفيذ الاحكام الصادرة عنها .

لكنّ و على الرغم من المحاولات المتكررة لمجلس الجامعة العربية في إنشاء جهاز قضائي يختص بفض النزاعات العربية ، إلا أنّ جل هذه المحاولات باءت بالفشل و لعلّ أهم الأسباب في ذلك هي القصور القانوني الذي تعاني منه الجامعة العربية .

- ✓ **الطابع الاختياري الذي تبنته الجامعة في قراراتها:**

إن تغاضي ميثاق الجامعة العربية عن ذكر الجزاء الذي قد يترتب على أطراف النزاع في حالة عدم التزامهم بقرارات التحكيم ، و توكيل هذه المهمة لجهة سياسية لغياب الجهاز القضائي الذي لم تنشأه الجامعة العربية مقتصرة على الإشارة إليه في المادة عشرين من الميثاق(20)* ، بشأن إنشاء محكمة عدل عربية الذي لم يجسد و بقي مجرد حبر على ورق، أدى إلى ضعف فعالية و دور

---

[1] العتيبي ، مرجع سابق الذكر ص52 .

[2] عوينات ، مرجع سابق الذكر ص 07 .

* انظر إلى كتاب جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل ، ص ص 237–238 .

* المادة 20 : يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق ، و على الخصوص لجعل الروابط بينهما امتن و أوثق و لإنشاء محكمة عدل عربية و لتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشا في المستقبل لكفالة الأمن و السلام .

هذه الأخيرة في ممارسة مهامها المتعلق في التسوية السلمية للمنازعات ، خاصة و أن من أهم عناصر التحكيم الدولي – كما هو مذكور في إتفاقية لاهاي (**Hague Conventions**) للتسوية السلمية للنزاعات الدولية – هو اعتبار الحكم الصادر عن قضاة مختصين و المبني على أساس القانون ، يكون ملزما للأطراف و واجب قبوله و التقييد به[1] .

إذن فالطابع الإختياري الذي تبنته جامعة الدول العربية عند تأسيسها يعد من أهم الأسباب في ضعف دور الجامعة العربي في مجال تسوية النزاعات ، فمثلا عندما رفض مجلس الجامعة العربية قرار الأردن في ضم الضفة الغربية في 13 أفريل 1950 ، وهدد الأردن بتطبيق الإجراءات الصارمة في حالة ضم الأردن للضفة الغربية ، لم يكن للأردن أي رد فعل اتجاه ما وجهه لها مجلس الجامعة و شرعت في تنفيذ قرارها بضم الضفة الغربية حتى تحقق ذلك في 24 افريل 1950 ، واستندت الحكومة الأردنية في الدفاع عن قرارها على ما جاء في ميثاق الجامعة من حق الدول في عدم الالتزام بقرارات المجلس التي لم توافق عليها[2] .

✓ **تغليب القوى القطرية لمصالحها و تهميش المصلحة القومية :**

من جهة أخرى فلقد عجزت الجامعة العربية في تحقيق دورها التوحيدي و تجاوز مشكلة القطرية و الوطنية الضيقة على حساب القومية العربية ، حتى أنه من الملاحظ بأن ميثاق جامعة الدول العربية قد أتى ناطقا بالقطرية خاصة مع تمسك بعض الدول العربية التي شاركت في المشاورات التأسيسية بمفهوم" **السيادة المطلقة** " * ، خوفا منهم من تحول هذا التنظيم الإقليمي الجديد إلى أداة للتدخل في شؤونها الداخلية *، و في هذا الشأن يقول الأستاذ "**ناصيف حتي** " في كتابه" الظروف الدولية و الإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق " : " **حرص الآباء المؤسسون للجامعة الممكنة العربية على تأكيد مفهوم السيادة أو على تأكيد مفهوم الدولة ..... و وضعوا**

---

[1] عمر سعد الله ، *" القانون الدولي لحل النزاعات"*، (الجزائر : دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2008)، ص131 .

[2] أحمد يوسف أحمد ، " المتغيرات العربية " ، في : ***من أجل إصلاح جامعة الدول العربية*** ، تحرير: محمد جمال باروت،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط :02 ،2005) ، ص 75 .

* السيادة المطلقة : هي سلطة عليا و مطلقة ، و أفرادها بالإلزام و شمولها بالحكم لكل الأمور و العلاقات ، سواء تلك التي تجري داخل الدولة أو خارجها .

* انظر إلى كتاب : محمد جمال باروت ، من اجل إصلاح جامعة الدول العربية ، ص73.

الضمانات التي تكفل عدم طغيان الأمة أو القومية على الساحة العربية ، مستبعدين كل البعد مفهوم الوحدة".

ففكرة الوحدة العربية التي قانت من أجلها جامعة الجدول العربية لم تتمكن هذه الأخيرة من تحقيقها بل أصبحت التجزئة و التفكك من أهم مظاهر التي تكتسي هذا التنظيم العربي نظرا ، للغياب التام للإرادة السياسية العربية في بناء وحدة عربية ، تمكن من تحقيق المصلحة العامة لكل الدول الأعضاء و ليس دولة أو جهة معينة فحسب ، و التي من خلالها تنفذ القرارات المتخذة في المجلس و لا تظل مجرد حروف حبيسة السطور أو مجرد مواقف لفظية غير مجسدة في أرض الواقع.

✓ **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الجامعة العربية :**

حتى و إن كان عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الجامعة العربية هو من أحد المبادئ التي حرصت الجامعة العربية ، على وجوب الإلتزام به من قبل الدول الأعضاء و من قبل المنظمة نفسها ، إلا أنه و إن كان هذا المبدأ في جانب منه يخدم مصالح الدول الأعضاء و يؤكد عن سيادتها الكاملة ، لكن في الوقت نفسه فهو يقف كعقبة من شأنها أن تعرقل من نشاط مجلس الجامعة في ممارسة مهمتها في مجال تسوية المنازعات العربية و بالتالي في حفظ السلم و الأمن في المنطقة .

إن جل هذه العوامل المذكورة و التي شكلت عائقا للجامعة العربية في حلها للمنازعات ، تقودنا إلى الاستنتاج بأن أكبر مشكل و معرقل لنشاط الجامعة في مهامها المتعلق بالتسوية و حفظ السلم و الأمن ، هو ميثاق جامعة الدول العربية و أنظمة الجامعة و ما يحويه هؤلاء من أمور ما من شأنها إلا أن تؤدي إلى ضعف نشاط الجامعة العربية و ركوده .

- **الشكل رقم 03 : المعيقات التي تعرقل الجامعة العربية في مهامها المتعلق بتسوية النزاعات العربية.**

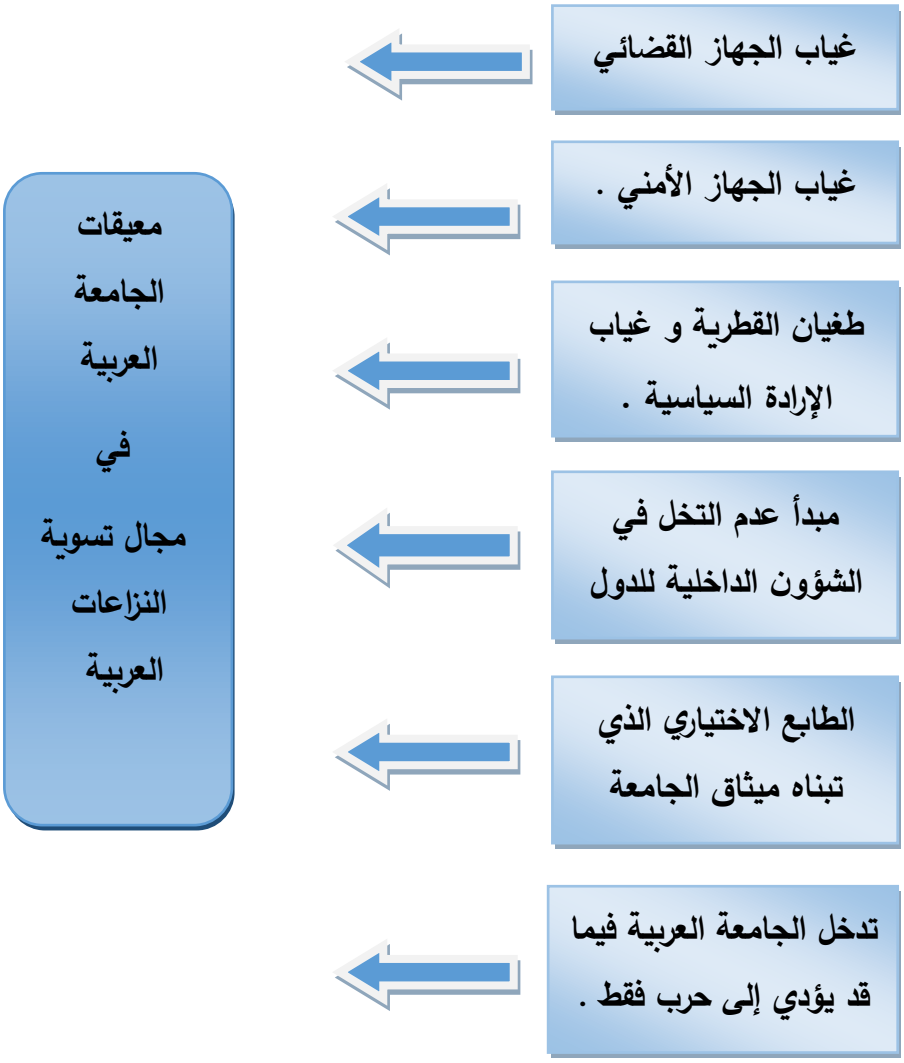

- **المصدر: الطالبة اعتمادا على مصادر الدراسة .**

- **المطلب الثاني: مواقف جامعةالدول العربية من أحداث الحراك العربي .**

شأنها شأن معظم الأنظمة في الوطن العربي ، تفاجأت جامعة الدول العربية من الحركات الاحتجاجية التي عرفتها عدد من الدول العربية ابتدءا من أواخر عام 2010 ، خاصة و أن الجامعة تفتقر للتراث الذي يمكن أن يساعدها في التحرك في مثل هذه الحالات ، حيث انه ليس في تاريخ هذه الأخيرة ميراث من القناعات و المبادئ الخاصة بدعم حركات التغيير الداخلية [1].

فلما انتفضت الشعوب العربية و قررت بأن تقف في وجه أنظمة الحكم الإستبدادية التي مكثت لعقود طويلة على رأس السلطة ، و لما إعتلت أصوات الشعوب العربية المطالبة بالتغيير و التحول الديمقراطي، وجدت جامعة الدول العربية نفسها أمام الأمر الواقع و مجبرة على إتخاذ المواقف و الإجراءات إزاء ما يحدث من تغيرات سياسية في الوطن العربي ، مواقف كشفت حقيقة الأزمة التي تعيشها جامعة العربية و عجزها إلى تحقيق أهم ما تصبو إليه و هو تحقيق التعاون و العمل العربي المشترك و بالتالي ضعفها الفادح في التعاطي مع أحداث الحراك العربي .

فإذا كان عنصر المفاجئة الذي جاء به الحراك في تونس و مصر هو السبب في فشل جامعة الدول العربية في التعامل مع هذه الأحداث و إتخاذ المواقف المناسبة إزاءها ، فإن هذا العنصر قد زال و إن الجامعة قد اكتسبت نوع من التجربة مكنتها من إتخاذ موقفا واضحا نوعا ما اتجاه كل من الأحداث الليبية و السورية .

بغض النظر عن الأزمة اليمنية ، و التي فضلت الجامعة العربية منذ المراحل الأولى منها ، تسليم الملف اليمني إلى مجلس التعاون الخليجي و توكيله مهمة تسوية النزاع الداخلي و التوفيق بين الرئيس اليمني " **علي عبد الله صالح** " و المعارضة اليمنية .

- موقف الجامعة العربية من الحراك في تونس و مصر :

فبالحديث عن موقف جامعة الدول العربية من الحراك الذي شهدته تونس إبتدءا من تاريخ 17 ديسمبر 2010 ، و ما تلاه من تغيرات سياسية في تونس و في عدد من الدول العربية الأخرى ، فالجدير بالذكر أن عنصر المفاجئة الذي أحدثه التصاعد السريع لوتيرة الأحداث و قصر مدة الحراك في تونس الذي دام اقل من شهر واحد ، وضع جامعة الدول العربية في موقف حرج و معبّر عن فشل

[1] معتز سلامة ، جامعة الدول العربية و تحديات ما بعد الثورة ، نقلا عن :
https://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/04/21/ .html
تاريخ و ساعة الاطلاع : (12 /05/ 2017) 21:30 سا

الجامعة العربية في التعاطي مع الأحداث و في مواكبتها . فالمتتبع لنشاط جامعة الدول العربية في تلك الفترة يلاحظ بأن قرارات الجامعة العربية أو بالأحرى مجلس الجامعة العربية كانت محتشمة ، إن لم تكن منعدمة بشأن ما مرت به تونس عقب حرق " **البوعزيزي** " لنفسه و قيام الحركات الاحتجاجية .

فالجامعة العربية التي اعتبرت ما عرفته تونس من أحداث شأن داخلي لا علاقة لها فيه اكتفت بالدعوة إلى ضرورة وقف أعمال العنف التي اكتسحت الدولة بعد 17 ديسمبر، و إلى فتح أبواب الحوار بين النظام القائم و الشعب التونسي و كافة فواعل مجتمع المدني لإحداث نوع من التوافق الوطني[1] .

أما عن موقف جامعة الدول العربية اتجاه حراك 25 جانفي 2011 ، فكان أكثر حرجا مما كان عليه اتجاه تونس خاصة و أن الأمين العام للتنظيم الإقليمي العربي آنذاك **عمر موسى** [*]" كان من مصري الجنسية ، و كون هذا الأخير قد شغل مناصب عدة في نظام "**مبارك**" كوزير الخارجية و سفير للجمهورية المصرية في العديد من دول العالم , دفع بالعديد إلى اعتبار " **عمر موسى** " محسوب على النظام السابق [2] ، و أن العلاقة التي تربط الأمين العام السابق بنظام "**مبارك** "هي إحدى أهم الأسباب المفسّرة لعدم تدخل للجامعة العربية و عدم تقييم موقفها بوضوح ايزاء ما حدث في مصر آنذاك .

إن المسلمة التي انطلق منها هؤلاء ليست بعيدة من الصواب, فإذا تساؤلنا كيف كانت ردود أفعال الجامعة العربية عند قيام الحركات الاحتجاجية في مصر ؟

فالإجابة تكون بأن الجامعة إلتزمت الصمت عند بداية الأحداث ، إذ حاولت أن تتخذ نوع من الحياد الذي هو في حقيقة الأمر "حياد سلبي" و معبرا ف عن الإنحياز لنظام "**حسني مبارك**" .

---

[1] إبراهيم منشاوي سؤال المستقبل جامعة الدول العربية إلى أين ؟ ، نقلا عن:

http://www.acrseg.org/2585

تاريخ و ساعة الاطلاع : (12 /05/ 2017) 21:20 سا

[*] عمرو موسى : الاسم الكامل " عمرو محمود أبو زيد موسى" ، من مواليد 03 أكتوبر 1936 حاصل على شهادة حقوق في جامعة القاهرة 1958 ، سياسي و دبلوماسي مصري تقلد عدد من المناصب ، أهمها : أمين عام سادس لجامعة الدول العربية من سنة 2001 إلى سنة 2011 .

[2] عمرو موسى: لست محسوبا على نظام "مبارك" ... و اختلفت معه بشأن العلاقة مع إسرائيل ، نقلا عن:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/116660

تاريخ و ساعة الاطلاع : (11 /05/ 2017) 22:03 سا

و في هذا السياق فلقد كانت الانتقادات الموجهة للجامعة العربية كثيرة و من قبل العديد من الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، منها تونس و التي اعتبرت أن موقف الجامعة حول مصر لا يمثّلها ولا يمثّل قناعاتها ، هذا ما أكّده الناطق الرسمي لرئاسة الجمهورية آنذاك "**عدنان منصور**" قائلا :

" نستنكر الموقف الذي عبّر عنه السّيد الأمين العام لجامعة الدول العربية اتجاه الأزمة المصرية ، حيث أن السّيد الأمين العام للجامعة العربية تصرف كمصري منحاز لطرف من الأطراف و ليس كأمين عام للجامعة ، والموقف الذي عبر عنه لا يلزم تونس أولا و لا يلزم الجامعة العربية ثانيا لأنه موقفا لم يتم التشاور فيه " [1].

إن الإنحياز الذي تحدثنا عنه سابقا لم يكن هكذا فحسب ، إذ تم العثور على وثائق سرية وحساسة أظهرت مراسلات لجهاز أمن الدولة ، و تقارير مفصلة عن أدوار و مهام أوكلت للعديد من الشخصيات لإخماد حراك 25 جانفي ، من بينهم الأمين العام لجامعة الدول العربية " **عمر موسى** " الذي إستعان به الجهاز الإستخباري المصري لفض المتظاهرين من ميدان التحرير.

- موقف الجامعة العربية من الحراك في ليبيا و سورية :

في ليبيا و بعد قيام الحركات الاحتجاجية المنادية بسقوط نظام" **القذافي** " و ما تلاها من اشتباكات أدت إلى قيام حرب أهلية في ليبيا ، دعت جامعة الدول العربية إلى تدخل الفواعل الأجنبية لتسوية الأزمة الليبية و على رأسها التدخل العسكري لمجلس الأمن وعند صدور القرار 1973 لمجلس الأمن في 17 مارس و 2011 [*] ، و هذا يتعارض تماما مع م قررته سابقا في القرار رقم 7298 و الذي عبرت فيه عن رفضها التام لأي شكل من أشكال التدخل الأجنبي ، لكن ضعف الجامعة في التعاطي مع الأزمة الليبية بدا واضحا خاصة و أنه حتى بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا ، لم يكن للجامعة العربية ظهور لجهود أو مساهمات في إعادة بناء مؤسسات الدولة التي دمرت تماما من جراء الأحداث ، بالرغم من الوعود التي تتقدم بها الجامعة و التي تحاول من خلالها التأكيد على الأهمية التي توليها الجامعة العربية للملف الليبي . و في هذا السياق يقول الأمين العام الحالي

[1] تصريح الناطق الرسمي لرئاسة الجمهورية التونسية : عدنان منصور، نقلا عن :
https://www.youtube.com/watch?v=Yx8VjfxP7qY
تاريخ و ساعة الاطلاع : (11 /05/ 2017) 22:20 سا

[*] انظر إلى القرار رقم: 1973 الصادر عن مجلس الأمن" منظمة الأمم المتحدة " ، بتاريخ 17 مارس 2011.

للجامعة " **أحمد أبو الغيط** *" ، في لقاء له مع رئيس مجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني :

" الجامعة العربية قد عقدت العزم على أن تأخذ على عاتقها إيجاد مخرج سريع وناجع لإشكاليات الملف الليبي وذلك بالسعي للتقريب بين الأطراف المتنازعة ، وإنهاء حالة النزاع والاقتتال التي مزقت البلد ".[1]

-جدول رقم 04 : قرارات جامعة الدول العربية بشأن الحراك الليبي.*

قرار الجامعة / تاريخ صدوره	أهم ما نصّ عليه القرار
قرار رقم: 7298 / بتاريخ 02 مارس 2011 .	▪ التنديد بالجرائم المرتكبة ضدّ التظاهرات الشعبية السلمية في المدن الليبية. ▪ االدعوة مجددا إلى وقف إطلاق النار و أعمال العنف ضدّ المدنيين . ▪ مطالبة السلطات الليبية برفع الحظر عن وسائل الإعلام. ▪ تسهيل مرور و مغادرة الأجانب. ▪ الرفض التام لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا . ▪ فرض خظر جوّي و التنسيق بين جامعة الدول العربية و الإتحاد الإفريقي بهذا الشأن .

* احمد أبو الغيط: من مواليد 12 جوان 1942 ،,خريج جامعة عين الشمس المصرية، ,تقلد عدة مناصب منها وزير الخارجية المصرية وهو حاليا الأمين العام لجامعة الدول العربية ، بعد تعيينه خلفا لنبيل العربي بتاريخ 10 مارس 2016.

[1] أبو الغيظ : الملف الليبي يتصدر أولويات الجامعة العربية ، نقلا عن :

www.libya-al-mostakbal.org .html

تاريخ و ساعة الاطلاع : (12 /05/ 2017) 00:20 سا

* انظر إلى الملف الوثائقي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ،المتضمن لقرارات جامعة الدول العربية بشأن تطور الوضع في ليبيا من : 22 /02/ 2011 و على غاية 2016/09/21 .

قرار رقم : 7360 / بتاريخ 12 مارس 2011 .	▪ الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوريا . ▪ إقامة مناطق آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف، كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية لأبناء الشعب الليبي والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات، مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية لدول الجوار. ▪ مواصلة التنسيق إزاء الموقف في ليبيا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي .
تبني مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم :1973 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 17 مارس 2011 .	▪ فرض منطقة حظر جوّي على حركة الطيران العسكري في ليبيا و إتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين .

– **<u>المصدر :</u> الملف الوثائقي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، المتضمن لقرارات جامعة الدول العربية بشأن تطور الوضع في ليبيا .**

- **خريطة رقم 03: التدخل العسكري في ليبيا عام 2011 .**

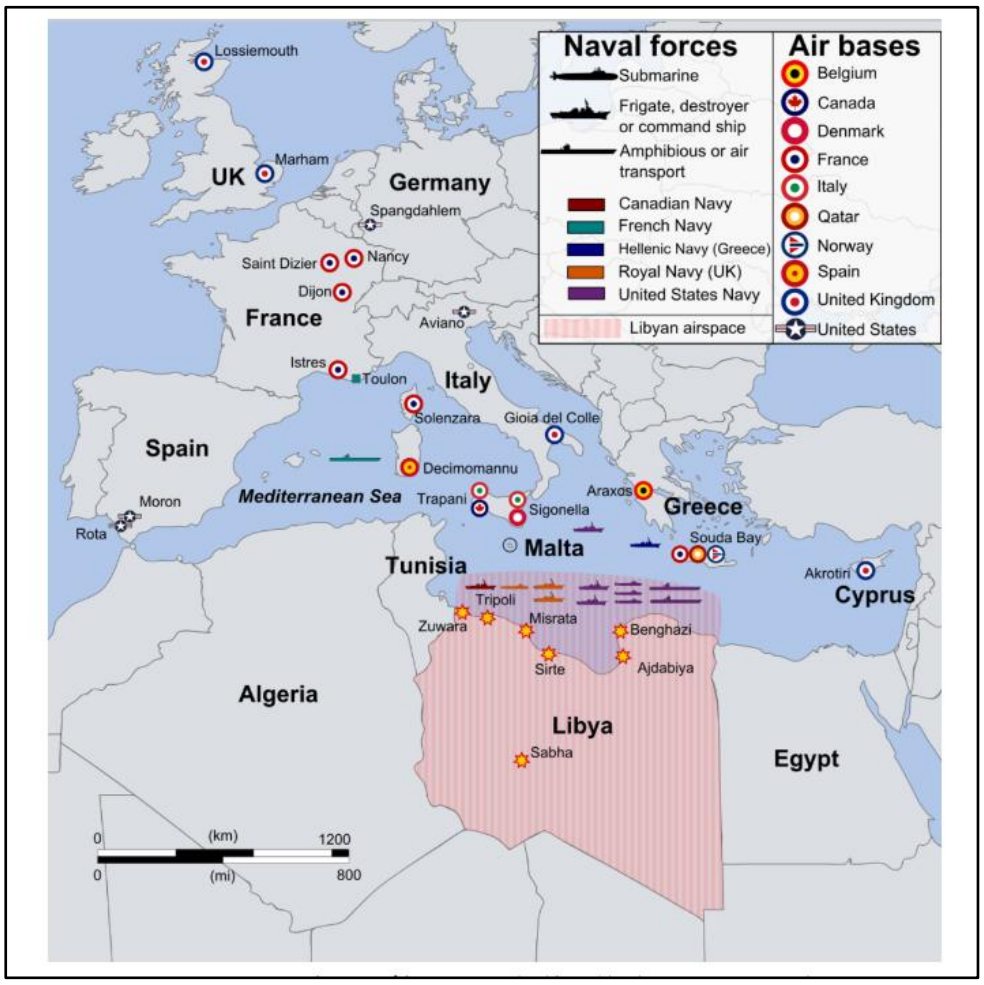

- **المصدر: الموقع الإلكتروني لموسوعة المعرفة :** http://www.marefa.org .

❖ تظهر الخريطة سيطرة الجيوش الأمريكية و البريطانية على الفضاء الجوّي لليبيا ، و التي كانت متمركزة أساسا على الشريط الساحلي الليبي .

إنّ ضعف الجامعة في التعاطي مع الأزمة الليبية بدا واضحا خاصة و أنه حتى بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا ، لم يكن للجامعة العربية ظهور لجهود أو مساهمات في إعادة بناء مؤسسات الدولة التي دمرت تماما من جراء الأحداث ، بالرغم من الوعود التي تتقدم بها الجامعة و التي تحاول من خلالها التأكيد على الأهمية التي توليها الجامعة العربية للملف الليبي . و في هذا السياق يقول الأمين العام الحالي للجامعة " **احمد أبو الغيط** *" ، في لقاء له مع رئيس مجلس الرئاسي

* احمد أبو الغيظ : من مواليد 12 جوان 1942 ،خريج جامعة عين الشمس المصرية، ,تقلد عدة مناصب منها وزير الخارجية المصرية وهو حاليا الأمين العام لجامعة الدول العربية ، بعد تعيينه خلفا لنبيل العربي بتاريخ 10 مارس 2016.

لحكومة الوفاق الوطني :

" الجامعة العربية قد عقدت العزم على أن تأخذ على عاتقها إيجاد مخرج سريع وناجع لإشكاليات الملف الليبي وذلك بالسعي للتقريب بين الأطراف المتنازعة ، وإنهاء حالة النزاع والاقتتال التي مزقت البلد". [1]

أما فيما يتعلق بالملف السوري بعد قيام الحركات الاحتجاجية ، فرّد فعل الجامعة اتجاه الأحداث السورية كان بعد أشهر من قيام هذه الأخيرة ، و في هذا الصدد فقد كان للجامعة العربية مجموعة من البيانات الصادرة عن مجلس الجامعة بشأن تطور الأوضاع في سورية من بينها .

- **جدول رقم 05 : بيانات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطور الأوضاع في سورية*** .

رقم البيان / تاريخ صدوره	مقتضى نص البيان
البيان رقم : 148 / بتاريخ 27 أوت 2011	- الدعوة إلى ضرورة وضع حدّ لإراقة الدماء وسحب كل المظاهر العسكرية من المدن السورية ، و إحترام حق الشعب في الحياة الكريمة الآمنة . - إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، أو المعتقلين بتهم المشاركة في الاحتجاجات الأخيرة . - فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية ، ويتحول إلى حام لعملية التحول والإصلاح - تعويض المتضررين وجبر كل أشكال الضرر الذي لحق بالمواطن .

[1] أبو الغيظ : الملف الليبي يتصدر أولويات الجامعة العربية ، نقلا عن :
www.libya-al-mostakbal.org .html
تاريخ و ساعة الاطلاع : (12 /05/ 2017)00:20 سا

* انظر إلى الملف الوثائقي الإسترشادي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية المتضمن للبيانات و القرارات بشأن تطورات الأوضاع في سورية من 27 أوت 2011 و إلى غاية 26 مارس 2014 .

البيان رقم :152 / بتاريخ 13 سبتمبر 2011	– العمل على تحقيق وقف شامل وفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف. – ضرورة إجراء إصلاحات سياسية عاجلة في إطار حوار وطني شامل. – إرسال وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رفيع المستوى، للقيام بالمهمة الموكلة إليه في سورية بعد وقف إطلاق النار

– **المصدر: الملف الوثائقي الإسترشادي للامانة العامة المتضمن للبيانات بشأن تطورات الأوضاع في سورية.**

و بالحديث عن بعض من قرارات الجامعة العربية بشأن الحراك في سورية:

في تاريخ 12 نوفمبر 2011 أصدرت جامعة الدول العربية قرار بشان تعليق عضوية الجمهورية العربية السورية و ذلك بعد أشهر من قرارها بتعليق عضوية الجماهيرية الليبية ، و في هذا السياق صرح الأمين العام لجامعة الدول العربية " **نبيل العربي** " * قائلا :

" ليس في قرار تعليق العضوية الخروج و لا طلب تدخل و لا أي شيء من هذا القبيل و مهما قات الحكومة السورية .[1]

و لقد تضمن هذا القرار الإعتراف الضمني بالمعارضة ، إذ دعت الجامعة عقب قرارها بتعليق العضوية بضرورة عقد إجتماع طارئ مع المعارضة السورية بالقاهرة ، و ذلك بغية الإتفاق على رؤية موحدة بشأن المرحلة الإنتقالية المقبلة في سوريا .

* نبيل العربي : من مواليد 15 مارس 1935 ، قانوني حاصل على شهادة من جامعة القاهرية المصرية, و جامعة نيويورك الأمريكية . تقلد عدة مناصب منها وزير خارجية الحكومة المصرية عام 2011 ، و كذا امين عام لجامعة الدول العربية من سنة 2011 إلى سنة 2016.

[1] تصريح الأمين العام للجامعة العربية " **نبيل العربي**" ، نقلا عن:

https://www.youtube.com/user/euronewsar/videos

تاريخ و ساعة الاطلاع : (12 /05/ 2017)00:50 سا

بتاريخ 16 نوفمبر 2011 أصدر مجلس جامعة الدور العربية القرار رقم 7439 [1] بالموافقة على مشروع البروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية ، والمكلفة بالتحقق من تنفيذ بنود الخطة العربية لحل الأزمة السورية وتوفير الحماية للمدنيين السوريين ، و بناءا على تقرير البعثة المرسلة من قبل الجامعة لمراقبة الأوضاع في سورية في الفترة الممتدة بين (24 ديسمبر 2011 و 18 جانفي 2012) ، قرر مجلس الجامعة المنعقد في دورته الغير عادية في 22 جانفي 2012 [2] ، بضرورة وقف كافة أعمال العنف والقتل من أي مصدر كان , حماية للمواطنين السوريين و طالب مجلس الحكومة السورية بمجموعة من الأمور أهمها ضمان حرية التظاهر السلمي بمختلف أشكاله وعدم التعرض للمتظاهرين ، و إنشاء هيئة مستقلة مفوضة للتحقيق في الإنتهاكات التي تعرض لها المواطنون والبت فيها وإنصاف الضحايا.

إلا أن جل هذه القرارات التي أخذتها الجامعة العربية في محاولتها لإيجاد الحلول ، و السبل لتجاوز الأزمة السورية و نشر الأمن في المنطقة ، لم تمكنها من إيجاد الحلول النهائية و التي من شأنها أن ترضي كل الأطراف. و حتى بعد تعيين الأخضر الإبراهيمي في 2012 كمبعوث مشترك للجامعة العربية و للأمم المتحدة ، بهدف التوسط و إيجاد الحلول للنزاع القائم بين نظام الأسد والمعارضة السورية لم يمكن هنالك جديد أو تطور بشأن التسوية و الحل للأزمة السورية .

إن الأزمة السورية التي طال أمرها و التي هي حاليا في عامها السادس ، كشفت وجها من القصور السياسي و المهني للجامعة العربية ، فعلى الرغم من إدراج هذه القضية في القمم الستة المنعقدة منذ قيام الحراك في سورية و رغم كل الخلافات التي أفرزتها هذه الأخيرة بين الدول العربية إلا انه لم يتم إيجاد المخرج و الحل الفعال لهذه الأزمة .

---

[1] تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية في سورية ، نقلا عن :

http://www.voltairenet.org/article172598.html

تاريخ و ساعة الاطلاع : (13 /05/ 2017) 10:20 سا

[2] قرار جامعة الدول العربية متابعة تطورات الوضع في سورية ، نقلا عن:

http://www.voltairenet.org/article173262.html

تاريخ و ساعة الاطلاع : (13 /05/ 2017) 11:29 سا

❖ **المبحث الثاني: مستقبل الجامعة العربية في ظل التغيرات السياسية العربية الراهنة.**

إنّ الحديث عن مستقبل جامعة الدول العربية في الوقت الراهن امر بالغ الصعوبة و التعقيد فالمعطيات التي تقدمها الأوضاع العامة في العالم العربي غير مفرحة و في نفس الوقت مشوبة بالغموض لذلك فغنه لمن الصعب التكهن برواية او سيناريو واحد عن مستقبل الجامعة العربية في ظل التغيرات السياسية الراهنة و انطلاقا من ذلك سوف نطرح ثلاث سيناريوهات لمستقبل جامعة الدول العربية :

▪ **المطلب الأول : السيناريو الأول { بقاء الجامعة العربية و تكريس الوضع الراهن}.**

لقد تباينت كثيرا وجهات النظر عند نشأة الجامعة العربية حول مدى صحة الركائز التي استندت عليها الجامعة العربية عند نشأتها إذ هنالك العديد من الآراء التي تجزم بأن هذا التنظيم العربي هو مجرّد مشروع أجنبي نفّذته الحركات الاستعمارية المسيطرة على الدول العربية آنذاك مشروع بريطاني فرنسي أقيم بهدف السيطرة على المنطقة العربية في الحاضر و المستقبل و من أجل بسط نفوذه وتحقيقا لمصالحه و أطماعها الخاصة و انطلاقا من قناعة هؤلاء و بحسب رؤيتهم الخاصة فإن ميثاق الجامعة و هياكلها المختلفة ما هم إلا صورة تعكس حقيقة التنظيم الإقليمي الهزيل الذي يحمل في طياته عوامل فنائه و هذا ما يبرر القصور الفادح الذي تعانيه الجامعة العربية منذ العقود الأولى لنشأتها و إلى غاية يومنا هذا دائما وفي هذا السياق هنالك من يرى بأن الجامعة العربية قد إنتهت كتنظيم إقليمي عربي منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 لمّا اتسم موقف الجامعة العربية مثل العادة بالمدّ و الجزر اذ اعتبرت الجامعة العربية أنّ قرار مجلس الأمن الدولي 1483* بمثابة وسيلة لتحقيق أمر تشكيل حكومة عراقية ممثلة ومنتخبة انتخابا حرا و في موقف آخر لها يعبر عن تدبدب قراراتها قررت الجامعة تعليق عضوية العراق بالرغم من أنها عضو مؤسس للجامعة منذ نشأتها 1945 .[1]

* قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 : هو القرار الذي اعتمد في 22 ماي 2003، بعد أن أشار إلى جميع القرارات السابقة بشأن الحالة بين العراق والكويت ، رفع المجلس العقوبات التجارية المفروضة على العراق (باستثناء حظر الأسلحة) وأنهى برنامج النفط مقابل الغذاء . وقد صاغت الولايات المتحدة القرار، وشاركت في رعايته إسبانيا والمملكة المتحدة وقد وافق عليه 14 من بين 15 عضوًا من أعضاء مجلس الأمن لأن سوريا لم تشارك في التصويت .

[1] خلود محمد خميس ، " دور الجامعة العربية في المسألة العراقية " ، (**دراسات دولية** ، ع :33 ، 2007) ، ص ص 69-87 .

إن الرؤية التي تقدم بها هؤلاء و إن كانت مندفعة نوعا ما إلا أنها ليست مجانبة للصواب فالجامعة العربية فالنوايا العربية و الإرادات السياسية العربية في سبيل حفظ وحدة و تماسك الكيان العربي و في إرساء تنظيم إقليمي مبني على ركائز صحيحة لتحقيق التوافق و الإنسجام الرفاهية =والازدهار بالمشاريع الاقتصادية المنيرة ضئيلة إن لم تكن منعدمة خاصة و أن مآلات جامعة الدول العربية أدّت إلى ترسيخ منظومة عربية تعبّر عن الإرادات الفردية للأنظمة و قادتها و ليس إرادات الشعوب التي هي بحاجة إلى أن تضمن حقوقهم و أن تصان مصالحهم .

إن إعادة ترميم المنظومة العربية بما يحقق لها الإرتقاء إلى مقامها الأصلي يتطلب إقامة إصلاحات جوهرية لكن كون أن موضوع الإصلاح مرتبط في جزء كبير منه بالاستقرار العربي وبالنظر إلى كل ما يشهده الوطن العربي حاليا من عدم إستقرار مصطحب بالتغيرات المستمرة فستظّل الجامعة العربية على وضعها الحالي فلن يطرأ عليها أي تغيير سواء على مستوى تعديل الميثاق المنشئ لها و الذي بات يفتقر لأدنى درجات الفعالية أو حتى على مسوى هياكله المختلفة التقليدية و المفتقرة للمرونة

إذن فمستقبل جامعة الدول العربية بات متعلق و مرتبط أساسا بالأوضاع الراهنة التي يمّر بها الوطن العربي الغير مستقرة في عدّة نواحي منها ما يجعلنا نقرّ بالاحتمال الكبير لوقوع الجامعة في أزمة و إضطراب خاصة و أنّ الوضع الحالي لا يبشر بالخير للوطن العربي و للجامعة العربية على حد سواء في ظّل التجزئة السياسية الذي يعاني منها الوطن العربي و من جهة أحرى فإنّ دور الجامعة العربية اتجاه القضايا العربية الراهنة سيبقى محدودا و ضيّقا اذ من الصعب أن تتحوّل الجامعة في ظّل هذه الأوضاع و في فترة وجيزة إلى فاعلا مؤثرا من خلال قراراته و متمكنا من إيجاد السبل و الآليات الفعّالة لفض الأزمات الراهنة أو لأزمات مستقبلية

- **المطلب الثاني : السيناريو الثاني { إصلاح جامعة الدول العربية }**

لا طالما وجّهت لجامعة الدول العربية منذ بداياتها عديد الانتقادات فيما يخص محدودية الدور التي تقوم به اتجاه ما يشهده الوطن العربي من تغيرات مستمرة ، و ذلك في جوانب عدّة خاصة فيما يخص الآليات التي تستخدمها لتسوية النزاعات و التي تشكل عائقا لها في ممارسة مهامها ، بغض النظر عن الكثير من المشاكل الأخرى التي تعانيها الجامعة خاصة و انها باتت حبيسة المفاهيم والهياكل التي لا تتغير و لا تتطور مع التطورات التاريخية .

لقد تعددت الدعوات والمبادرات الرامية لإحداث الإصلاح في جامعة الدول العربية ، منها :

اليمنية ، الليبية ، السودانية ، القطرية ، السعودية ، المصرية ... الى غيرها .

لابد من الإشارة إلى المشروع الجزائري لإصلاح جامعة الدول العربية ، فلقد دعت الجزائر في عديد المرات إلى إقامة إصلاحات عميقة لجامعة الدول العربية ، و أول دعوة لها كانت عام 2005 ، عند احتضان الجزائر لقمة الجامعة العربية ، إذ قدم وزير خارجيتها أنذاك " **عبد العزيز بلخادم** " مقترح تضمن سبعة 07 أوراق و لقت ترحيب من عدة دول كمصر و السعودية [1].

تضمن مشروع الإصلاح الذي تقدمت به الجزائر مقترحات بتعديل ميثاق الجامعة العربية ، إنشاء برلمان عربي و محكمة عدل عربية و كذا مجلس أمن عربي . بالإضافة إلى تدوير منصب الأمين العام بحيث يتناوب عليه بين الدول الأعضاء ، و لا يكون حكر على دولة المقر (مصر) ، إلا أن هذا المقترح الأخير رفض من الطرف المصري الذي رفض التخلي عن الأمانة العامة للجامعة[2].

و لقد أعادت الجزائر طرح مشروع الإصلاح مجددا عام 2015 في الدورة الثامنة و العشرين لقمة الجامعة ، التي أقيمت بالأردن و ذلك بعد تسعة سنوات من إقتراحها الأول و التي أكدت فيه عن ضرورة تجسيد المشاريع المطروحة سابقا .

---

[1] " الجزائر تغرد في الجامعة العربية مع السرب و خارجه " ، نقلا عن:

http://www.alarabonline.org/article/manifest.html

تاريخ و ساعة الاطلاع : (10 /05/ 2017) 54: 16 سا

[2] " الجزائر تدعو لإصلاح عميق لجامعة الدول العربية يشمل ميثاقها وهياكلها " ، نقلا عن:

http://mtapost.com/index.php/page/post_default?postID=1463

تاريخ و ساعة الاطلاع : (10 /05/ 2017) 18 :20

- **الشكل رقم 04 : المبادرة المصرية و السعودية لإصلاح جامعة الدول العربية.**

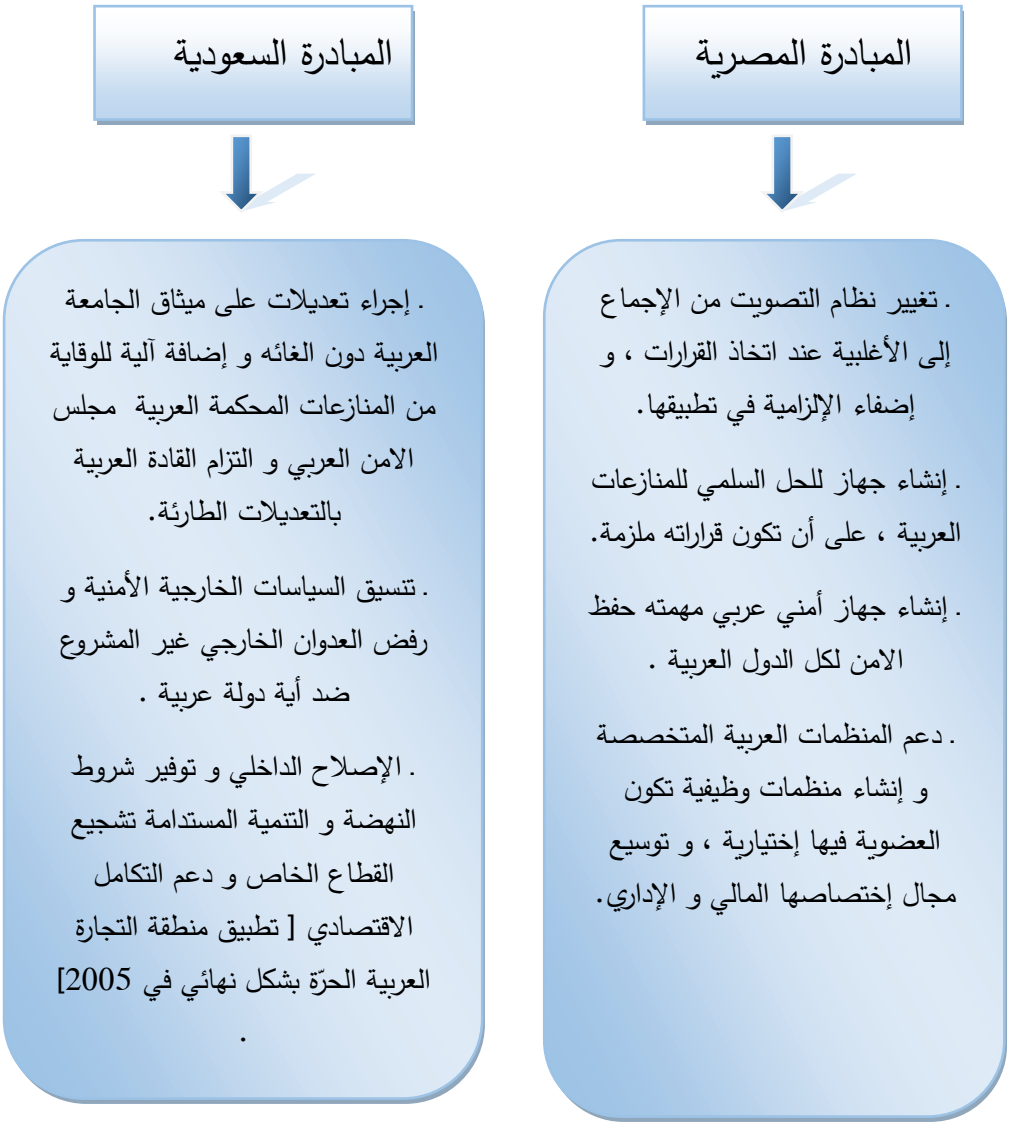

- **المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المرجع : أجل إصلاح جامعة الدول العربية ، تحرير : محمد جمال باروت .**

ما يمكن قوله حول المبادرات التي ذكرناها ، زيادة إلى عديد المبادرات الأخرى ، أنها مبادرات جيّدة كانت تهدف إلى خدمة الصالح العام العربي و ترميم الجامعة العربية و ميثاقها. لكن غياب المتابعة و الحرص على تكريس مشروعات الإصلاح من قبل الجامعة العربية من جهة ونظرا لغياب الإرادة السياسية الحقيقية للدول العربية ، حال دون تفعيل هذه المشاريع على أرض الواقع.

لقد حاولت الجامعة العربية إلى أن تبعث الأمل في نفس الدول العربية بشأن إحداث التغيير و التطوير في المنظومة العربية، و ذلك من خلال تأكيدها على أن الجامعة ستعمل جاهدة على تعديل ميثاقها وعلى تكريس ما تقدمت به الدول العربية من مشاريع إصلاحية . و لنا في ذلك تصريح نائب الأمين العام آنذاك لجامعة الدول العربية "**عمرو موسى** " ، الدبلوماسي الجزائري " **أحمد بن حلي** " *عندما قال :

" إن عمرو موسى يولي عملية إعادة الهيكلة اهتماماً شخصياً منذ تولي مهام منصب الأمين العام ، وهو ما دفعه إلى تقليص إدارات الجامعة العربية من 85 إلى 45 إدارة فقط ، و استحداث إدارات جديدة مثل إدارة آسيا وإدارة شؤون نزع السلاح .....إن قضية تعديل ميثاق الجامعة العربية تشغل حيزاً كبيراً من تفكير واهتمامات القادة والزعماء العرب ، الذين تقدموا بمقترحات التعديل وفي مقدمتها مشروع مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير "عبد الله بن عبد العزيز" *ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني ، الذي ركز على استحداث آلية لفرض التزامات على الدول الأعضاء لتنفيذ قرارات الجامعة التي تتخذ على مستوى القمة أو مجالس الوزراء " [1].

لاشك في أن ما أفرزته التغيرات العربية مع بروز الحركات الاحتجاجية ، بدءًا من تونس ، مصر ليبيا ، سوريا ، اليمن و البحرين ، التي طالبت بإحداث التغيير في الأنظمة السياسية و تحقي الديمقراطية ، اثرت بشكل كبير على جامعة الدول العربية باعتبار أنه لا يمكن الحديث عن مستقبل للجامعة الدول العربية بمعزل عن مستقبل العرب و العكس كذلك .

---

* أحمد بن حلي هو دبلوماسي جزائري سابق ، يشغل حاليا نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس القطاع السياسي في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ورئيس إدارة مجلس الجامعة. إضافة إلى ذلك ، يشرف ابن حلي على الأمانة الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، .ثاني شخصية تتولى هذا المنصب بعد التونسي نور الدين حشاد، وهو النائب الوحيد الذي تم التجديد له نظرًا لكفاءته وخبرته الطويلة في منظومة العمل العربي المشترك .

*عبد الله بن عبد العزيز هو عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي آل سعود (1924 – 2015)الملك السادس للمملكة العربية السعودية، ويلقب بخادم الحرمين الشريفين .

[1] " تصريح أحمد بن حلي : 03 محاور "سعودية " للإصلاح الحقيقي في الجامعة العربية" ، نقلا عن :
http://www.alyaum.com/article/1100259
تاريخ و ساعة الاطلاع : (10 /05/ 2017) 15: 20 سا

لقد كانت مساعي جامعة الدول العربية في مواكبة التطورات القائمة و محاولة إيجاد السبل و الآليات لتسوية الأوضاع محدودة و محتشمة ، فالمشاكل التي عانت و لا تزال تعاني منها الجامعة العربية لم تحل بعد و الإصلاحات الباعثة نحو تحسين مردود الجامعة العربية ، لم تجسد من قبل هذه الأخيرة . و بذلك لم تتمكن من تحقيق النقلة النوعية للتحوّل من جامعة أنظمة و دول إلى جامعة شعوب و مرتكز لصناعة التوافق و الأفكار الرامية لتقدم الأمة العربية[1] .

إن التغيرات الراهنة في الوطن العربي تسوجب دّق ناقوس الخطر ، و جعل من خطوة الإصلاح ضرورة واجبة التجسيد ، ليس مجرد اقتراح أفكار لفظية مفرغة من محتواها . وذلك من خلال جمع القادة و الشخصيات العربية حول طاولة واحدة من أجل تبني الحلول الإصلاحية الناجعة ، بما يحقق وحدة الأمة العربية و ازدهارها و بما يجعل من أداء الجامعة العربية فعّال و مواكب للتطورات الدولية و الإقليمية ، عن طريق تحديث و تطوير آليات عمل و مفاهيم المنظومة العربية. فلا يجب أن يقتصر الإصلاح على الجانب الهيكلي و فقط ، و إنما يجب ان يكون الإصلاح حتى في العلاقات العربية –العربية [2] في القضاء على القطرية ، و تجاوز كال الخلافات و الانقسامات التي تحدث التفكك و بعث الإرادة السياسية العربية لتفعيل النظام العربي و جامعة الدول العربية .

و في هذا السياق قال " **محمد الأزهر القروي الشابي** "* ، المتحدث بإسم و الممثل الشخصي للرئيس "**محمد المرزوقي** " في كلمة ألقاها على هامش ندوة عربية المنعقدة لمناقشة القضايا العربية الراهنة :

" لا بد من الحفاظ على هذا المكسب العربي ، بما يمكنها من تعزيز التضامن العربي، والعمل على تجاوز كل الخلافات القائمة ، وأن الجامعة تسعى بقدر الإمكان إلى الحدّ من التهديدات التي تواجه المنطقة العربية، خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب والعنف" [3].

---

[1] سلامة ، مرجع سابق الذكر "، نقلا عن :
https://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/04/21/ .html

[2] عوينات ، مرجع سابق الذكر ص 02 .

* محمد الأزهر القروي الشابي : من مواليد 7 أكتوبر 1927 محامي و سياسي تونسي ، التحق بالمدرسة العليا للحقوق بتونس وتخرج منها عام 1954 عيّن في 17 يناير 2011 وزيرا للعدل بعد الإطاحة بنظام وحكومة زين العابدين بن علي.

[3] يسرى ونّاس ، " الأمين العام المساعد للجامعة العربية:إصلاح الجامعة العربية تطويرها ضروري "، نقلا عن :
http://aa.com.tr/ar/%20456086.%20. html

تاريخ و ساعة الاطلاع : (14 /05/ 2017) 20 :20 سا

و يظّل الدور المصري محوري و بالغ الأهمية في خضم كل هذه الأحداث و التغيرات إذ أثبتت الممارسة مدى تلازم الدور المصري بالعالم العربي لذلك فعلى الدول العربية الأخرى أن تدعم الدور الفاعل لمصر الذي بإمكانه ان يخرج التنظيم العربي من الشلل الذي يعيشه لأنه الوحيد الذي يمكن ان يضطلع بدور إستراتيجي ينقذ الجامعة من التفرق و التجزئة و يمنحها المقام و الوضعية التي تليق بها.

- **المطلب الثالث: السيناريو الثالث { الإتجاه نحو العمل تحت الإقليمي}.**

كمّا و أن سبق و أن أشرنا إلى ذلك من قبل ، فإنّ الأوضاع المتشابكة و الحساسة التي تمرّبها المنطقة العربية أظهرت عجز الجامعة كجهاز دبلوماسي ، كفيل بإنقاذ المنطقة من دوامة العنف و الأزمات التي باتت تشكل الواقع اليومي للشعوب العربية الخاسر الأكبر من جراء كلّ هذه التقلبات .

فالإخفاقات المتكررة للجامعة العربية أضحت واقع مريرا ، يعبر عن ترهل الجامعة التي لطالما تأخرت في التعاطي مع التحوّلات السياسية العربية ، و التي لطالما افتقرت للآليات الفعالة لحلّ أزمات الوطن العربي .

كلّ هذه العوامل دفعت بنا إلى التفكير في رؤية يتجه من خلالها إلى العمل الثنائي عن طريق استحداث أقطاب و محاور عربية ، أكثر منه العمل في إطار جامعة الدول العربية ، فهذا السيناريو يدعو إلى الإبتعاد عن العمل الجماعي في إطار الجامعة العربية و تبني العمل التحت الإقليمي ، و تحقيق التعاون بين الأقطاب العربية خارج مؤسسات الجامعة ، و في مختلف الميادين السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ....إلى غيرها . بما يحقق مصالح الدول العربية جمعاء وبالتالي إزدهار الدول العربية و تفوقها في مختلف هذه الميادين .

فالواقع الذي تعكسه جامعة الدول العربية و النتائج المترتبة عن العمل الجماعي في إطار جامعة الدول العربية ، برهنت و أكدت على فشل هذه الأخيرة و عجزها في الإلمام بكافة المتطلبات العربية خصوصا بالنظر إلى كل المعيقات التي تعترضها ، فيما يتعلق بما يحويه ميثاقها و في ظل غلبة القطرية و هيمنة المصالح الشخصية للدول الأعضاء و تأثيرها على القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة(قطر، السعودية) ، و كذا في غياب تام لكافة أشكال التوافق و التنسيق في الإطار الجماعي و داخل الجامعة العربية .

إن تعزيز العلاقات الثنائية بإقامة خطط يشتغل من خلالها تحت قبعة مؤسسة الجامعة العربية ، ليس فيه إلغاء للعمل الجماعي في إطار الجامعة العربية – ستظل واجهة لتمرير التوافقات العربية التي أقيمت خارج مؤسساتها، لكن دون تكون أداة فاعلة و مشاركة في رسم هذه التوافقات أو في تنفيذها– و إنما وسيلة لتعزيز و لتحسين العلاقات الجماعية ، بإعتبار أنه كلما كانت العلاقات الثنائية بين الدول العربية كثيفة و سليمة ، كلما أضحت العلاقات الجماعية تكاملية و تتمتع بنفس

المواصفات و السمات إذ يصبح من السهل في هذه الحالة دفع العمل العربي المشترك فالجامعة العربية [1].

بالرغم من ما يمكن أن تحمله هذه الرؤية من منافع إيجابيات للدول العربية ، و لجامعة الدول العربية ، إلا أن إفتقار الجامعة العربية إلى هذا النوع من الأساليب في العمل ، وغياب الإرادة لدى الدول العربية في القيام بما قلناه ، يجعل من إمكانية التوجه إلى العمل الثنائي بعيدا عن أطر المؤسساتية للجامعة صعبا نوعا ما .

- حوصلة عن السيناريوهات الثلاث :

من خلال عرضنا للمشاهد الثلاث لمستقبل الجامعة العربية و التي تختلف عن بعضها ، حاولنا من خلالهم خلق تصور واضح لمستقبل الجامعة العربية , و ما يمكننا قوله حول السيناريوهات الثلاث هو مايلي :

- ✓ السيناريو الأول : و القاضي ببقاء الجامعة العربية على وضعها الحالي هو سيناريو واقعي يعكس الحال العربي و ذلك إنطلاقا من جملة من المعطيات الموضوعية.
- ✓ السيناريو الثاني : و هو سيناريو الإصلاح فهو قريب من المثالية خاصة و أنّ جل المعطيات الحالية لا تترك المجال حتى للتصور أو التفكير في إمكانية الإصلاح .
- ✓ السيناريو الثالث : و هو السيناريو الذي يرمي إلى الإبتعاد عن العمل الجماعي والمشترك في إطار جامعة الدول العربية نحو الاتجاه إلى إلى العمل الثنائي إلى أقطاب عربية تعمل تحت المنظمة الإقليمية إلا أن هذا السيناريو الأخير لا يمكن تجسيده في الوقت القريب بالنظر إلى عدة عوامل .

- **خلاصة الفصل:**

ترمي جامعة الدول العربية إلى التسوية السلمية للنزاعات العربية تجسيدا لحفظ السلم و الأمن في المنطقة ، إلا انها تواجه عدد من العقبات التي تعرقلها على ممارسة نشاطها بهذا الشأن ، و لقد ظهر ذلك جليا في تعاملها مع الحراك العربي و في مواقفها اتجاهه . ما يجعل التفكير في مستقبل الجمعة في ظل التطورات الراهنة غامضا بالنظر لتعدد السيناريوهات المحتملة بشأن ذلك .

[1] أسعد فلاح إبراهيم اللصاصمة ، ***الدبلوماسية العربية اتجاه الازمة العراقية :2001-2007*** ، ص 33

الخاتمة

لقد حمل القرن الواحد والعشرين في طياته مرحلة جديدة في العالم العربي ، تكللت بجملة من التغيرات و التحولات لم يسبق لها مثيل في تاريخه . فهذا الأخير الذي طالما كان مفتقد لقيم الديمقراطية و المشاركة السياسية ، حلت به أحداث و تحركات شعبية أظهرت درجة من الوعي السياسي لدى الشعوب العربية .

حيث كانت أهم المطالب التي نادت بها الشعوب العربية متعلقة بإحداث إصلاحات جوهرية في الأنظمة السياسية القائمة ، و تحقيق تنمية ، سياسية ، اقتصادية ،اجتماعية و في كافة الميادين الأخرى و تحول ديمقراطي حقيقي ، عن طريق إعادة بناء الدولة على ركائز و أسس سليمة ، بعيدة عن كل مظاهر الاستبداد والتسلط ، و مكرسة لمعايير الحداثة و قيم الديمقراطية .

لكن و إن كانت النية من أحداث الحراك العربي هي العيش في ظروف اجتماعية ، اقتصادية أفضل و في ظل في أنظمة سياسية ديمقراطية ، فإن مآلات هذا الحراك قد بينت عكس ذلك.

إنه و من المفروض أن تكون جامعة الدول العربية – كتنظيم إقليمي عربي – هي الأولى تدخلا في حل الأزمات التي ظهرت عقب قيام الحراك ، خاصة بالنظر إلى نشاطها و الذي يتعلق في جزء كبير منه في حفظ الأمن و السلم العربيين ، إلا أن الواقع لم يعكس ذلك تماما فتعامل الجامعة العربية مع أحداث الحراك العربي و تداعياته المختلفة لم يكن في المستوى المرجو منها ، الذي يليق بمقام هذه المنظمة العربية و يتماشى و المبادئ و الأهداف التي نص عليها ميثاقها.

فمواقف الجامعة العربية من أحداث الحراك كانت متدبدبة غير مستقرة و متباينة من دولة إلى أخرى ، تراوحت بين الحياد السلبي في كل من تونس و المصر ، بعد أن اكتفت الجامعة العربية بالدعوة على تهدئة الأوضاع و إحداث التوافق بين الأطراف السياسية لحل الأزمة ، معتبرة أن الأحداث شأن داخلي لا علاقة فيه (تونس) ، ما يبرر عدم تدخلها و وقوفها متفرجة للأحداث بعين من القلق ، لكن بدون أن تكون فاعلا مؤثرا يلعب دورا هاما ضمن هذه الأحداث، و بعض التدخلات غير المجدية في سورية و ليبيا ، إذ حاولت الجامعة العربية أن تصدر جملة من القرارات التي لم يكن لها أية إضافة لتسوية الأوضاع في كل منهما.

و من جهة أخرى و بالرغم من الحياد الذي كان لابد من الجامعة العربية أن تلتزم به في تقييم مواقفها في كل من البلدين ، إلا أن إنحياز هذه الأخير بات واضحا للمعارضة السورية و الليبية.

كما أكدت أحداث الحراك العربي عن عجز جامعة الدول العربية على تقييم مواقفها بوضوح و كشفت عن تناقضها الفادح ، خاصة عندما أقرت برفضها القاطع للتدخل الأجنبي عند بداية الحراك

في ليبيا ، ثم تراجعت عن هذا الموقف داعية مجلس الأمن و الحلف الأطلسي للتدخل بشأن تطور الأوضاع في ليبيا و تبني القرار رقم 1973 بإقامة حظر جوي في المنطقة.

و أقرت عن عجزها منذ بداية الحركات الإحتجاجية في اليمن ، على حل الأزمة اليمنية بعد أن وكلت مهمة فض هذه الأزمة لمجلس التعاون الخليجي .

فلقد أثبتت الجامعة العربية عبر المحطات التاريخية المختلفة ، قصورها في تسوية المنازعات و في فعاليتها بأن تكون طرفا مهما يعول في حل الأزمات عامة ، في حل أزمات الحراك العربي – و الذي هو موضوع دراستنا – بصفة خاصة ، ذلك لأسباب و عوامل عدة ، لعل أهمها هي ما تضمنه ميثاق الجامعة العربية من نصوص قيدت مهام الجامعة العربية في مجال تسوية النزاعات (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء) ، و كذا عنصر المفاجئة التي جاءت بها أحداث الحراك الذي لم تتوقع الدول العربية و الجامعة قيامه ، ما يبرر فشل الجامعة العربية في مواجهة التصاعد السريع لوتيرة الأحداث(تونس) . هذا الأخير اضمحل فيما بعد (سورية) خاصة و أن عدم الاستقرار الذي شهدته الدول العربية أواخر 2010 ، جعل الجامعة تتنبأ إمكانية قيام الحراك في دول عربية أخرى . إضافة إلى عامل آخر لا يقل أهمية عن سابقيه ، و هو انغلاق الدول العربية حول بيئتها انطلاقا من مقاربات داخلية خاصة ، فضلا عن ارتباطها بمصالح الدول الكبرى كل ذلك كان عائق أمام دور فعال لجامعة الدول العربية .

أخيرا و بعد تطرقنا للأدوار التي لعبتها الجامعة العربية في سبيل حل أزمات الحراك العربي ، و عن كيفية تعاملها مع هذه الأزمات ، لابد من الإقرار بضرورة إحداث إصلاحات جوهرية تتماشى و التغيرات السياسية الراهنة في الوطن العربي .

- ❖ و من ضمن النقاط المقترحة لتفعيل دور الجامعة العربية نذكر مايلي :
- ✓ إحداث تعديلات جوهرية في ميثاق الجامعة العربية (المبادئ و أساليب العمل في مختلف الميادين) ، بما يتماشى و التطورات العامة و بصفة تجعل للميثاق صبغة قانونية واقعية =وفعالة.
- ✓ الشروع في تنفيذ خطة مجلس الجامعة العربية ، بشأن إنشاء مجلس أمن عربي ومحكمة عدل عربية و ذلك لحفظ الامن في الوطن العربي و لخلق آليات قانونية .
- ✓ العمل على توحيد الدول العربية و القضاء على القطرية التي باتت سائدة في الدول العربية و تقديم المصلحة العامة على المصالح الخاصة للدول العربية .

قائمة المراجع

❖ قائمة المراجع :

❖ المراجع باللغة العربية :

➢ أولا: القوانين و المواثيق الرسمية

1. إتفاقية لاهاي للتسوية السلمية للمنازعات الدولية 1907 .
2. بروتوكول الإسكندرية 1944 .
3. معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية و ملحقها العسكري 1950.
4. الميثاق جامعة الدول العربية 1945 .
5. النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية .
6. وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية ، [إحصائيات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة والعلاج المجاني و العلاج بالتعريفة المنخفضة] .

➢ ثانيا: الموسوعات:

1. ***الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية*** ، عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، ص 398.
2. ***موسوعة المنظمات الدولية*** ، الفتلاوي سهيل حسين ، عمان: دار حامد ،ج :2 ،2011.

➢ ثالثا : الكتب

1. أحمد يوسف أحمد ، المتغيرات العربية ، في : ***من أجل إصلاح جامعة الدول العربية*** ، تحرير: محمد جمال باروت، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط :02 ،2005 .
2. خالد كاضم أبو دوح ، ثورة 25 كانون الثاني/يناير في بر مصر .. محاولة في الفهم السوسيولوجي ، في : ***الربيع العربي... إلى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي*** ، تحرير: عبد الإله بلقزيز، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 03 ، افريل 2012
3. بشارة عزمي ، ***الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها*** ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط : 01 ، جانفي 2012 .
4. بوحوش عمار و الذنيبات محمد ، ***مناهج البحث العلمي*** ، الأردن : مكتبة الناشر، 1989

5. جندلي عبد الناصر، ***تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية*** ، *بن عكنون* : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 .

6. دغبار عبد الحميد ، ***جامعة الدول العربية و الأمن القومي***: معالم التغيير و أمال التغيير ، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2011.

7. الدقاق محمد السعيد ، ***الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية*** ، الإسكندرية : منشاة المعارف.

8. سعد الله عمر ، ***القانون الدولي لحل النزاعات*** ، الجزائر : دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2008 .

9. شاهين عماد الدين علي ، ***حصيلة التحركات من أجل الديمقراطية*** (حالة مصر) ، في : الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية ، تحرير : علي خليفة الكواري ، ماضي عبد الفتاح ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط : 01 ، مارس 2014.

10. شلبي محمد ، ***المنهجية في التحليل السياسي*** ، الجزائر: دار هومة 2002 .

11. الصواني يوسف محمد جمعة ، ***الإنتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات والأفاق*** .

12. الشقيري أحمد ، ***الجامعة العربية كيف تكون جامعة ؟ و كيف تصبح عربية ؟*** ، تونس : دار أبو سلامة للطباعة و النشر و التوزيع ، 1979.

13. عبد الحميد محمد سامي ، ***قانون المنظمات الدولية***، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1972.

14. عبد العال محمد شوقي ، ***التنظيم الإقليمي العربي جامعة الدول العربية و منظماتها المتخصصة***، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية ، 2016.

15. عبد النور ناجي ، ***الحركات الاحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي***، في: الربيع العربي... إلى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي ، تحرير : بلقزيز عبد الاله ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 03 ، افريل 2012.

16. العتيبي غالب بن غالب ، ***جامعة الدول العربية و حل المنازعات العربية***، الرياض :مركز الدراسات و البحوث لجامعة نايف للعلوم الأمنية ط 01 ، 2010 .

17. عزيز سناء عبد الله ، ***موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية*** ، العراق : مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة موصل .

18. علية الصغير عميرة ، ***الثورة التونسية في عامها الثالث*** ، في : الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية ، تحرير : الكواري علي خليفة ، ماضي عبد الفتاح ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط : 01 ، مارس 2014.

19. عودة عبد الفتاح ، ج***امعة الدول العربية وتسوية المنازعات*** ، الدار البيضاء : سلسلة شعبة القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاجتماعية ، ط :01 ، 1997.

20. غانم محمد حافظ ، ***محاضرات عن جامعة الدول العربية*** ، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية ، 1960.

21. الغنيمي محمد طلعت ، ***الأحكام العامة في قانون الأمم: دارسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الإسلامي: التنظيم الدولي*** ، الإسكندرية : منشأة المعارف .

22. الفتلاوي سهيل حسين ، ***المنظمات الدولية*** ، بيروت : دار الفكر العربي ، ط : 01 ، 2004.

23. اللصاصمة أسعد فلاح إبراهيم ، ***الدبلوماسية العربية اتجاه الازمة العراقية :2001-2007.***

24. محمد خالد سيد ، ***ثورة 25 يناير*** ، القاهرة : دار النهضة المصرية ، 2011 .

25. مرشحة محمود ، ***الوجيز في المنظمات الدولية*** ، حلب : مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، 2010.

26. المعموري نبراس ، ***المرأة العربية و الربيع العربي (الحالة المصرية نموذجا)*** ، القاهرة : العربي للنشر و التوزيع ، 2013.

27. هاشم رشيد هارون ، ***جامعة الدول العربية*** ، تونس: دار سراس للنشر، 1980 .

28. وبزنادة معمر ، ***المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي***، بن عكنون ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

➢ رابعا: المجلات

1. أبو الوفا أحمد ، ***دور الجامعة في إطار قانون المعاهدات الدولية*** ، مجلة شؤون عربية ، أوت 1982.
2. بدوي منير محمود ، ***الوساطة و دور الطرف الثالث في حل المنازعات*** ، مجلة دراسات المستقبل ،ع : 08 ، جويلية 2003 .
3. الجمعاوي أنور ، ***المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق*** ، سياسات عربية ، ع : 06 ، جانفي 2013.
4. جياد إسراء أحمد ، ***محددات التفاعل و التأثير بين الثورات العربية دراسة : في الأسباب و النتائج*** ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، ع :43 ، 2013 .
5. حنفاوي مدلل ، ***جهود المنظمات الدولية في حفظ السلم و الأمن الدوليين*** ، مجلة العلوم السياسية و القانونية ع :10 ، جانفي 2015.
6. خميس خلود محمد ، ***دور الجامعة العربية في المسألة العراقية*** ، دراسات دولية ، ع :33 ، 2007 .
7. الرشيدي أحمد ، ***وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات*** ، المستقبل العربي ،ع :171 ، جانفي 1993.
8. عبيد هناء ، ***من الحرمان إلى التوقعات : الاقتصاد السياسي للتحولات الثورية في المنطقة العربية*** ، السياسة الدولية ، ع : 87 ، ديسمبر 2012.
9. نافعة حسن ، ***الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي و تحديات الحاضر و آفاق المستقبل***، المستقبل العربي ع 438 اوت 2015 .
10. نذير شكر نغم ، ***التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر*** ، مجلة دراسات دولية ، ع : 48 .
11. النقيب خلدون ، ***بناء المجتمع العربي*** ، مجلة المستقبل العربي ،ع : 79 ، سبتمبر 1975 .

➢ خامسا: التقارير .

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 .
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 .
3. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء لسنة 2013 .
4. تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية و الرئاسية 2014 .
5. تقرير حول واقع النوع الاجتماعي في تونس 2014 . [الإتحاد الأوروبي و حكومة الجمهورية التونسية] .

➢ سادسا: المذكرات

ريان رأفت فؤاد عبد الرحمن ، ***الثورات العربية 2011 و أثرها على مفاهيم الحرية و المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية جامعة النجاح الوطنية نموذجا*** ، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين،2015 .

➢ سابعا: المواقع الإلكترونية

1. ***أبو الغيط : الملف الليبي يتصدر أولويات الجامعة العربية*** ، نقلا عن:

www.libya-al-mostakbal.org .html

2. الأهواني رباب ، ***محمد أماني ، أبرز العمليات الإرهابية في سيناء منذ الثورة و حتى الآن*** ، نقلا عن:

http://www.moheet.com/2015/04/19/2251812.html

3. الصفتي عادل ، ***الربيع العربي... ماذا يعني ؟*** ، نقلا عن :

https://www.alarabiya.net/views/2011/08/05/160884.html

4. ***التدخل الدولي في ليبيا عام*** 2011 ، نقلا عن:

http://www.marefa.org/Coalition_action_against_Libya.svg#file

5. ***تصريح أحمد بن حلي : 03 محاور "سعودية " للإصلاح الحقيقي في الجامعة العربية*** ، نقلا عن:

http://www.alyaum.com/article/1100259.

6. ***تصريح الأمين العام للجامعة العربية " نبيل العربي"*** ، نقلا عن:

https://www.youtube.com/user/euronewsar/videos

7. ***تصريح الناطق الرسمي لرئاسة الجمهورية*** **التونسية : عدنان منصور**، نقلا عن:

https://www.youtube.com/watch?v=Yx8VjfxP7qY

8. ***تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية في سورية*** ، نقلا عن:

http://www.voltairenet.org/article172598.html

9. ***حاجي بوخضرة : 56% من مراهقين تونس يتعاطون الزطلة*** ، نقلا عن :

https://www.alaraby.co.uk.

10. ***داعش يتبنى تفجير حافلة الأمن الرئاسي في تونس*** : نقلا عن :

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2015/11/25.html

11. رحمة مهدي أبو بكر ، ***الشرق الأوسط و الربيع العربي : آفاق و مستقبل*** ، نقلا عن:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=292384.

12. ***رسميا .. نداء تونس يحصل على أغلبية مقاعد البرلمان*** ، نقلا عن :

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2825.aspx.

13. زبيس حنان ، ***الهجرة غير الشرعية تزدهر في تونس و تحصد أرواحا خذلتها الثورة*** ، نقلا عن :

http://www.alhayat.com/Details/448150

14. سلامة معتز ، ***جامعة الدول العربية و تحديات ما بعد الثورة*** ، نقلا عن :

https://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/04/21/ .html

15. عادل عامر يكتب : ***الانفلات الأمني و انتشار البلطجة و الفوضى في الشارع المصري***، نقلا عن:

http://www.elbalad.news/272054.aspx

16. ***عبد الفتاح السيسي رئيسا لمصر رسميا*** ، نقلا عن:

https://www.alarabiya.net .html

17. ***عمرو موسى: لست محسوبا على نظام "مبارك" ... و اختلفت معه بشأن العلاقة مع إسرائيل*** ، نقلا عن:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/116660

18. القاسمي الجمعي ، ***خبير اقتصادي ل' العرب' : الوضع الاقتصادي التونسي كارثي*** ، نقلا عن:

http://alarab.co.uk/?id=31943.

19. ***قرار جامعة الدول العربية متابعة تطورات الوضع في سورية*** ، نقلا عن:

http://www.voltairenet.org/article173262.html.

20. لو بيل ، ***كيف احتضنت الجامعة العربية ثورات المنطقة ؟*** ، نقلا عن :

http://www.bbc.com/arabic/middleeast.shtml

21. منشاوي إبراهيم ، ***سؤال المستقبل جامعة الدول العربية إلى أين ؟*** ، نقلا عن :

http://www.acrseg.org/2585

22. ***الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات المصرية*** :

https://www.elections.eg

23. ***الموقع الرسمي للهيئة المستقلة للانتخابات*** :

/http://www.isie.tn/ar

24. نجيب أمينة ، ***« نيويورك تايمز » : عد اللاجئين المصريين لأمريكا يتضاعف بعد الثورة 6 مرات*** ، نقلا عن:

http://www.elwatannews.com/news/details/183179

25. ونّاس يسرى ، ***الأمين العام المساعد للجامعة العربية: إصلاح الجامعة العربية تطويرها ضروري*** ، نقلا عن:

http://aa.com.tr/ar/%20456086.%20. html

❖المراجع باللغة الأجنبية :

Printemps Arabe en bref:
http://www.universalis.fr/encyclopedie/printemps-arabe/

فهرس المحتويات

- فهرس المحتويات -

الإستهلال

الشكر و العرفان

الإهداء

الملخص

مقدمة 07

الفصل الأول : الإطار التأسيسي و التنظيمي لجامعة الدول العربية 15

المبحث الأول : تأسيس جامعة الدول العربية 17

المطلب الأول :الظروف العامة لانشاءالجامعة العربية 17

المطلب الثاني : مبادئ و أهداف جامعة الدول العربية 22

المطلب الثالث: العضوية في جامعة الدول العربية 27

المبحث الثاني : التنظيم القانوني والهيكلي لجامعة الدول العربية 34

المطلب الأول : الشخصية القانونية لجامعة الدول العربية 34

المطلب الثاني : آليات جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات العربية 39

المطلب الثالث: الهيكل الإداري والتنظيمي لجامعة الدول العربية 44

خلاصة الفصل الأول.....49

الفصل الثاني : الحراك العربي: المفهوم و بعض التجارب 51
المبحث الأول : الوضع العام لدول الحراك العربي قبل قيامه 52
المطلب الأول: الوضع السياسي.....52
المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية 56
المطلب الثالث : الوضع الاجتماعي 59
المبحث الثاني : الحراك العربي : دراسة لحالتي تونس و مصر.....61
المطلب الأول : الحراك العربي : دراسة مفاهمية 61
المطلب الثاني : السياق العام للحراك العربي " تونس و مصر" 64
المطلب الثالث : الآثار المترتبة عن الحراك العربي" تونس و مصر".....74
خلاصة الفصل الثاني 88
الفصل الثالث : جامعة الدول العربية و الحراك العربي 90
المبحث الأول : تعامل جامعة الدول العربية مع الحراك العربي 91
المطلب الأول : معيقات الجامعة العربية في مجال تسوية النزاعات العربية 91
المطلب الثاني: مواقف جامعة الدول العربية من أحداث الحراك العربي 97
المبحثالثاني: مستقبل الجامعة العربية في ظل التغيرات السياسية العربية الراهن..106
المطلب الأول: السيناريو الأول{بقاء الجامعة العربية و تكريس الوضع الراهن}...106
المطلب الثاني : السيناريو الثاني { إصلاح جامعة الدول العربية } 108
المطلب الثالث: السيناريو الثالث { الإتجاه نحو العمل تحت الإقليمي} 113
خلاصة الفصل الثالث 114
الخاتمة.....116
قائمة المراجع 119

❖ قائمة الأشكال :

الشكل رقم :01 33

الشكل رقم : 02 49

الشكل رقم : 03 96

الشكل رقم : 04 109

❖ قائمة الجداول :

الجدول رقم :01 30

الجدول رقم : 02 57

الجدول رقم : 03 62

الجدول رقم : 04 100

الجدول رقم : 05 103

❖ قائمة الخرائط :

الخريطة رقم : 01 56

الخريطة رقم : 02 81

الخريطة رقم : 03 102